

سِلْسِلَةٌ

التَّصِيحَةُ الذَّهَبِيَّةُ

لِلْعُودَةِ إِلَى السَّلَفِيَّةِ

٩

التَّشْقِيقُ وَالتَّمْزِيقُ

لِلْمُرْجَأَةِ الْعَصْرِيَّةِ؛ لِقَوْلِهِمْ:

بِأَنَّ الْإِيمَانَ فِي اللُّغَةِ: هُوَ التَّصْدِيقُ!

حِوَارٌ

مَعَ: «عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَابِرِيِّ» لِمُوَافَقَتِهِ

لِأَهْلِ الْبِدْعِ، مِنْ: «الْجَهْمِيَّةِ»، وَ«الْكُرَامِيَّةِ»، وَ«الْأَشْعَرِيَّةِ»، وَ«الْمَاتَرِيدِيَّةِ»،

فِي تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ فِي اللُّغَةِ، أَنَّهُ: «التَّصْدِيقُ» فَقَطُّ

تَأْلِيفُ

فَضِيلَةَ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوْزِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِيِّ الْأَثَرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهل السنة والجماعة

في

ردهم على المخالف، يحكمون عليه:

بما تكلم به لسانه، وبما كتبه بيده

قال العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمته الله في «الدُّرر السَّنية» (ج ٤

ص ٧٨): (أهل العلم: يبحثون مع المتكلم، ويحكمون بما دلَّ عليه كلامه، من

النَّص، والعموم الظَّاهر، ولا بحث فيما انطوت عليه الضَّمائر، وأخفته السَّرائر؛ بل

ذلك أمره إلى الله تعالى، كما يعرفه ذوا العلم والبصائر). اهـ

وقال العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمته الله في «الدُّرر السَّنية» (ج ٤

ص ٧٨): (وقد أجمعوا: على أن لا تخصيص؛ لكتاب الله تعالى، وسُنَّة رسوله صلَّى الله عليه وآله:

بقول أحد، كائناً من كان، إلا سول الله صلَّى الله عليه وآله، وعندهم من الأحكام الثابتة، في الأصول

والفروع، بعموم النصوص، ما لا يمكن حصره). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوى

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله

في

كفر من رفض إجماع الصحابة رضي الله عنهم، والسلف، وأئمة أهل الحديث،
البيّن الدلالة في الأصول، والفروع من جهة آثارهم الصّحيحة،
لأنه إجماع قطعي الدلالة، أخذوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم،
وهو وحي، يُوحى إليه من الله تعالى في الدين

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٢٠٤): (وكذلك

قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. فإنهما متلازمان؛ فكل من شاقَّ الرسول صلى الله عليه وسلم من بعد ما
تبين له الهدى، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وكل من اتبع غير سبيل المؤمنين؛ فقد
شاقَّ الرسول صلى الله عليه وسلم من بعد ما تبين له الهدى.

فإن كان يظنُّ أنه مُتبع سبيل المؤمنين وهو مُخطئ؛ فهو بمنزلة من ظنَّ أنه متبع
للرسول صلى الله عليه وسلم وهو مُخطئ.

* وهذه «الآية»: تدل على أن إجماع المؤمنين حُجّة من جهة أن مخالفتهم

مُستلزمة لمخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن كل ما أجمعوا عليه؛ فلا بد أن يكون فيه نصٌّ عن
الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فكل مسألة يُقطع فيها بالإجماع، وبانتفاء المنازع من المؤمنين؛ فإنها ممّا

بَيَّنَّ اللهُ تَعَالَى فِيهِ الْهُدَى، وَمُخَالَفَ مِثْلَ: هَذَا الْإِجْمَاعَ يَكْفُرُ، كَمَا يَكْفُرُ مُخَالَفَ النَّصِّ الْبَيِّنِ^(١). اهـ.

قلت: وهذا هو فصل الخطاب، فيما يكفر به من مخالفة الإجماع، وهو الإجماع القطعي الدلالة، ويُعلم يقيناً أنه ليس فيه منازع من المؤمنين أصلاً، فهذا يجب القطع بأنه الحق، وهذا لا بد أن يكون ممّا بيّن فيه الرّسول ﷺ الهدى، مثل: مسائل الإيمان؛ من الأعمال المَفْرُوضَة، والمُستَحَبَة في الدين.^(٢)

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].
وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦٠-٦١].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٢٠٣): (والمقصود

هنا: أن كل ما نفاه الله تعالى، ورسوله من مسمّى أسماء الأمور الواجبة: كاسم

(١) أي: القطعي من الجهتين: جهة الثبوت، وجهة الدلالة.

(٢) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٢٠٥).



الإيمان، والإسلام، والدين، والصلاة، والصيام، والطهارة، والحج، وغير ذلك؛ فإنما يكون لترك واجب من ذلك المسمّى، ومن هذا، قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

* فلَمَّا نفى الإيمان حتّى توجد هذه الغاية دلّ على أن هذه الغاية، فرض على الناس؛ فمن تركها كان من أهل الوعيد، لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذي وعد أهله بدخول الجنة بلا عذاب، فإن الله تعالى إنّما وعد بذلك من فعل ما أمر به، وأمّا من فعل بعض الواجبات وترك بعضها؛ فهو مُعَرَّضٌ للوعيد.

* ومعلوم باتفاق المسلمين أنه يجب «تحكيم الرسول» في كل ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم؛ في أصول دينهم وفروعه، وعليهم كلّهم إذا حكم بشيءٍ ألا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا حكم، ويسلموا تسليماً). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لا يُصَلِّي خَلْفَ المُرْجئةِ العَصْرِيةِ

(١) عَنِ الإِمَامِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ كَانَ دَاعِيَةً إِلَى الإِرْجَاءِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ تُعَادُ).

أثر صحيح

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٥ ص ٩٩٤) من طريق محمد بن صالح بن هانئ قال: أخبرنا أبو سعيد محمد بن شاذان قال: سمعت محمد بن أسلم يقول: سمعت يزيد بن هارون به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ الأَشْعَثِ قَالَ: قُلْتُ: لأَحْمَدَ: يُصَلِّي خَلْفَ المُرْجِي؟ قَالَ: (إِذَا كَانَ دَاعِيَةً، فَلَا يُصَلِّي خَلْفَهُ).

أثر صحيح

أخرجه أبو داود في «المسائل» (ص ٤٣)، والخلافة في «السنة» (ج ٤ ص ٥١) من طريق أبي بكر المروزي، وأبي داود، وأحمد بن أصرم المُرزي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٣) وَعَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا يُصَلِّي خَلْفَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ إِذَا كَانَ دَاعِيَةً).

أثر صحيح

أخرجه الخلال في «السنة» (ج ٤ ص ٥١) من طريق حرب بن إسماعيل الكرماني قال: سمعت أحمد به.
قلت: وهذا سنده صحيح.
٤) وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا يُصَلِّيَ خَلْفَ مُرْجِيٍّ).

أثر صحيح

أخرجه الخلال في «السنة» (ج ٤ ص ٥٢) من طريق محمد بن موسى أن أبا الحارث الصائغ، حدّثهم؛ قال: قال: أبو عبد الله به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

٥) وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْمُرْجِيُّ إِذَا كَانَ يُخَاصِمُ، فَلَا يُصَلِّيَ خَلْفَهُ).

أثر صحيح

أخرجه الخلال في «السنة» (ج ٤ ص ٥٢) من طريق أبي بكر المروزي قال: سمعت أبا عبد الله به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

٦) وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُرْجِئَةِ يُرِيدُ: عَلَى الْجِنَازَةِ).

أثر صحيح

أخرجه الخلال في «السنة» (ج ٤ ص ٥٢) من طريق محمد بن جعفر؛ أن أبا الحارث الصائغ، حدّثهم؛ أن أبا عبد الله به.
قلت: وهذا سنده صحيح.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبالله أستعين، وحسبي الله ونعم الوكيل
المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ.

أما بعد،

فإنَّ الحَقَّ أبلج، والباطل لجلج؛ ومع هذا، فإنَّ: «ربيع بن هادي المدخلي»، و«عبيد بن عبد الله الجابري»، وأتباعهما، المميعة، قد صمّوا آذانهم عن سماع الحَقِّ واتباعه، واستمتعوا بالمنهج المميّع المخالف للكتاب، والسُّنَّة النبوية، ومنهج السُّلف، ودافعوا عنه، فأتوا بالدَّعاوي الباطلة المميعة، والجهل المطبق، وما يقع من سُبهات عقلية سقيمة، أو علمية واهية؛ يذيعونها في الشُّباب المسكين ليبرروا واقعهم المُخالف لشرع الله تبارك وتعالى، فكان هذا سبباً في وُقوعهم في البدع المُضلة، وكبائر الذُّنوب: من مخالطتهم لأهل الأهواء، والإفتاء بالباطل، والكذب في الدِّين، والقول في الدين بغير علم، وغير ذلك.

ولقد أخبرهم الله تعالى أن يجتنبوا كبائر الذُّنوب في كتابه، وترك البدع،

والتَّفريق.

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ

مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢].

قلت: فانتشرت بسبب هؤلاء المخالفين، لكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، ومنهج السلف: الفتن بين الشباب، وما عمَّ في هذا الوقت من المحن، وما يعانیه المنهج السلفي من انطماس الكثير من معالمه، وهجر تعاليمه التي جاء بها رسول هذه الأمة ﷺ، وما آل إليه حال الشباب من ضياع وتشتت، وانصباب الفتن عليهم، كل هذا بسبب بُعد هؤلاء الذي ينتسبون إلى المنهج السلفي زوراً، وبهتاناً، وأنهم أصحاب دعوى، وإرشاد إلى الحق، وهم: بعيدون عنه كل البعد، وهؤلاء ينظر لهم بعض الجهلة على أنهم القدوة، فيقلدوهم، ويحتجون بقولهم!.

* وهؤلاء الناس تركوا آيات كثيرة في الحث على الاستقامة؛ كقوله تعالى:

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾

[الأحزاب: ٢١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل

عمران: ٣١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ

فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وهذا الصراط ما كان عليه ﷺ، وأصحابه رضوان الله عليهم.

فمن حاد عنه زاع.

قلت: فهؤلاء اتبعوا أهواءهم في دين الله: بمؤازرة الأهواء بعلم منهم، حتى

وقعوا في ما حذرنا بوجوده النبي ﷺ حيث؛ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (خَطَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

خَطًّا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ مُسْتَقِيمًا وَخَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ السُّبُلُ

لَيْسَ مِنْهَا سَبِيلٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ؛ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].^(١)

قلت: وحامل وزر هذا «الفرقة»، هو الرجل الثاني فيها، هو «عبيد الجابري»، الذي طفق ينشر ضلالات: «ربيع المدخلي» في البلدان، من ذلك: «الإرجاء الخبيث».

* ولذلك كثر كذبه، وتدليسه، وتليسه على الجهلة، وتلاعبه بعقولهم، فانظروا إلى أي هوة سقط هذا الرجل، ولقد اغتر به الذين يعانون من قلة الدين، والمنهج، والله المستعان.

قلت: وقد اضطرب «الجابري»؛ اضطراباً شديداً، في أمر مخالفاته، وضلالاته. كل ذلك يبين أن الرجل يجازف في أحكام الدين^(٢)، ولم يتقن معتقد أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان وغيرها، وإلا لماذا هذا الاضطراب^(٣) والتناقض، ومقالاته تدل على ذلك.

(١) حديث حسن.

أخرجه أحمد في «المسند» (ج ١ ص ٤٣٥)، والطبري في «تفسير القرآن» (ج ٨ ص ٨٨)، والحاكم في «المستدرک» (ج ٢ ص ٣١٨)؛ بإسناد حسن.

(٢) قلت: فالرجل ظهر منه أنه يجازف في أحكام الدين عن غير علم وبرهان، بل بالظنون، والتهور المفرط، والله المستعان.

(٣) قلت: وهذا الاضطراب، والتناقض يدل على فساد معتقده، ومنهجه في مسائل الإيمان، لأن معتقد أهل السنة والجماعة ليس فيه؛ أي: اضطراب وتناقض.

* وقد خَاصَّ وحده في مُعتقد أهل السُّنة، ولم يكن فيه عنده علم، بل لم يكلف نفسه إلى الآن أن يرجع إلى علماء الحرمين؛ فيسألهم عن دينه في الأصول والفروع: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فهذا الرَّجُل في رأسه عناد مفرط أهلكه، وأهلك أتباعه المتعصبة لباطله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قلت: وهؤلاء الرِّبَيعِيُّونَ المتعالمون: لم يكلفوا أنفسهم بالبحث لمقالات: «الجابري»، حتَّى يعرفوا كذبه، وتدليسه، وتليسه، وتلاعبه بعقولهم، بل يعرفوا خطورة ما تفوه به في معتقد أهل السُّنة والجماعة.

قلت: فالرَّجُل أكثر التَّلبِيسِ على أتباعه، مع علمه بخطئه، وكتمانه، فهو لم يقتصر على الكتمان، بل سلك مسلك علماء أهل الكتاب في التَّلبِيسِ، كما بيَّن أمرهم الله؛ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]، ونهاهم عن ذلك؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

قال الإمام ابن القيم رحمته في «التُّنُوبِ» (ص ٢٩٤):

لَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ

سُنَنُ الرَّسُولِ بِأَعْظَمِ الْبُطْلَانِ

* لكن حال الرِّبَيعِيْنَ على ما قاله الشَّاعرُ:

كَبْهِيْمَةٍ عَمِيَاءَ قَادَ زِمَامَهَا أَعْمَى

عَلَى عِوَجِ الطَّرِيقِ الْجَائِرِ^(١)

* قال أبو عبد الرحمن الأثري:

تَعَسَّ الْعَمِيُّ «الْجَابِرِيُّ»، فَإِنَّهُ

قَدْ كَانَ مَجْمُوعًا لَهُ الْعَمِيَانِ

قلت: فتصوّرهم، وظنّهم: أنّهم: خير أهل الأرض، وأنّهم: أعلم أهل الأرض،

وأنّهم: أروع أهل الأرض.

لذلك؛ فلم يسمعوا: الناصح نصحًا، ولا لداع إلى الحقّ دعاء^(٢)، ولو فطنوا

لوجدوا أنفسهم في غرور عظيم، وجهل شنيع، وإنّهم: كالبهائم العمياء في هذه

الحياة.^(٣)

قَالَ تَعَالَى: ﴿تَبْصِرَةٌ وَذِكْرٌ لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ [ق: ٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَذَكَّرُ مَنْ يَخْشَى﴾ [الأعلى: ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعلى: ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾ [يس: ١١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

(١) وانظر: «فتح القدير» للشوكاني (ج ٤ ص ١٣٠).

(٢) قلت: و«الجابري» هذا الأعمى في البصر، والبصيرة، هو الذي يقود هؤلاء البهائم إلى الضلال المبين.

(٣) وانظر: «فتح القدير» للشوكاني (ج ٤ ص ١٣٠).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿صُمَّ بِكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَرِجُونَ﴾ [البقرة: ١٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا العَمَى عَلَى الهُدَى﴾ [فصلت:

.[١٧]

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارَ وَلَكِن تَعْمَى القُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾

[الحج: ٤٦].

قال الإمام ابن القيم رحمته في «النونية» (ص ٣٢٠)

يَا قَوْمُ فَانْتَبِهُوا لَأَنفُسِكُمْ

وَخَلُّوا الجَهْلَ وَالدَّعْوَى بِأَبْرَهَانَ

مَا فِي الرِّيَاسَةِ بِالجَهَالَةِ غَيْرُ

ضِحْكَةٍ عَاقِلٍ مِنْكُمْ مَدَى الأَزْمَانِ

لَا تَرْتَضُوا بِرِّيَاسَةِ البَقَرِ الَّتِي

رُؤَسَاؤُهَا مِنْ جُمَلَةِ الشِّرَازِ

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «النونية» (ص ٣٠٤)

وَالجَهْلُ دَاءٌ قَاتِلٌ وَشَفَاؤُهُ

أَمْرَانِ فِي التَّرْكِيبِ مُتَّفَقَانِ

نَصٌّ مِنَ القُرْآنِ أَوْ مِنْ سُنَّةِ

وَطَبِيبٌ ذَاكَ العَالَمِ الرَّبَّانِي

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «النونية» (ص ٣١٤)

لَكِنْ إِلَى أَرْضِ الْجَهَالَةِ أَخْلَدُوا

وَاسْتَسْهَلُوا التَّقْلِيدَ كَالْعُمَيَانَ

لَمْ يَبْذُلُوا الْمَقْدُورَ فِي إِذْرَاكِهِمْ

لِلْحَقِّ تَهْوِينًا بِهَذَا الشَّانِ

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «النونية» (ص ٢٨٧)

وَاللَّهُ لَوْ حَدَّقْتُمْ لَرَائِيْتُمْ

هَذَا وَأَعْظَمَ مِنْهُ رَأْيَ عِيَانَ

لَكِنْ عَلَى تِلْكَ الْعِيُونَ غِشَاوَةٌ

مَا حِيلَةَ الْكَحَّالِ فِي الْعُمَيَانَ

قلت: فلا بد إذاً أن يحمل أهل الأثر على أناملهم أقلام النصرة، بكلمة حق يختر

لها الباطل صِعقاً، ولتفضح المبطل، تحذيراً من فتنه، ودفعاً لمنهجه الباطل.

وهذا الدفاع كفاحاً، لنصرة السنة النبوية، ومعتقد السلف الصالح، اللهم سدّد.

قال أبو عبد الرحمن الحُمَيْدِيُّ الأَثْرِيُّ:

لَأَجَاهِدَنَّ فِي اللَّهِ الْمُرْجئةَ

وَلَأَهْتِكَنَّ أَسْتَارَهُمْ بِيَانَ

وَلَأَنْصُرَنَّ سُنَّةَ رَسُولِكَ

بِكُلِّ دَلِيلٍ وَبُرْهَانٍ

أَنَا فِي قُلُوبِ الْمُرْجئةِ قَرَحَةٌ

أَسْطُورًا عَلَيْهَا فَأَمْرُفُهَا بِطِعَانَ

وَلَقَدْ بَرَزْتُ إِلَى رُؤُوسِكُمْ
 حَتَّى أَثْلَبَ حَزْبَكُمْ بِلِسَانِي
 وَلَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ مَرَاصِدَ كَيْدِهِمْ
 وَلَا خُصْرَنَّهُمْ عَلَى قَدْرِ الْإِمْكَانِ
 أَنَا فِي كُبُودِ حَزْبِكُمْ نِقْمَةٌ
 وَلَا أَهْتِكَ سِتْرَكُمْ مَا أَبْقَانِي
 لِتَعَلَّمُوا مَا بَضَاعَتِكُمُ الَّتِي
 حَصَلْتُمُوهَا فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ
 إِلَّا الْوَبَالَ عَلَيْكُمْ وَالْحَسْرَاتِ
 وَالْخُسْرَانَ عِنْدَ الْوَضْعِ فِي الْمِيزَانِ
 قِيلَ وَقَالَ مَالَهُ مِنْ حَاصِلٍ
 إِلَّا الْعَنَاءُ وَالْعِنَادُ فِي الْأَذْهَانِ
 اللَّهُ أَكْبَرُ ذَا عُقُوبَةٍ تَارِكِ
 الْوَحْيِينَ لِأَرَاءِ الرَّجَالِ وَالْهَدْيَانِ
 وَأَنَا الْمُحِبُّ لِأَهْلِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ
 وَأَنَا الْأَثَرِيُّ الْحَمِيدِيُّ وَعِنْدِي سَيْفَانِ مَسْلُولَانِ
 وَسَلَّ عَنْ بَنِي حُمَيْدٍ كَيْفَ حُرُوبِهِمْ

يَوْمَ الهِيَاجِ إِذَا التَّقَى الزَّخْفَانَ

* وجملة القول: أن هذا الرَّجُل لا يعتدُّ بنقله ولا بعلمه، ومن يراجع مقالاته

المُخَلَّطَة في شروحه، وكتبه المُخَلَّطَة، يتحقق له صدق ما قُلْنَاهُ.

فمن أجل ما ينشر هذا المميِّع من الباطل، دَعَتِ الحَاجَةُ إِلَى الرَّدِّ ولُنُصْرَةِ الحَقِّ

المُبين.

واعلم رحمك الله: أن «المُرْجئة العَصْرِية» في هذا الزَّمان، قد أَصَلَّتْ أَصُولاً

فاسدة في مسائل الإيمان، وزعمت أن هذه الأصول، هي: أصول السلف الصَّالح في

الدِّين!.

* وقد استدلَّت على أصولها الباطلة، بِشُبُهَاتٍ لُغَوِيَّةٍ تَفْسِيرِيَّةٍ، وبشُبُهَاتٍ

زعمت أنها علمية نقلية، وبشُبُهَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ عَقْلِيَّةٍ.

* من ذلك: قولها، أن «الإيمان» في اللغة: هو «التَّصْدِيقُ»، وإنَّ «الإيمان»

مُرَادِفًا: «لِلتَّصْدِيقِ» في المعنى، وأن هذا التَّعْرِيفُ عَلَيْهِ السَّلْفُ الصَّالِح.

وهذا القول باطل بلا شك، والرَّدُّ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٢٢)؛ في معرض

رَدِّهِ عَلَى الباقِلَانِي: (إن دعواه أن الإيمان في اللغة: هو «التَّصْدِيقُ»، لم يؤيدها بشاهد

من كلام العرب، وإنما دعمها بما ينقض دعواه؛ وذلك أنه قال: «ومنه قولهم: فلان

مؤمن بالشفاعة، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر، وهذا قطعاً ليس من ألفاظ العرب قبل

نزول القرآن). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٤٨٥): (مثال ذلك:

أَنَّ «المُرْجئة» لما عدلوا عن معرفة كلام الله تعالى، ورسوله ﷺ، أخذوا يتكلمون في مُسَمَّى «الإيمان»، و «الإسلام»، وغيرهما: «بطرق ابتدعوها»، مثل: أن يقولوا: «الإيمان في اللغة»: هو «التصديق»، والرسول ﷺ إنما خاطب الناس بلغة العرب لم غيرها، فيكون مراده بالإيمان «التصديق»؛ ثم قالوا: و«التصديق» إنما يكون بالقلب واللسان، أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيمان، ثم عمدتهم في أَنَّ الإيمان: هو «التصديق»، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بِمُصَدِّقٍ لَنَا!.. اهـ (٢) ومما يدل على عَدَمِ التَّرَادُفِ: أنه يقال، للمُخْبِرِ إِذَا «صَدَّقَ»: «صَدَّقَهُ»^(١)، ولا يُقَالُ: «أَمَنَهُ»، ولا «أَمَنَ بِهِ»؛ بل يُقَالُ: «أَمَنَ لَهُ»، كما: قال تعالى: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَمَّنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةً مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ﴾ [يونس: ٨٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

قلت: فَفَرَّقَ بَيْنَ المُعَدِّي: «بالباء»، والمُعَدِّي «باللام»^(٢).

(١) فيقال للمُخْبِرِ: إِذَا صَدَّقَهُ، «صَدَّقَهُ»، ولا يقال: «أَمَنَهُ»، و«أَمَنَ بِهِ»، بل يقال: «أَمَنَ لَهُ»، فلفظ: الإيمان يتعدى إلى الضمير «باللام» دائماً، فلا يُقال: «أَمَنْتُهُ»، ولا «صَدَّقْتُ لَهُ»، وإنما يُقال: «أَمَنْتُ لَهُ»، كما يقال: «أَفَرَرْتُ لَهُ».

وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥٠).

(٢) ولَمَنْ جَوَّزَ أَنْ يُقَالَ: «مَا أَنْتَ بِمُصَدِّقٍ لَنَا»، لأن دخول: «اللام»، لتقوية العامل، كما إِذَا تَقَدَّمَ المَعْمُولُ، أو كان العامل اسم فاعل، أو مصدرًا، على ما عُرِفَ في موضعه.

وانظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ الحنفي (ج ٢ ص ٤٧٢)، و«الإيمان الكبير» لابن تيمية

(ص ٥٥١).

فالأولُ: يقال للمُخْبِرِ به.

والثاني: للمُخْبِرِ.

* فكان تفسيراً: «الإيمان»، بأَقْرَبَتْ: أَقْرَبَ من تفسيره، بِصَدَّقْتُ، مع الفَرْقِ

بينهما، ولأنَّ الفَرْقَ بينهما ثابت في المعنى.

قلت: فألغظ الشَّرْع إذا فسرهما النَّبِيُّ ﷺ، لا يَحْتَجُّ، بأهل اللُّغَةِ، ولا بغيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإيمان الكبير» (ص ٥٤٤): (ومما أن

يُعلم: أن الألفاظ الموجودة في القرآن، والحديث: إذا عرف تفسيرها، وما أريد بها من

جهة النبي ﷺ، لم يُحْتَجَّ في ذلك إلى الاستدلال؛ بأقوال أهل اللُّغَةِ، ولا غيرهم). اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإيمان الكبير» (ص ٥٥٠): (أنه يُقال

للمُخْبِرِ إذا: «صَدَّقْتُهُ»: صَدَّقْتَهُ، ولا يُقال: «أَمَنْتَهُ»، ولا «أَمَنْتَ بِهِ»، بل يُقال: «أَمَنْتَ لَهُ»،

كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا

ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]، وقال فرعون: ﴿أَمْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ أَدْنَا لَكُمْ﴾ [الشعراء:

٤٩]، وقالوا لنوح: ﴿أَنْتُمْ مِنْ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، وقال تعالى:

﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، فقالوا: ﴿أَنْتُمْ مِنْ

لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا

لِي فَاعْتَرِضُوا﴾ [الدخان: ٢١]. اهـ

(٣) أنه ليس مُرادِفًا للفظ: «التَّصْدِيقِ» في المعنى، فإنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ عن مُشَاهَدَةٍ أو

عَيْبٍ يُقال له في اللُّغَةِ: «صَدَّقْتُ»، كما يُقال: «كَذَّبْتُ»؛ فمن قال: السَّمَاءُ فَوْقَنَا، قيلَ

له: «صَدَّقَ»، كما يُقال: «كَذَّبَ»، وأمَّا لفظ: «الإيمان»، فلا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا في الخَبَرِ عن

غَائِبٍ، لَمْ يُوجَدَ فِي الْكَلَامِ: أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ عَنْ مُشَاهَدَةٍ؛ كَقَوْلِهِ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَغَرَبَتْ، أَنَّهُ يُقَالُ: «أَمَّنَاهُ»، كَمَا يُقَالُ: «صَدَّقْتَاهُ»، وَلِهَذَا الْمُحَدِّثُونَ وَالشُّهُودُ وَنَحْوُهُمْ؛ يُقَالُ: «صَدَّقْتَاهُمْ»؛ وَمَا يُقَالُ: «أَمَّنَّا لَهُمْ»؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ: مُشْتَقٌّ مِنْ: «الْأَمْنِ»؛ فَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي خَيْرٍ يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ الْمُخْبِرُ، كَالْأَمْرِ الْغَائِبِ الَّذِي يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ الْمُخْبِرُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُوجَدَ قَطُّ فِي الْقُرْآنِ، وَغَيْرِهِ لَفْظُ: «أَمَّنَ لَهُ»، إِلَّا فِي هَذَا النَّوعِ؛ وَالْإِثْنَانِ إِذَا اشْتَرَكَا فِي مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ يُقَالُ: صَدَّقَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، وَلَا يُقَالُ: «أَمَّنَ لَهُ»، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَائِبًا عَنْهُ اتَّيَمَّنَهُ عَلَيْهِ.^(١)

(٤) أَنَّ لَفْظَ الْإِيمَانِ فِي اللُّغَةِ: لَمْ يُقَابَلْ بِالتَّكْذِيبِ كَلْفِظِ: «التَّصْدِيقِ»، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ فِي اللُّغَةِ أَنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ يُقَالُ لَهُ: «صَدَّقْتَ»، أَوْ «كَذَّبْتَ»، وَيُقَالُ: «صَدَّقْتَاهُ»، أَوْ «كَذَّبْتَاهُ»، وَلَا يُقَالُ لِكُلِّ مُخْبِرٍ: «أَمَّنَّا لَهُ»، أَوْ «كَذَّبْنَا لَهُ»، وَلَا يُقَالُ: «أَنْتَ مُؤْمِنٌ لَهُ»، أَوْ «مُكَذَّبٌ لَهُ»؛ بَلِ الْمَعْرُوفُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِيمَانِ لَفْظُ الْكُفْرِ. يُقَالُ: «هُوَ مُؤْمِنٌ أَوْ كَافِرٌ»، وَالْكَفْرُ: لَا يَخْتَصُّ بِالتَّكْذِيبِ؛ بَلِ لَوْ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ إِنَّكَ صَادِقٌ لَكِنْ لَا أَتَّبِعُكَ، بَلْ أَعَادِيكَ، وَأُبْغِضُكَ، وَأُخَالِفُكَ، وَلَا أُؤَافِقُكَ، لَكَانَ كُفْرُهُ أَعْظَمَ؛ فَلَمَّا كَانَ الْكُفْرُ الْمُقَابِلُ لِلْإِيمَانِ لَيْسَ هُوَ التَّكْذِيبُ فَقَطُّ، عَلِمَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ هُوَ: «التَّصْدِيقُ» فَقَطُّ، بَلْ إِذَا كَانَ الْكُفْرُ، يَكُونُ تَكْذِيبًا، وَيَكُونُ مُخَالَفَةً، وَمُعَادَاةً، وَامْتِنَاعًا بِلَا تَكْذِيبٍ؛ فَلَا

(١) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥١)، و«شرح العقيدة الواسطية» لشيخنا ابن عثيمين (ج ٢

ص ٢٢٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ج ٢ ص ٤٧١).

بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ تَصَدِيقًا، مَعَ مُوَافِقَةٍ، وَمُؤَالَاةٍ، وَأَنْقِيَادٍ، لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّصَدِيقِ.^(١)

قلت: لذلك يجب من الإيمان بالرسول ﷺ، فيجب الإيمان: «به»، و«له» ﷻ، فلا بدَّ أن يُعرف هذا.

* فالرسول ﷺ يجب أن «يُؤْمِنَ بِهِ»، و«يُؤْمِنَ لَهُ»، فالإيمانُ به مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُهُ، غَيْبٌ عَنَّا أُخْبِرْنَا بِهِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، في «الإيمان الكبير» (ص ٥٥٣): (وهو نفسه يجب أن: «يُؤْمِنَ بِهِ»، و«يُؤْمِنَ لَهُ» ﷻ).

* فالإيمانُ به مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُهُ غَيْبٌ عَنَّا أُخْبِرْنَا بِهِ... وَأَمَّا مَا يَجِبُ مِنَ الْإِيمَانِ لَهُ، فَهُوَ الَّذِي يُوجِبُ طَاعَتَهُ.

* وَالرَّسُولُ ﷺ يَجِبُ الْإِيمَانُ: «بِهِ»، و«لَهُ»، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ هَذَا، وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ طَاعَتَهُ: طَاعَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، مِنْ تَمَامِ الْإِيمَانِ بِهِ. اهـ.

* فَكَانَ تَفْسِيرُ الْإِيمَانِ: بِ«أَقْرَبْتُ» أَقْرَبَ مِنْ تَفْسِيرِهِ: «صَدَّقْتُ»، مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا ثَابِتٌ فِي الْمَعْنَى.^(٢)

(١) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥٢)، و«شرح العقيدة الواسطية» لشيخنا ابن عثيمين (ج ٢ ص ٢٢٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ج ٢ ص ٤٧١).

(٢) ليس مرادفًا له في المعنى: فَإِنَّ كُلَّ مُحْبِرٍ عَنِ مُشَاهَدَةٍ، أَوْ غَيْبٍ، يُقَالُ لَهُ فِي اللُّغَةِ: «صَدَّقْتُ»، كَمَا يُقَالُ: «كَذَّبْتُ».

قلت: إِذَا؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ مُرَادِفًا: «لِلتَّصَدِيقِ» فِي الْمَعْنَى.

فَإِنْ كَانَ مُخْبِرًا عَنْ مُشَاهَدَةٍ، أَوْ غَيْبٍ؛ فَيُقَالُ: لَهُ فِي اللُّغَةِ: «صَدَقْتَ»، كَمَا يُقَالُ:

لَهُ «كَذَبْتَ»، فَعَكْسُ: «صَدَقْتَ»، «كَذَبْتَ».

* لَكِنْ لَيْسَ كَلِمَةً: «مُؤْمِنٌ»، مُرَادِفَةٌ: «لِمُصَدِّقٍ»، فَمَنْ قَالَ: «السَّمَاءُ فَوْقَنَا»،

قِيلَ لَهُ: «صَدَقْتَ»، كَمَا يُقَالُ: «كَذَبْتَ».

قلت: وَأَمَّا لَفْظُ الْإِيمَانِ: فَلَا يُسْتَعْمَلُ، إِلَّا فِي الْخَبَرِ عَنْ غَائِبٍ؛ يَعْنِي: إِذَا عِنْدَمَا

تَقُولُ: «صَدَقَ»، قَدْ يُخْبِرُ: بِخَبَرٍ عَنْ شَيْءٍ مُشَاهَدٍ، وَمَحْسُوسٍ، وَقَدْ يُخْبِرُ بِشَيْءٍ

غَيْبِي.

* لَكِنْ لَمَّا نَقُولُ: «أَمِنَ»، فَلَا تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي اللُّغَةِ: إِلَّا فِي «التَّصَدِيقِ»

فِي الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ كَلِمَةً: «أَمِنَ»، فِي «التَّصَدِيقِ» بِالْأُمُورِ الْمَحْسُوسَةِ،

وَالْمُشَاهَدَةِ.

* وَلِذَلِكَ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِيمَانِ الْكَبِيرِ» (ص ٥٥١)؛ لَمْ

يُوجَدَ فِي الْكَلَامِ، أَنْ مِنْ أَخْبَرَ عَنْ مُشَاهَدَةٍ، كَقَوْلِهِ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، غَرَبَتْ، أَنْ يُقَالُ:

«أَمَّنَاهُ»، كَمَا يُقَالُ: «صَدَّقْنَاهُ».

* أَمَّا لَفْظُ الْإِيمَانِ: فَلَا يُسْتَعْمَلُ، إِلَّا فِي الْخَبَرِ الْغَائِبِ، فَلَوْ قَالَ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَوْ غَرَبَتْ، فَلَا يُقَالُ:

«أَمَّنَاهُ»، كَمَا يُقَالُ: «صَدَّقْنَاهُ»، لِأَنَّ الْإِيمَانَ: مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَمْنِ.

فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ فِي خَبَرٍ يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ الْمُخْبِرُ، كَالْأَمْرِ الْغَائِبِ، وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ فِي الْقُرْآنِ، وَغَيْرِهِ قَطُّ: «أَمِنَ لَهُ»؛

إِلَّا فِي هَذَا النَّوْعِ.

* فَإِنَّ: «الْإِيْمَانُ»، مُشْتَقٌّ مِنْ: «الْأَمْنِ»، فَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيْمَا يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ الْمُخْبِرُ، كَالْأَمْرِ الْغَائِبِ الَّذِي يُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْمُخْبِرُ.

قلت: ولهذا لم يوجد قط في القرآن، وغيره، لفظ: «أمن له»، إلا في هذا النوع. وهو الإيمان: بالوحي، وبالغيب، والإيمان بالنبي ﷺ الذي يوحى إليه، وهكذا. ثانياً: أن لفظ: «الإيمان» في اللغة، لم يقابل «بالتكذيب».

ف«أمن» ليس عكسها: «كذب»، كلفظ: «التصديق»، فتقول مثلاً: «صدق»، أو «كذب».

فإنه من المعلوم في اللغة: أن كل مخبر، يقال: له «صدقت»، أو «كذبت»، ويقال: له «صدقناه»، أو «كذبناه»، ولا يقال: لكل مخبر: «آمننا له»، أو «كذبناه». ولا يقال: أنت «مؤمن له»، أو «مكذب له».

قلت: بل المعروف في مقابلة: «الإيمان» لفظ: «الكفر»، يقال: «مؤمن» أو «كافر».

إذا «الكفر»، لا يختص: «بالتكذيب».

قلت: هاتان، نقطتان، مهمتان في تعريف: «الإيمان»، ومفهوم: «الإيمان» الصحيح في اللغة العربية.

* فيتضح لنا: أن «العلم»، و«المعرفة»، و«التصديق»؛ أي: قول القلب، إن لم

يصاحب ذلك: «الانقياد»، و«الاستسلام»، و«الخضوع»، وهو عمل القلب،

و«الجوارح»، لم يكن المرء مؤمناً.

قلت: بل تصديق هذا، شرٌّ من عدمه، لأنه ترك: «الانقياد»، مع أنه يعلم، وعنده

معرفة، وهذا كفر عن علم.^(١)

قلت: والله تعالى شهد على قلوب اليهود، مع أنهم يعرفون الرسول ﷺ، وما

أنزل إليه، كما يعرفون أبناءهم.

* فمن جهة: «المعرفة»، فاليهودي كان في قلبه: «معرفة» أن هذا رسول الله ﷺ؛

إذاً: جعل، هو مسلم، أو كافر، هو: كافر، مع أنه يعرف، لكنّه لم ينقاد.^(٢)

فإنّ من الأدلّة التي تدلّ على أن: «التصديق» لا ينفع، وكذلك: «المعرفة»، عند

الله تعالى، إذا لم يكن هناك: «انقياد».

قلت: وإبليس معترف بالله تعالى، وأن الله هو الخالق، كما قال تعالى:

﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ﴾ [ص: ٧٦].

* فإبليس معترف: أن الله تعالى هو الذي خلقه، وأنه خلقه من نار، وأن الله

تعالى العزة، وأنه حلف بها، قال تعالى: ﴿بِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

وأثبت صفة العزة لله تعالى، فهل إبليس مؤمن، أو كافر؟، هو: كافر، لماذا؟ لأنه

لم يخضع لله تعالى، ولم يستجب، وينقاد للأوامر، ويستسلم، ويسجد لآدم، فما

نفعته معرفته فقط.^(٣)

(١) فهذا كفر عن علم، وبيّنة، وهذا شرٌّ من الوثني، والعباد بالله.

(٢) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٣٢٧ و ٣٣٥ و ٤١٢).

(٣) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٣٢٧ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤١٢).

* والنبي ﷺ بَيَّنَّ كَيْفِيَةَ: «التَّصَدِيقِ»، و«المعرفة» بـ«لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»^(١)، التي لا بدَّ

معها: من «الانقياد»، و«الإخلاص»، و«اليقين»، و«التَّصَدِيقِ» بها.

* فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ قَالَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ).

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١١١٣)،

و(١١١٤)، و(١١١٥)، وأحمد في «المسند» (ج ١ ص ٦٥ و ٦٩)، وأبو عوانة في

«المسند الصحيح» (ج ١ ص ٦)، وابن منده في «الإيمان» (٣٢) من طريق الوليد بن

مسلم أبي بشر قال: سمعت: حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ: سمعتُ عثمانَ بْنَ عفانَ رضي الله عنه به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٨٢٧) عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه، بلفظ: (مَا مِنْ عَبْدٍ

قَالَ: لَا إِلَهَ، إِلاَّ اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَيَّ ذَلِكَ، إِلاَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ).

* وهناك أحاديث، وجدنا فيها ألفاظ مهمة جداً.

* مثل: قوله ﷺ: (مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ، إِلاَّ اللهُ مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ).

أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٠٦٠)، والحميدي في «المسند» (٣٦٩)، وابن

حبان في «صحيحه» (٢٠٠)، وابن منده في «الإيمان» (١١١)، و(١١٢)، والطبراني في

«المعجم الكبير» (١٦٣٦) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وإسناده صحيح، وقد صححه الشيخ الألباني في «الصحيححة» (٢٣٥٥).

* وقوله ﷺ: (صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ؛ إِلاَّ حَرَّمَ اللهُ عَلَيَّ النَّارَ).

(١) والمقصود: بالشهادة، كما لا يخفى، ليس مُجَرَّدًا: «النُّطْقُ» بها، بل «التَّصَدِيقُ» من معانيها، و«إخلاص»

العبادة لله فيها، و«الانقياد» لها، و«العمل» بمقتضاها.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٨) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

* وقوله ﷺ: (لَا يَلْقَى اللهُ بِهِمَا عَبْدٌ، غَيْرَ شَاكٍّ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ).

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٧)؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

* وقوله ﷺ: (فَمَنْ لَقِيَتهَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ: شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، مُسْتَيْقِنًا

بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ).

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣١).

قلت: فهذه الروايات، تدلُّ دلالةً، واضحةً، على أنه لا بُدَّ من هذه الشروط في:

«لا إله إلا الله»، وهي: «اليقين»، و«عدم الشك»، و«الإخلاص»، و«الصدق»،

و«الانقياد»^(١).

قال الإمام ابن بُلْبَانَ رحمته الله في «الإحسان» (ج ١ ص ٤٣١)؛ ذكر: البيان، بأنَّ

الْجَنَّةَ: إِنَّمَا تَجِبُ لِمَنْ شَهِدَ اللهُ تَعَالَى، بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَكَانَ ذَلِكَ عَنْ يَقِينٍ مِنْ قَلْبِهِ، لَا

أَنَّ الْإِقْرَارَ بِالشَّهَادَةِ يوجبُ الْجَنَّةَ لِلْمُؤَمِّرِ بِهَا دُونَ أَنْ يُقَرَّرَ بِهَا بِالْإِخْلَاصِ.

وقال الإمام ابن بُلْبَانَ رحمته الله في «الإحسان» (ج ١ ص ٤٣٠)؛ ذكر: البيان بأنَّ

الْجَنَّةَ: إِنَّمَا تَجِبُ لِمَنْ أَتَى بِمَا وَصَفْنَا عَنْ يَقِينٍ مِنْ قَلْبِهِ، ثُمَّ مَاتَ عَلَيْهِ.

(١) وانظر: «المفهم» للقرطبي (ج ١ ص ٢٠٤)، و«تيسير العزيز الحميد» للشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ

(ج ١ ص ١١٤ و ١١٥ و ١١٧ و ١٤٨ و ٢٠٥)، و«الفتاوى» لشيخنا ابن عثيمين (ج ٨ ص ٥٧٤)، و«مدارج

السالكين» لابن القيم (ج ٣ ص ٤٤٩ و ٤٥٠)، و«فتح المجيد» للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ج ١

ص ١٢٠)، و«الدُّرُّ النُّضِيدُ» للشيخ الحمدان (ص ٥)، و«الملخص في شرح كتاب التوحيد» للشيخ الفوزان

(ص ٢٩ و ٣١ و ٥٤).

وقال الحافظُ القُرطبيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُنْهَمِ» (ج ١ ص ٢٠٤): (بَابُ: لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّلْفُظُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِيقَانِ الْقَلْبِ؛ هَذِهِ التَّرْجَمَةُ تَنْبِيهُ عَلَى فِسَادِ «مَذْهَبِ الْمَرْجئةِ» الْقَائِلِينَ: بِأَنَّ التَّلْفُظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ: كَافٍ فِي الْإِيمَانِ، وَأَحَادِيثُ هَذَا الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى فِسَادِهِ، بَلْ هُوَ: مَذْهَبٌ مَعْلُومٌ الْفِسَادِ مِنَ الشَّرِيعَةِ، لِمَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا، وَلَا تَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَسْوِغُ النِّفَاقِ، وَالْحُكْمُ لِلْمَنَافِقِ، بِالْإِيمَانِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ بَاطِلٌ قِطْعًا). اهـ

قلت: فلا يكفي مجرد التلفظ بالشهادتين، بل لا بد من استيقان القلب، والإخلاص، والعلم، وعدم الشك، والانقياد، والعمل.^(١)

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ فِي «شرح العقيدة الطحاوية» (ج ٢ ص ٤٧١): (وقد اعترض على استدلالهم بأن الإيمان في اللغة عبارة عن: «التصديق» بمنع الترادف بين التصديق والإيمان، وهب أن الأمر يصح في موضع، فلم قلتم: إنه يوجب الترادف مطلقاً؟ وكذلك اعترض على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان، ومما يدل على عدم الترادف: أنه يقال للمخبر إذا صدق: «صدقته»، ولا يقال: «آمنته»، ولا: «آمن به»، بل يقال: «آمن له»، كما: قال تعالى: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، ففرق بين المعدى: «بالباء»، والمعدى:

(١) وانظر: «فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ج ١ ص ١٢٠

«باللام»، فالأول: يقال للمُخْبِرِ به، والثاني: للمُخْبِرِ، ولا يَرِدُ كونه يجوز أن يُقَالَ: «ما أنت بِمُصَدِّقٍ لَنَا»، لأنَّ دُخُولَ: «اللام»، لتقويةِ العَامِلِ، كما إذا تَقَدَّمَ المَعْمُولُ، أو كان العَامِلُ اسمَ فاعِلٍ، أو مصدرًا، على ما عُرِفَ في موضعه.

* فالحاصل: أنه لا يُقَالَ قَطُّ: «آمَنْتُهُ»، ولا: «صَدَّقْتُ لَهُ»، وإنما يُقَالَ: «آمَنْتُ لَهُ»، كما يُقَالَ: «أَفَرَزْتُ لَهُ»، فكان تفسيره: «بِأَفَرَزْتُ»، أقربَ من تفسيره: «بِصَدَّقْتُ»، مع الفرق بينهما، ولأنَّ الفرقَ بينهما ثابت في المعنى، فإنَّ كلَّ مُخْبِرٍ عن مُشَاهِدَةٍ أو عَيْبٍ، يُقَالَ له في اللُّغَةِ: «صَدَّقْتُ»، كما يُقَالَ له: «كَذَّبْتُ»، فمن قال: السَّمَاءُ فوقنا، قيل له: «صَدَّقْتُ».

* وأما لفظُ الإِيمَانِ، فلا يُسْتَعْمَلُ إلا في الخبرِ عن الغائبِ، فيُقَالُ لِمَنْ قال: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، «صَدَّقْنَاهُ»، ولا يُقَالَ: «آمَنَّا لَهُ»، فإن فيه أَصْلَ معنى: «الآمن»، و«الائتمان» إنما يَكُونُ في الخبرِ عن الغائبِ، فالأمرُ الغائبُ هو الذي يُؤْتَمَنُ عليه المُخْبِرُ، ولهذا لم يأتِ في القرآن وغيره لفظ: «آمن له»، إلا في هذا النوع، ولأنه لم يُقَابَلْ لَفْظُ الإِيمَانِ قَطُّ بالتَّكْذِيبِ كما يُقَابَلُ لَفْظُ: «التَّصْدِيقِ»، وإنما يُقَابَلُ بالكُفْرِ، والكُفْرُ لا يختص بالتَّكْذِيبِ، بل لو قال: أنا أعلمُ أنك صادق، ولكن لا أَتَّبِعُكَ، بل أُعَادِيكَ وَأُبْغِضُكَ وَأُخَالِفُكَ، لكان كُفْرُهُ أَعْظَمَ، فَعَلِمَ أن الإِيمَانَ ليسَ هو: «التَّصْدِيقَ» فقط، ولا الكُفْرَ: هو التَّكْذِيبَ فقط، بل إذا كان الكُفْرُ يَكُونُ تَكْذِيبًا، ويكون مخالفةً، ومُعَادَاةً بلا تَكْذِيبِ، فكذلك الإِيمَانُ، يكون تصديقًا، وموافقةً، وموالاتًا، وانقيادًا، ولا يكفي مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ). اهـ

قلت: ولأنه لم يُقَابَلْ لفظُ الإيمان: قطُّ، بالتكذيب، كما يُقَابَلْ لفظُ التَّصْدِيقِ،
وإنما يُقَابَلُ بِالْكَفْرِ.^(١)

* وَالْكَفْرُ لَا يَخْتَصُّ بِالتَّكْذِيبِ، بَلْ لَوْ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ أَنَّكَ صَادِقٌ، وَلَكِنْ لَا
اتَّبِعُكَ، بَلْ أَعَادِيكَ، وَأُبْغِضُكَ، وَأُخَالِفُكَ، لَكَانَ كُفْرُهُ أَعْظَمَ.

* فَعَلِمَ أَنَّ الْإِيمَانَ: لَيْسَ هُوَ «التَّصْدِيقُ» فَقَطْ، وَلَا الْكَفْرُ: هُوَ التَّكْذِيبُ فَقَطْ.

بَلْ إِذَا كَانَ الْكَفْرُ يَكُونُ تَكْذِيبًا، وَيَكُونُ مُخَالَفَةً، وَمُعَادَاةً بَلَا تَكْذِيبَ.

* فَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ: يَكُونُ تَصْدِيقًا، وَمُوَافَقَةً، وَمُؤَالَاةً، وَانْقِيَادًا، وَلَا يَكْفِي

مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ.^(٢)

* إِذَا فَالتَّفْسِيرُ الصَّحِيحُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: خَبْرًا عَنْ إِخْوَةِ يُوسُفَ: ﴿وَمَا أَنْتَ

بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]؛ مَعْنَاهُ: أَنَّكَ لَا تُقَرِّبُ بِخَبْرِنَا، وَلَا تَتَّقُ بِهِ، وَلَا

تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ، وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ، لِأَنَّهُمْ: لَمْ يَكُونُوا عِنْدَهُ مِمَّنْ يُؤْتَمَنُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَوْ

صَدَّقُوا لَمْ يَأْمَنَ لَهُمْ.^(٣)

قلت: وهذا القدر هو: الَّذِي خَفِيَ عَلَى مَنْ جَعَلَ الْإِيمَانَ: هُوَ «التَّصْدِيقُ»!.

(١) فلفظ الإيمان: لم يقابل بالتكذيب؛ كلفظ: «التَّصْدِيقِ»، وإنما مقابل الإيمان: «الكُفْرُ»، أن الكُفْرَ ليس هو:

«التكذيب» فقط.

* فكذلك ما يقابله، وهو الإيمان، ليس هو: «التَّصْدِيقُ» فقط.

(٢) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥٢).

(٣) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥٢).

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «الصلاة» (ص ٤٥): (فالتصديق: إنما يتم بأمرين:

لا يكون المرء مُصدقاً؛ إلا بهما جميعاً:

أحدهما: اعتقاد الصّدق. ^(١)

والثاني: محبة القلب، وانقياده.

* ولهذا قال تعالى؛ لإبراهيم: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾

[الصافات: ١٠٤].

وإبراهيم عليه السلام: كان معتقداً لصدق رؤياه من حين رآها، فإن رؤيا الأنبياء

وحيي، وإنما جعله مُصدقاً، لها بعد أن فعل ما أمر به.

* وكذلك؛ قوله ﷺ: «وَالْفَرَجُ يُصَدَّقُ ذَلِكَ، أَوْ يُكذَّبُهُ» ^(٢)، فجعل التصديق عمل

الفرج، لا ما يَتَمَنَّى القلب، والتكذيب تركه لذلك، وهذا صريح في أن: «التصديق»، لا

يصح إلا بالعمل). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمته الله في «الصلاة» (ص ٤٤)؛ عن اليهود: (فهؤلاء قد

أقرّوا بألستهم: إقراراً، مُطابقاً؛ لمعتقدهم أنه نبي، ولم يدخلوا بهذا «التصديق»،

والإقرار في الإيمان؛ لأنهم لم يلتزموا طاعته، والانقياد لأمره.

(١) يعني: في المُخْبِرِ.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٥ ص ٢٣٠٤)، ومسلم في «صحيحه» (ج ٤ ص ٢٠٤٧) من حديث ابن

عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

* ومن هذا كفر: «أبي طالب»، فإنه عرف حقيقة المعرفة: أنه صادق، وأقرَّ

بذلك بلسانه، وصرَّح به في شعره، ولم يدخل بذلك في الإسلام.

* فالتَّصَدِيقُ إنما يتم بأمرين:

أحدهما: اعتقاد الصدق، والثاني: محبة القلب وانقياده). اهـ.

قلت: والمعنى الصحيح، للإيمان في اللُّغَةِ: هو الإقرار القلبي، ويكون الإقرار:

باعتماد القلب، أي: تصديقه بالأخبار، وعمل القلب؛ أي: إذعانه، وانقياده، للعمل،

والأوامر.^(١)

* وهذا التعريف للإيمان: عليه أئمة الحديث، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمته، حيث بيّن معنى الإيمان اللُّغوي، وهذا من آرائه السديدة، واختياراته الموفَّقة؛

حيث اختار؛ معنى: «الإقرار» للإيمان.

قلت: لأنه رأى أن لفظة: «أقرَّ» أصدق في الدلالة، والبيان، على معنى: الإيمان

الشرعي، من غيرها، لأدلة علمية.

* وردَّ بتحقيق علمي، قولَ مَنْ ادَّعى: أن الإيمان: هو التَّصَدِيقُ، أو هو مرادف

للتَّصَدِيقُ، وذكر فروقاً بينهما، تمنع دعوى التَّرادف.

(١) وانظر: «الفتاوى» لابن تيمية (ج ٧ ص ٢٩١)، و«الإيمان الكبير» له (ص ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٣)،

و«شرح العقيدة الواسطية» لشيخنا ابن عثيمين (ج ٢ ص ٢٢٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ

الحنفيِّ (ص ٣٣٧ و ٣٣٨)، و«الصَّلاة» لابن القيم (ص ٦٠ و ٦١ و ٦٢).

قلت: فالتَّصَدِيقُ بدون انقياد في الشَّرْع لا ينفع في الإيمان، فتنبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٩١): (ومعلومٌ: أنَّ الإِيمَانَ: هو «الإقرار»؛ لا مُجَرَّد «التَّصَدِيق»، و«الإقرار»: ضمن قول القلب: الذي هو التَّصَدِيق، وعمل القلب الذي هو: الانقياد). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٩١): (فكان تفسيره؛ يعني: الإِيمَان، بلفظ «الإقرار»، أقرب من تفسيره؛ بلفظ: «التَّصَدِيق»؛ مع أنَّ بينهما فرقاً). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٩١)؛ في ردّه على مَنْ ادَّعى التَّرادف بين الإِيمَان، والتَّصَدِيق: (إنه؛ يعني: الإِيمَان، ليس مُرادفًا للتَّصَدِيق في المعنى).

* فإنَّ كُلَّ مخبرٍ عن مشاهدةٍ، أو غيب، يقال له في اللُّغة: «صَدَّقْتَ»، كما يقال: «كَذَّبْتَ».

فَمَنْ قال: السَّمَاءُ فوقنا، قيل له: «صَدَّقْتَ»، كما يقال: «كَذَّبَ»، وأمَّا لفظ الإِيمَان: فلا يُستعمل؛ إلا في الخبر عن غائب، لم يوجد في الكلام، أنَّ مَنْ أخبرَ عن مشاهدة؛ كقوله: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَغَرَبَتِ، أَنه يُقال: «آمَنَاهُ»، كما يقال: «صَدَّقْنَاهُ».

* ولهذا؛ المُحدِّثون، والشُّهود، ونحوهم، يقال: «صَدَّقْنَاهُمْ»، وما يُقال: «آمَنَّا لَهُمْ»؛ فإنَّ الإِيمَانَ مُشتقٌّ من: «الآمَنَ»، فإنَّما يُستعمل في خبر يُؤْتَمَنُ عليه المُخْبِرُ؛ كالأمر الغائب الذي يُؤْتَمَنُ عليه المُخْبِرُ.

ولهذا لم يوجد قط في القرآن، وغيره، لفظ: «آمَنَ لَهُ»؛ إلا في هذا النوع). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٥٧): (لكن دعواكم: أن الإيمان هو: «التصديق»، وإن تجرّد عن جميع أعمال القلوب، غلط). اهـ
قلت: و«الإقرار» هذا: هو الإلتزام بالدين، وليس هو مُجرّد: التّصديق، فلفظ؛
«الإقرار»: يتناول الإلتزام، والتّصديق^(١)، ولا بدّ منهما في الإيمان.^(٢)

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَضْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٧٠٨): (إلا أن يقال: أراد تصديق القلب واللّسان جميعاً، مع «المعرفة»، و«الإقرار»؛ ومراده «بالإقرار» الإلتزام لا التّصديق؛ كما قال تعالى: وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَضْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، فالميثاق: المأخوذ على أنّهم يؤمنون به وينصرونه وقد أمرُوا بهذا، وليس هذا «الإقرار» تصديقاً؛ فإنّ الله تعالى لم يخبرهم بخبر؛ بل أوجب عليهم إذا جاءهم ذلك

(١) وقد يراد «بالإقرار»، بمجرّد التّصديق، بدون التّزام الطّاعة جُملة وتفصيلاً، وهذا قول: «المرجئة»، اللّهم غفرًا.

(٢) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٧٠٨).

الرَّسولُ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَيَنْصُرُوهُ، فَصَدَّقُوا بِهَذَا «الإِقْرَار» وَالتَّزْمُوه، فَهَذَا هُوَ إِقْرَارِهِمْ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإِيمَانِ الْكَبِيرِ» (ص ٥٢٥): (وَهَذِهِ الْأَعْمَالُ: إِذَا عَمِلَهَا الْإِنْسَانُ، مُخْلِصًا لِلَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ يَشْبَهُ عَلَيْهَا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ؛ إِلَّا مَعَ «إِقْرَارِهِ بِقَلْبِهِ»: أَنَّهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَ«أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ»، فَيَكُونُ مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ هَذَا «الإِقْرَار»). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإِيمَانِ الْكَبِيرِ» (ص ٥١٥): (وَأَمَّا الْإِيمَانُ؛ فَأَصْلُهُ: تَصَدِيقٌ، وَإِقْرَارٌ، وَمَعْرِفَةٌ.

* فَهُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِ الْقَلْبِ: الْمَتَضَمِّنُ عَمَلَ الْقَلْبِ؛ وَالْأَصْلُ فِيهِ: التَّصَدِيقُ، وَالْعَمَلُ تَابِعٌ لَهُ.

فَلِهَذَا: فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ: الْإِيمَانَ، بِإِيمَانِ الْقَلْبِ، وَبِخُضُوعِهِ، وَهُوَ الْإِيمَانُ: بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرَسُولِهِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» (ص ١٤٨): (أَصْلُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ، وَهُوَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ، وَهُوَ إِقْرَارُ الْقَلْبِ بِالتَّصَدِيقِ، وَالْحَبِّ، وَالْإِنْقِيَادِ.

* وَلَا بَدَّ أَنْ يَظْهَرَ: مُوجِبُهُ، وَمَقْتَضَاهُ عَلَى الْجَوَارِحِ، فَالْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ مِنْ مُوجِبِ إِيمَانِ الْقَلْبِ، وَدَلِيلِ عَلَيْهِ، وَشَاهِدِ لَهُ، وَشَعْبَتُهُ مَجْمُوعُ الْإِيمَانِ الْمَطْلُوقِ، وَبَعْضُ لَهُ، وَمَا فِي الْقَلْبِ، هُوَ الْمَلِكُ، وَالْأَعْضَاءُ جُنُودُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَمَسْأَلَةُ التَّلَازِمِ بَيْنَ إِيمَانِ الْقَلْبِ، وَإِيمَانِ الْجَوَارِحِ، فَهِيَ وَاضِحَةٌ.

* فشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: يأبى تفسير، الإيمان: بالتصديق، لعدّة أمور ذكرها، وناقشها، في كتابه المشهور «الإيمان الأوسط»، وقد ردّ على من عرّف الإيمان بالتصديق، فالردّ الإجمالي:

- (١) أنّ الإيمان في اللُّغة: ليس مرادفاً للتصديق، وإما هو؛ معنى: الإقرار.
- (٢) أنّ الإيمان، وإن كان في اللُّغة: هو التصديق، فالتصديق: يكون بالقلب، واللِّسان، وسائر الجوارح.
- (٣) أنّ الإيمان، إذا فُسِّرَ بالتصديق، فليس: هو مطلق التصديق، بل هو تصديق خاصٌّ، مقيد بقيود، اتصل اللفظ بها.
- (٤) أنّ الإيمان، وإن كان هو: التصديق، فالتصديق التّام، الذي يقوم بالقلب، ولا بدّ الواجب من أعمال القلوب والجوارح؛ فإنها لوازم الإيمان التّام، وانتفاء اللّازم دليل على انتفاء الملزوم.

- (٥) أنّ لفظ الإيمان: بقي على معناه في اللُّغة، ولكن الشّارع زاد فيه أحكاماً.
- (٦) أنّ الشّارع نقل المعنى في اللُّغة إلى الشّرع.

قلت: فليس الإيمان عند أهل السنة: مُجرّد التصديق^(١)، كما عند أهل البدع:

من: «المرجئة» بجميع فرقهم.

(١) فالتصديق، لا يصح؛ إلا بالفعل.

وانظر: «الصّلاة» لابن القيم (ص ٧١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٤ ص ١٤١): (والكرامية: توافق؛ «المرجئة» و«الجهمية» في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان، بل يقولون: هو مؤمن حقاً، لمن أظهر الإيمان). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ١٤٣): (وعند: «الجهمية» إذا كان العلم في قلبه، فهو كامل الإيمان، إيمانه: كإيمان النبيين، ولو قال، وعمل ماذا عسى أن يقول ويعمل، ولا يتصور عندهم: أن ينتفي عنه الإيمان؛ إلا إذا زال ذلك العلم قلبه). اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٠٥): (ومن هنا يظهر خطأ قول: «جَهْم بن صَفْوَان»، ومن اتبعه، حيث ظنوا: أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٠٧): (عن ظنّ المرجئة: (ظنهم: أن الإيمان مجرد تصديق، وعلم فقط، ليس معه عمل، وحال، وحركة، وإرادة، ومحبة، وخشية في القلب، وهذا من أعظم غلط: «المرجئة» مطلقاً). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٠٨): (ظنهم: أن كل مَنْ حَكَمَ الشارع، بانه كافر مُخَلَّد في النار، فإنما ذلك لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم، والتصديق، وهذا أمر خالفوا به الحس، والعقل، والشرع). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٠٦)؛ عن قول:

«الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه»: (وهذا القول: مع أنه أفسد قول، قيل في «الإيمان»، فقد ذهب إليه كثير من: «أهل الكلام المرجئة».

وقد كَفَّرَ السلف، كـ«وكيع بن الجراح»، و«أحمد بن حنبل»، و«أبي عبيد»،

وغيرهم، من يقول بهذا القول). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٢٤): (من غلط:

«المرجئة» ظنُّهم أن ما في القلب، من الإيمان، ليس إلا التصديق فقط، دون أعمال القلوب؛ كما تقدم: «جهمية المرجئة»). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ص ٢٩٢): (إن لفظ؛ الإيمان

في اللغة: لم يقابل بالتكذيب؛ كلفظ التصديق؛ فإنه من المعلوم في اللغة: أن كلَّ مخبر، يقال له: صدَّقْت، أو كذَّبْت، ويقال: صدَّقناه أو كذَّبناه، ولا يقال: لكلِّ مخبر: أمنا له، أو كذَّبناه.

ولا يقال: أنت مؤمنٌ له، أو مُكذَّبٌ له؛ بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ

الكفر، يقال: هو مؤمن، أو كافر، والكُفْرُ لَا يَخْتَصُّ بالتكذيب). اهـ.

قلت: وقد بين شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمته في «شرح العقيدة

الواسطية» (ج ٢ ص ٢٢٩)؛ خطأ عدد من أهل العلم^(١)، الذين قالوا: أن الإيمان في اللغة: هو التصديق.

(١) وسوف يأتي تفصيل ذلك في آخر هذا الباب.

قال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمته في «شرح العقيدة الواسطية»

(ج ٢ ص ٢٢٩): (ثم إن كلمة: «صَدَّقْتَ» لا تُعْطَى معنى: كلمة «أَمَنْتَ»، فإنَّ: «أَمَنْتَ» تدل على طمأنينة بخبره: أكثر من: «صَدَّقْتَ».

ولهذا؛ لو فسِّر: «الإيمان»، بـ«الإقرار»، لكان أجود؛ فنقول: الإيمان: الإقرار،

ولا إقرار؛ إلا بتصديق، فنقول: أقرَّ به، كما نقول: آمن به، وأقرَّ لهن كما تقول: آمن له). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «الصلوة» (ص ٥٤): (فأهل السنة: مجمعون على

زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده؛ كما

لم ينفع إبليس؛ وفرعون وقومه، واليهود، والمشركين: الذين كانوا يعتقدون صدق

الرسول صلوات؛ بل ويقرون به سرًّا وجرهًّا، ويقولون: ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه، ولا

نؤمن به). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «الصلوة» (ص ٥٤): (فإنَّ الإيمان ليس مجرد

التَّصَدِيق؛ وإنما هو: التصديق المستلزم للطاعة والانقياد.

وهكذا الهدى: ليس هو مجرد معرفة الحق وتبينه، بل هو: معرفته المستلزمة

لاتباعه، والعمل بموجبه). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «الصلوة» (ص ٥٤): (كما أنَّ اعتقاد التَّصَدِيق؛

وإن سُمِّيَ تصديقاً؛ فليس هو التصديق المستلزم للإيمان، فعليك بمراجعة هذا

الأصل ومراعاته). اهـ.

قلت: ولذلك نقول: لـ«عبيد الجابري»، فلا تنقل؛ أي: شيء في اللغة، بمثل: ما نقله: مثلاً «الأصمعي»، أو: «الخليل»، أو من قلدهما في اللغة، فإنَّ هؤلاء ممكن يخطئون أحياناً في اللغة، ويجتهدون حتى في نقل اللغة ما قبل الإسلام.

* بل ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم، وما سمعوه في دواوين الشعر، وغير ذلك بغير إسناد، وهذا النقل معرض للخطأ بلا شك، وللاجتهاد.

ولذلك ما نقله عدد من أهل اللغة، أن الإيمان هو: التصديق، ليس بالصحيح^(١).

قلت: ولم يعرف عن أهل اللغة جميعهم أنهم قالوا: أن الإيمان في اللغة: هو التصديق.

* فأين الإجماع على أن الإيمان: هو التصديق، بإجماع أهل اللغة قاطبة، بعد نزول القرآن، سيقولون يدل على ذلك، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمصدق لنا.^(٢)

فيقال لهم: من نقل هذا الإجماع، ومن أين يعلم هذا الإجماع، وفي أي: كتاب ذكر هذا الإجماع من كتب السلف، أن الإيمان: هو التصديق، قبل نزول القرآن، وبعد نزول القرآن.^(٣)

(١) فظن: «عبيد الجابري» فيما نقله عن هؤلاء عن العرب أولى من نقل الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) وهذا التعريف: مما تكلم الناس به، بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم، فلا يلتفت إلى هذا التعريف، وسوف يأتي الردّ عن ذلك.

(٣) وأين التواتر الموجود عن العرب القاطبة، قبل نزول القرآن، أنهم لا يعرفون، للإيمان، معنى غير التصديق.

* لم يكن ذلك أبلغ من نقل الصحابة رضي الله عنهم، كافة للقرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فالصحابة رضي الله عنهم فيما نقلوه عن العرب أولى.

قلت: ونحن لا حاجة لنا مع بيان الرسول صلى الله عليه وسلم لِمَا بعثه الله تعالى به من القرآن.

ولما فهمه الصحابة رضي الله عنهم لفظ القرآن، ومعناه صحيح.

قلت: فحصر «عبيد الجابري» الإيمان في: «التصديق»، يلزمه لوازم في غاية

الفساد.

فإمّا أن يقول بها، فيتبين بطلان ما هو عليه من الباطل.

وإما أن يتكبر، فيعارض ويخالف مقولته، فيخرب علمه بيده.

ومن هذه اللوازم: الحكم بإسلام «إبليس»، و«فرعون»، و«أبي طالب»،

و«اليهود»، وغيرهم، من الذين أظهروا: «التصديق» ولم يصدر عنهم هذا التكذيب.^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٣٠٧): (والتصديق من

الإيمان، ولا بد أن يكون مع التصديق شيء من حب الله تعالى، وخشية الله تعالى،

وإلا فالتصديق الذي لا يكون معه شيء من ذلك ليس إيماناً البتة، بل هو كتصديق:

«فرعون»، و«اليهود»، و«إبليس»، وهذا هو الذي أنكره السلف على: «الجهمية»). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الصارم المسلول» (ج ٣ ص ٩٦٩): (ألا

ترى أن نفراً من اليهود: جاؤوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وسألوه عن أشياء، فأخبرهم، فقالوا:

(١) وانظر: «الصارم المسلول على شاتم الرسول» لابن تيمية (ج ٣ ص ٩٦٧ و ٩٦٩)، و«الفتاوى» له (ج ١٨

ص ٢٧٢)، و«الشریعة» للآجري (ج ٢ ص ٦٨٦)، و«قواعد في بيان حقيقة الإيمان» للشيخاني (ص ١٥٣).

نشهد أنك نبي، ولم يتبعوه، وكذلك: «هرقل»^(١)، وغيره، فلم ينفعهم: هذا العلم، وهذا التصديق). اهـ.

قلت: فتبين أن: «عبيداً الجابري» يقول أن الإيمان في اللغة، هو: «التصديق» المجرد، وقد وافق: «الجهمية»، و«الأشاعرة»، و«المرجئة».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣٤٦): (ولا ريب: أن قول الجهمية أفسد من قولهم، من وجوه متعددة، شرعاً، ولغةً، وعقلاً). اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣٤٦): (وقول: «جهم» في الإيمان، قولٌ خارجٌ عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفّروا من يقول، بقول: «جهم» في الإيمان). اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣٤٧): (قد نفى الله الإيمان عن من قال بلسانه، وقلبه، إذا لم يعمل، كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٤-١٥]، فنفي الإيمان عن من سوي هؤلاء). اهـ.

(١) يشير إلى قصة: «هرقل»، وهي موجودة في: «الجامع الصحيح» للبخاري (٤٠٢)؛ وفيها، أنه قال: (وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ).

قلت: «فالجابري» هذا انتحل ما عند الخلف من اللَّيِّ في الألفاظ، والإلحاد،
والتحريف في النصوص، والخروج عن مراد السلف.

* وهذه المخالفة اقتضت مشاققة الرسول ﷺ، فمن شاق لم يتبع، ومن لم يتبع
شناً وحاداً.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ لِي وَإِيَّاكُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ،
وَأَنْ يُرِينَا الْحَقَّ حَقًّا، وَيُرْزُقْنَا اتِّبَاعَهُ، وَأَنْ يُرِينَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا، وَيُرْزُقْنَا اجْتِنَابَهُ، إِنَّهُ
سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كُتِبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل على أن: «عبيد بن عبد الله الجابري» يقول الآن؛ بمذهب: «المرجئة القديمة» بأن الإيمان: في اللغة؛ هو مجرد التصديق، وأن الإيمان لا يزول بالكلية، بترك: «جنس العمل»، وأنه لا يكفر، إلا من ترك النطق بالشهادتين، أو عدم اعتقادها، وأن من نطق بالشهادتين، وترك: «الصلاة»، و«الزكاة»، و«الصيام»، و«الحج»، فإنه لا يكفر، بل عنده أنه ناقص الإيمان، ما دام يعتقد بقلبه بالشهادتين، ولا يكفر؛ إلا بحدود ترك أركان الإسلام، والتكذيب فقط، وهذا مذهب: المرجئة قديماً وحديثاً

* قال عبيد بن عبد الله الجابري في كتابه: «التقرير الأحمد بشرح أصول السنة للإمام أحمد» (ص ١٠٥): (الإيمان في اللغة معناه: «التصديق»^(١)، قال الله تعالى؛ فيما قصه علينا من خبر: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم -عليهم الصلاة والسلام-، وبين أخوة يوسف -عليه الصلاة والسلام-: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]؛ يعني: ما أنت بمصدق كلامنا!^(٢)

(١) فقوله: «أن الإيمان في اللغة: هو التصديق»، لا يصح في اللغة، كما سوف يأتي تفصيل ذلك.

* وتعريف: أن الإيمان: هو «التصديق» فقط، هو مذهب المبتدعة: من «الجهمية»، و«الأشعرية»، و«الكرامية»، و«الماتريدية»، و«المرجئة القديمة».

* وقد بين أئمة الحديث: أن الإيمان في اللغة، ليس هو: «التصديق» فقط، فلا يكفي مجرد: «التصديق».

(٢) وتفسير: «عبيد الجابري»، لهذه الآية: «بالتصديق»، هذا باطل قطعاً، وهو مخالف لتفسير السلف من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان.

* والإيمان في الشَّرْع عند أهل السُّنَّة: يُعْبَرُون عنه بعبارتين؛ عبارة بسط، وعبارة

اختصار.

فالبسط هكذا: الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد

بالطَّاعة، وينقص بالمعصية.

* فمن القول باللسان: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد

وهو على كل شيء قدير؛ وقراءة القرآن، والتسبيح، والتهليل، والتحميد، والدُّعاء.

* ومن الاعتقاد: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، والإيمان باليوم

الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره، والإيمان بالبعث بعد الموت؛ إلى غير ذلك من

أمور العقائد التي أخبر الله تعالى عنها، ورسوله ﷺ.

* ومن عمل الجوارح: الصَّلاة، والزَّكاة، وصيام رمضان، وصيام التَّطوع،

والحجّ، وعبادة المريض، وغير ذلك من أعمال الطَّاعة والبرِّ.^(١)

* والمعنى الصَّحيح، للإيمان في اللُّغة: هو التَّصديق، والإقرار، والاعتقاد، والإذعان، والانقياد للعمل

والأوامر.

وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٧٠٧ و ٨٠٧ و ٧٠٩ و ٧١٣).

* وأما تعريفه: بمجرّد «التَّصديق» فهذا قول أهل البدع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٥١): (ومنهم: من يقول، بقول: «المرجئة»،

إنه: التصديق بالقلب واللسان). اهـ

(١) قلت: هنا «الجابري»، يقرّ، بأعمال الجوارح، وأنها من الإيمان، فما لبث، إلا وأسقطها من الإيمان!.

**** وأما العبارة المُختصرة: فهي عبارة الإمام أحمد رحمته الله «قول وعمل»؛**

فيعنون بالقول: قول القلب، وقول اللسان، وبالعمل: عمل القلب، وعمل الجوارح، لكن ما الفرق بين قول القلب، وعمله؟ عمل القلب، وقول القلب، فمثلاً: اعتقادك أن الصلاة مفروضة عليك، وأن الصيام مفروض عليك، هذا هو اعتقاد قلبك، وعمله: حركة قلبك نحو أداء ما فرضه الله عليك، أو نحو أداء الطاعات من فرائض ومُستحبات، هذا هو عمله، قول القلب، وعمل القلب، فقول القلب: اعتقاداته، وعمله: حركته، وعزيمته نحو الطاعات، والقربات من فرائض ومُندوبات.

*** وخلص الإمام رحمته الله إلى أن الإيمان: يزيد وينقص؛ يعني: يزيد بالطاعة،**

وينقص بالمعصية؛ واستدل بهذا الحديث: «أكمل المؤمنين إيماناً...» إلى آخره؛ هذا الحديث دليل على أن المؤمنين مُتفاضلون في أعمالهم، وأن منهم الأكمل، ومنهم الأنقص، وهذا هو اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ ويندرج تحت هذه المسألة بالإضافة إلى ما تقدم:

أولاً: الأدلة على تعريف الإيمان، ومعناه كما قرره أئمة أهل السنة: فالأدلة على

أن الإيمان قول، وعمل، واعتقاد، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية:

*** من القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ**

قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ

الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢-٣].

﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾

[الأنفال: ٤].

* ومن سورة الحجرات: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

* وما وجه الاستدلال من الآيتين؟ فوجه الاستدلال من آيات الأنفال: وصف الله تعالى المؤمنين؛ بخمس صفات:

(١) وَجَلَّ قُلُوبُهُمْ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، هَذَا عَمَلُ الْقَلْبِ.

(٢) زِيَادَةُ إِيمَانِهِمْ عِنْدَ تِلَاوَةِ آيَاتِهِ مِنْ كِتَابِهِ، أَوْ ذِكْرَ آيَاتِهِ الْكُونِيَّةِ.

(٣) التَّوَكُّلُ.

(٤) إِقَامُ الصَّلَاةِ.

(٥) الْإِنْفَاقُ مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَهَذِهِ الْأُمُورُ مِنْهَا: مَا هُوَ اعْتِقَادِيٌّ وَمِنْهَا: مَا هُوَ عَمَلِيٌّ؛ فَالْعَمَلِيُّ: إِقَامُ الصَّلَاةِ، وَالْإِنْفَاقُ مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ فَرِيضَةً، أَوْ نَفْلًا؛ وَأَمَّا آيَةُ الْحَجَرَاتِ فَالشَّاهِدُ مِنْهَا: ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، الْجِهَادُ ضَمَنُ خِصَالِ الْإِيمَانِ وَهُوَ عَمَلٌ.

* وَأَمَّا الْأَدْلَةُ مِنَ السُّنَّةِ: فَهِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَوَاتِرَةً، فَمُسْتَفِيضَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالُوا:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَضَّلْنَا بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَّةِ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ: بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ» الْحَدِيثُ.

* والشَّاهد منه - يا طلاب العلم وطالباته من المسلمين والمسلمات -: تفسير

النَّبِيِّ ﷺ الإِيمَانُ بِالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ مِنْ أَعْمَالٍ وَأَقْوَالٍ؛ وَالْإِيمَانُ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ يُقَرَّرُونَ: أَنَّهُ لَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَأَنَّ الْعَمَلَ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَمُسَمَّاهُ فَهُوَ مِنْهُ، وَعِنْدَ التَّفْصِيلِ يُقَرَّرُونَ: أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِيمَانِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ:

أحدها: ما يزول الإِيمَانُ بِتَرْكِهِ، ما يزول الإِيمَانُ بِزَوَالِهِ، فَالشَّهَادَتَانِ بِاتِّفَاقٍ^(١)، عَدَمُ الشَّهَادَتَيْنِ يَزُولُ بِهِ الْإِيمَانُ، وَالصَّلَاةُ بِخِلَافِ عَمَلٍ مَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

الصَّنْفُ الثَّانِي: ما تَرَكَهُ فِسْقٌ؛ يَنْقُصُ بِهِ كَمالُ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، مِثْلُ: الرِّزَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ^(٢)، فَهَذِهِ لَا يَكْفُرُ مِنْ تَرْكِهَا، بَلْ يَفْسُقُ مِنْ تَرْكِهَا تَهَانًا، أَمَّا مَنْ تَرَكَهَا جُحُودًا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ^(٣)، إِذَا كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ.

الصَّنْفُ الثَّلَاثُ: ما تَرَكَهُ يَنَافِي كَمالُ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ، تَرَكَ النَّوَافِلَ، فَمَنْ تَرَكَ النَّوَافِلَ فَتَرَكَ إِيَّاهَا يُنَافِي كَمالُ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ تَفْوِيتَ فَضِيلَةٍ.

(١) فعند «الجابري» من نطق «بالشَّهَادَتَيْنِ»، واعتقدها بقلبه، ولو لم يعمل بجوارحه؛ أي: طاعة، فإنَّ عنده لا يكفر، بل هو ناقص الإِيمَانِ، وهذا قول: «المرجئة القديمة».

(٢) وقد صرَّح: «الجابري» في موضع، أن تارك الصَّلَاةِ لا يكفر.

* لذلك عنده: لو ترك «الصَّلَاةَ»، و«الرِّزَاةَ»، و«صِيَامِ رَمَضَانَ»، و«الحجَّ»، وجميع الأعمال، لا يكفر!، والله

المستعان.

(٣) وهذا يدلُّ أن «الجابري»، لا يكفر إلا بالجُحُودِ، وهذا قول: «المرجئة»، قديمًا وحديثًا، وسوف يأتي الردُّ عليه.

* وهاهنا سؤال: ما مقصود الإمام أحمد رحمته الله وغيره من أئمة السنة بذكر هذه

المسألة؟

* مقصودهم الردّ على: «المُرجئة» سواء غلاة «المرجئة»، وهم القائلون: بأنّ

الإيمان هو مُجرّد التّصديق^(١)؛ أو «المُرجئة المتوسطة»، وهم: «مرجئة الفقهاء» وهم

القائلون: أن الإيمان قول واعتقاد، ويؤخرون العمل عن حقيقة الإيمان.

فبهذا التّقرير وضح -إن شاء الله- الردّ على طائفتي: «المُرجئة»، وبان معتقد

أهل السنة، والله الحمد والمنة). اهـ كلام الجابري.



(١) ف«عبيد الجابري»، هنا: يُقرّ أنّ مذهب: «المُرجئة»، هو قولهم: أنّ الإيمان: هو مُجرّد «التّصديق»، فوقع في

مذهبهم، وهو لا يُشعر، وذلك لجهله بمذهب: أهل السنة، في مسائل الإيمان على التّفصيل، فوقع في الفخ،

ولابدّ.

التَّمْهِيدُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل على قمع الشبهة اللغوية؛ «للمرجئة العصرية»
على أن الإيمان في اللغة: هو التصديق، وبيان أن نصوص القرآن، والسنة إذا
عرف تفسيرها، وما أريد بها من تفسير النبي ﷺ، وتفسير الصحابة رضي الله عنهم، لم
يُحتج في ذلك إلى الاستدلال، بأقوال أهل اللغة، ولا غيرهم من بعدهم

* فيستدلُّ: «المُرجئة العصريّة» على إخراج العمل من الإيمان؛ بشبهات لغوية
تفسيرية، وبشبهات زعمت أنها علمية نقلية، وبشبهات تحليلية عقلية، وقد سبق بيان
بطلانها.

قلت: وقد بينا أن مذهب: «المُرجئة العصريّة»، هو مذهب تلفيقي؛ فإنه يأخذ
من نصوص الإيمان ما يراه موافقاً لأصوله الفاسدة، التي بنى عليها ذلك المذهب
الفاسد، ويكون أكثرها مُقرراً، من غير اعتماد على النصوص في الأصل، مدعيًا أنه
أهل الحق.

قلت: وقد بينا أن مذهب السلف أسلم، وأحكم، وأعظم.
* فهو من حيث أسلم؛ لأنه يجمع الأدلة كلها، ولا يضرب ببعضها البعض،
ولا يعارض بالعقل صحيح النقل.

* وهو من حيث أحكم؛ لأنه يستدل بالمُحكّم، لا مطعن فيه، ولا ثغرة لناقد.
* وهو من حيث أسلم؛ لأنه أقرب عهداً بالكتاب والسنة.

قلت: وقد اعترض على استدلالهم، بأنَّ الإيمانَ في اللُّغة: عبارة عن:

«التَّصديق»، بمنع التَّرادُفِ، بين التَّصديق والإيمان.^(١)

* ومما يدل على عَدَمِ التَّرادُفِ: أنه يقال، للمُخْبِرِ إذا صُدِّقَ: «صَدَّقَهُ»^(٢)، ولا

يُقَالُ: «أَمَنَهُ، ولا «أَمَنَ بِهِ»؛ بل يُقَالُ: «أَمَنَ لَهُ»، كما: قال تعالى: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾

[العنكبوت: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَا أَمَّنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ﴾

[يونس: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

قلت: فَفَرَّقَ بين المُعَدَّى: «بالباء»، والمُعَدَّى «باللام».^(٣)

فالأول: يقال للمُخْبِرِ به.

والثاني: للمُخْبِرِ.

(١) والإيمان: أصله في اللُّغة؛ من الأَمْنِ الَّذِي هو ضِدُّ: الخوفِ؛ ومنه: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّنَ﴾ [العنكبوت:

٢٦]؛ أي: صار داخلاً في الأَمْنِ.

وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥٣).

(٢) فيقال للمُخْبِرِ: إذا صَدَّقَهُ، «صَدَّقَهُ»، ولا يقال: «أَمَنَهُ»، و«أَمَنَ بِهِ»، بل يقال: «أَمَنَ لَهُ»، فلفظ: الإيمان

يتعدَّى إلى الضَّمير «باللام» دائماً، فلا يُقال: «أَمَنْتُهُ»، ولا «صَدَّقْتُ لَهُ»، وإنما يُقال: «أَمَنْتُ لَهُ»، كما يقال:

«أَقْرَرْتُ لَهُ».

وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥٠).

(٣) ولَمَنْ جَوَّزَ أَنْ يُقَالَ: «ما أنت بمُصَدِّقٍ لنا»، لأن دخولَ: «اللام»، لتقوية العاملِ، كما إذا تَقَدَّمَ المَعْمُولُ، أو

كان العاملُ اسمَ فاعلٍ، أو مصدرًا، على ما عُرِفَ في موضعه.

وانظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ الحنفي (ج ٢ ص ٤٧٢)، و«الإيمان الكبير» لابن تيمية

(ص ٥٥١).

* فَكَانَ تَفْسِيرُ: «الإِيمَانِ»، بِأَقْرَبُ: أَقْرَبَ مِنْ تَفْسِيرِهِ، بِصَدَّقْتَ، مَعَ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا ثَابِتٌ فِي المَعْنَى.

قُلْتُ: فَالْفَازِ الشَّرْعُ إِذَا فَسَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ، لَا يُحْتَجُّ، بِأَهْلِ اللُّغَةِ، وَلَا بِغَيْرِهِمْ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإِيمَانِ الكَبِيرِ» (ص ٥٤٤): (وَمِمَّا أَنْ

يُعْلَمُ: أَنَّ الأَلْفَازَ المَوْجُودَةَ فِي القُرْآنِ، وَالحَدِيثِ: إِذَا عَرَفَ تَفْسِيرَهَا، وَمَا أُرِيدَ بِهَا مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ، لَمْ يُحْتَجَّ فِي ذَلِكَ إِلَى الاسْتِدْلَالِ؛ بِأَقْوَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلَا بِغَيْرِهِمْ). اهـ.

وَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُنَا العَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ العَنِيْمِيْنَ رَحِمَهُ اللهُ، خَطَأَ هَؤُلَاءِ العُلَمَاءِ فِي

قَوْلِهِمْ: أَنَّ الإِيمَانَ فِي اللُّغَةِ: هُوَ التَّصَدِيقُ فَقَطْ، فَقَالَ فِي «شَرْحِ العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢٢٩): (أَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّ الإِيمَانَ فِي اللُّغَةِ: «التَّصَدِيقُ»، وَلَكِنْ فِي هَذَا نَظَرٌ، لِأَنَّ الكَلِمَةَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الكَلِمَةِ؛ فَإِنَّهَا تَتَعَدَّى بِتَعْدِيَّهَا، وَمَعْلُومٌ: أَنَّ «التَّصَدِيقَ» يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَالإِيمَانَ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، فَنَقُولُ؛ مِثْلًا: «صَدَّقْتُهُ»، وَلَا تَقُولُ «أَمَنْتُهُ»، بَلْ تَقُولُ: «أَمَنْتُ بِهِ»، أَوْ «أَمَنْتُ لَهُ».

* فَلَا يَمْكَنُ أَنْ نَفْسِرَ فِعْلاً، لَا زَمًا، لَا يَتَعَدَّى؛ إِلا بِحَرْفِ الجَرِّ، بِفِعْلِ مُتَعَدٍّ يَنْصَبُ المَفْعُولَ بِهِ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ إِنْ كَلِمَةٌ: «صَدَّقْتُ» لَا تُعْطِي مَعْنَى كَلِمَةٍ: «أَمَنْتُ»؛ فَإِنَّ: «أَمَنْتُ»: تَدُلُّ عَلَى طَمَآنِينَةٍ بِخَبْرِهِ أَكْثَرَ مِنْ: «صَدَّقْتُ».

* وَلِهَذَا: لَوْ فُسِّرَ: «الإِيمَانُ: بِالإِقْرَارِ»، لَكَانَ أَجُودَ؛ فَنَقُولُ: الإِيمَانُ: الإِقْرَارُ،

وَلَا إِقْرَارٌ؛ إِلاَّ بِتَصَدِيقٍ، فَتَقُولُ: «أَقَرَّ بِهِ»، كَمَا تَقُولُ: «أَمَنْ بِهِ»، وَ«أَقَرَّ لَهُ»، كَمَا تَقُولُ: «أَمَنْ لَهُ». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٥٥٠): (ثم يُقال:

ليس هو مُرادفًا له، وذلك من وجوه:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ يُقالُ لِلْمُخْبِرِ إِذَا: «صَدَّقْتُهُ»: صَدَّقَهُ، وَلَا يُقالُ: «أَمَنْتُهُ»، وَلَا «أَمَنْ بِهِ»،

بَل يُقالُ: «أَمَنْ لَهُ»، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وقال تعالى:

﴿فَمَا أَمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]، وقال فرعون: ﴿أَمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ

أَذِّنَ لَكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩]، وقالوا لنوح: ﴿أَنْتُمْ لِكُمْ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾ [الشعراء:

١١١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أذنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]،

فقالوا: ﴿أَنْتُمْ لِبَشَرِينَ مِثْلَنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧]، وقال تعالى:

﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فاعْتزِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١].

* فَإِنْ قِيلَ: فقد يُقالُ: «مَا أَنْتَ بِمُصَدِّقٍ لَنَا»، قِيلَ: «اللَّامُ» تَدْخُلُ عَلَى مَا يَتَعَدَّى

بِنَفْسِهِ إِذَا ضَعُفَ عَمَلُهُ، إمَّا بِتَأخِيرِهِ، أَوْ بِكَوْنِهِ اسْمَ فاعِلٍ، أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ بِاجْتِمَاعِ عَمَلِمَا،

فَيُقالُ: «فَلانُ يَعْبُدُ اللَّهَ»، وَ«يَخافُهُ وَيَتَّقِيهِ»، ثُمَّ إِذَا ذَكَرَ بِاسْمِ الفاعِلِ، قِيلَ: «هُوَ عابِدٌ

لِرَبِّهِ»، «مُتَّقٍ لِرَبِّهِ»، «خائفٌ لِرَبِّهِ»، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: «فَلانُ يَرَهَبُ اللَّهَ»، ثُمَّ تَقُولُ: «هُوَ

راهِبٌ لِرَبِّهِ»، وَإِذَا ذَكَرْتَ الفِعْلَ وَأَخْرَجْتَهُ، تُقَوِّيه «بِاللَّامِ»، كقوله تعالى: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا

هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وَقَدْ قالَ تعالى: ﴿فَإِيَّايَ

فَارهَبُونَ﴾ [النحل: ٥١]، فَعَدَّاهُ بِنَفْسِهِ، وَهُنَاكَ ذَكَرَ: «اللَّامُ»، فَإِنَّ هُنَا؛ قَوْلُهُ تعالى:

﴿فَإِيَّايَ﴾؛ أَنْتُمْ مِنْ قَوْلِهِ: فِلي، وَقَوْلِهِ، هُنَالِكَ: ﴿لِرَبِّهِمْ﴾؛ أَنْتُمْ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿رَبِّهِمْ﴾، فَإِنَّ

الصَّمِيرَ المُنفَصَلَ المنصوبَ، أَكْمَلُ مِنْ ضَمِيرِ الجَرِّ: «بالباء»، وَهُنَاكَ اسْمٌ ظاهِرٌ،

فَتَقَوَّيْتُهُ: «بِاللَّامِ» أُولَى، وَأَنْتُمْ مِنْ تَجْرِيدِهِ؛ وَمِنْ هَذَا؛ قَوْلُهُ تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا

تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وَيُقَالُ: عَبَّرْتُ رُؤْيَاهُ، وَكَذَلِكَ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ﴾ [الشعراء: ٥٥]، وَإِنَّمَا يُقَالُ: «غِظْتُهُ»، لَا يُقَالُ: «غِظْتُ لَهُ»، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ: «مَا أَنْتَ بِمُصَدِّقٍ لَنَا»، أَدْخَلَ فِيهِ: «اللَّامَ»؛ لِكَوْنِهِ اسْمَ فَاعِلٍ، وَإِلَّا فَإِنَّمَا يُقَالُ: «صَدَّقْتُهُ»، لَا يُقَالُ: «صَدَّقْتُ لَهُ»، وَلَوْ ذَكَرُوا الْفِعْلَ، لَقَالُوا: «مَا صَدَّقْتَنَا»، وَهَذَا بِخِلَافِ لَفْظِ: «الإِيمَانِ»، فَإِنَّهُ تَعَدَّى إِلَى الضَّمِيرِ «بِاللَّامِ» دَائِمًا؛ لَا يُقَالُ: «آمَنْتُهُ قَطُّ»، وَإِنَّمَا يُقَالُ: «آمَنْتُ لَهُ»، كَمَا يُقَالُ: «أَقْرَرْتُ لَهُ»، فَكَانَ تَفْسِيرُهُ؛ بِلَفْظِ: «الإِقْرَارِ» أَقْرَبَ مِنْ تَفْسِيرِهِ بِلَفْظِ: «التَّصْدِيقِ» مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا.

الثاني: أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادِفًا لِلْفِظِ: «التَّصْدِيقِ» فِي الْمَعْنَى، فَإِنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ عَنِ مُشَاهَدَةٍ أَوْ غَيْبٍ يُقَالُ لَهُ فِي اللُّغَةِ: «صَدَّقْتُ»، كَمَا يُقَالُ: «كَذَّبْتُ»؛ فَمَنْ قَالَ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا، قِيلَ لَهُ: «صَدَّقَ»، كَمَا يُقَالُ: «كَذَّبَ»، وَأَمَّا لَفْظُ: «الإِيمَانِ»، فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْخَبَرِ عَنِ غَائِبٍ، لَمْ يُوجَدْ فِي الْكَلَامِ: أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ عَنِ مُشَاهَدَةٍ؛ كَقَوْلِهِ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَغَرَبَتْ، أَنَّهُ يُقَالُ: «آمَنَّا»، كَمَا يُقَالُ: «صَدَّقْنَا»، وَلِهَذَا الْمُحَدِّثُونَ وَالشُّهُودُ وَنَحْوُهُمْ؛ يُقَالُ: «صَدَّقْنَاهُمْ»؛ وَمَا يُقَالُ: «آمَنَّا لَهُمْ»؛ فَإِنَّ الإِيمَانَ: مُسْتَقٌّ مِنْ: «الْأَمْنِ»؛ فَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي خَبَرٍ يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ الْمُخْبِرُ، كَالْأَمْرِ الْغَائِبِ الَّذِي يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ الْمُخْبِرُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُوجَدْ قَطُّ فِي الْقُرْآنِ، وَغَيْرِهِ لَفْظُ: «آمَنَ لَهُ»، إِلَّا فِي هَذَا النَّوعِ؛ وَالْإِثْنَانِ إِذَا اشْتَرَكَا فِي مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ يُقَالُ: «صَدَّقَ»، أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، وَلَا يُقَالُ: «آمَنَ لَهُ»، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَائِبًا عَنْهُ ائْتَمَنَهُ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، ﴿أَنْوَمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧]، ﴿آمَنْتُمْ لَهُ﴾ [طه: ٧١]، ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]؛ فَيَصَدَّقُهُمْ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ مِمَّا غَابَ عَنْهُ، وَهُوَ مَأْمُونٌ

عِنْدَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَاللَّفْظُ مُتَّصِمٌ مَعْنَى: «التَّصْدِيقِ»، وَمَعْنَى: «الْإِثْمَانِ وَالْأَمَانَةِ»؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِسْتِعْمَالُ، وَالْإِشْتِقَاقُ، وَلِهَذَا قَالُوا: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يُوسُفُ: ١٧]؛ أَي: لَا تُقَرُّ بِخَبَرِنَا وَلَا تَثِقُ بِهِ، وَلَا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ، وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عِنْدَهُ مَمَّنٌ يُؤْتَمَنُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَوْ صَدَقُوا لَمْ يَأْمَنَ لَهُمْ.

الثَّالِثُ: أَنَّ لَفْظَ الْإِيمَانِ فِي اللُّغَةِ: لَمْ يُقَابَلْ «بِالتَّكْذِيبِ»، كَلَفْظِ: «التَّصْدِيقِ»، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ فِي اللُّغَةِ أَنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ يُقَالُ لَهُ: «صَدَقْتَ»، أَوْ «كَذَّبْتَ»، وَيُقَالُ: «صَدَّقْتَاهُ»، أَوْ «كَذَّبْتَاهُ»، وَلَا يُقَالُ لِكُلِّ مُخْبِرٍ: «أَمَّنَّا لَهُ»، أَوْ «كَذَّبْنَاهُ»؛ وَلَا يُقَالُ: «أَنْتَ مُؤْمِنٌ لَهُ»، أَوْ «مُكَذِّبٌ لَهُ»؛ بَلِ الْمَعْرُوفُ فِي مُقَابَلَةِ: «الْإِيمَانِ» لَفْظُ: «الْكُفْرِ». يُقَالُ: «هُوَ مُؤْمِنٌ، أَوْ كَافِرٌ»، وَالْكُفْرُ: لَا يَخْتَصُّ بِالتَّكْذِيبِ؛ بَلِ لَوْ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ إِنَّكَ صَادِقٌ لَكِنْ لَا أَتْبِعُكَ، بَلْ أَعَادِيكَ، وَأَبْغِضُكَ، وَأُخَالِفُكَ، وَلَا أُوَافِقُكَ، لَكَانَ كُفْرُهُ أَعْظَمَ؛ فَلَمَّا كَانَ الْكُفْرُ الْمُقَابِلَ «لِلْإِيمَانِ» لَيْسَ هُوَ: «التَّكْذِيبُ» فَقَطْ، عَلِمَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ هُوَ: «التَّصْدِيقُ» فَقَطْ، بَلْ إِذَا كَانَ الْكُفْرُ، يَكُونُ تَكْذِيبًا، وَيَكُونُ مُخَالَفَةً، وَمُعَادَاةً، وَإِمْتِنَاعًا بِلا تَكْذِيبٍ؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ تَصْدِيقًا، مَعَ مُوَافَقَةٍ، وَمُؤَالَاةٍ، وَإِنْقِيَادٍ، لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ «التَّصْدِيقِ»؛ فَيَكُونُ الْإِسْلَامُ: جُزْءٌ مَسْمُومٌ الْإِيمَانِ، كَمَا كَانَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْإِنْقِيَادِ مَعَ التَّصْدِيقِ جُزْءٌ مَسْمُومٌ الْكُفْرِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمًا مُنْقَادًا لِلْأَمْرِ، وَهَذَا هُوَ الْعَمَلُ). اهـ.

قلت: لذلك يَجِبُ مِنَ الْإِيمَانِ بِالرَّسُولِ ﷺ، فَيَجِبُ الْإِيمَانُ: «بِهِ»، وَ«لَهُ» ﷺ،

فَلَا بَدَّ أَنْ يُعْرَفَ هَذَا.

* فالرَّسول ﷺ يجب أن «يُؤْمِنَ بِهِ»، و«يُؤْمِنَ لَهُ»، فالإيمانُ به مِنْ حيثُ ثبوتُهُ، غَيْبٌ عَنَّا أُخْبِرْنَا بِهِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٥٥٣): (وهو نفسه يجب أن: «يُؤْمِنَ بِهِ»، و«يُؤْمِنَ لَهُ» ﷺ).

* فالإيمانُ به مِنْ حيثُ ثبوتُهُ غَيْبٌ عَنَّا أُخْبِرْنَا بِهِ... وَأَمَّا مَا يَجِبُ مِنَ الإِيمَانِ لَهُ، فَهُوَ الَّذِي يُوجِبُ طَاعَتَهُ.

* والرَّسول ﷺ يجبُ الإِيمَانُ: «بِهِ»، و«لَهُ»، فِينبغِي أَنْ يُعْرَفَ هَذَا، وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ طَاعَتَهُ: طَاعَةٌ لِّلَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةٌ لِّلَّهِ تَعَالَى، مِنْ تَمَامِ الإِيمَانِ بِهِ. اهـ.

* فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا يُقَالُ قَطُّ: «أَمَنْتُهُ»، وَلَا: «صَدَّقْتُ لَهُ»، وَإِنَّمَا يُقَالُ: «أَمَنْتُ لَهُ»، كَمَا يُقَالُ: «أَقْرَزْتُ لَهُ».

* فَكَانَ تَفْسِيرُ الإِيمَانِ بِ«أَقْرَزْتُ» أَقْرَبَ مِنْ تَفْسِيرِهِ: «صَدَّقْتُ»، مَعَ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا ثَابِتٌ فِي المَعْنَى.^(١)

(١) ليس مرادفًا له في المعنى: فَإِنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ عَنِ مُشَاهَدَةٍ، أَوْ غَيْبٍ، يُقَالُ لَهُ فِي اللُّغَةِ: «صَدَّقْتُ»، كَمَا يُقَالُ: «كَذَبْتُ».

* أما لفظ الإيمان: فلا يستعمل، إلا في الخبرِ الغائبِ، فلو قال: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَوْ غَرَبَتْ، فلا يُقَالُ: «أَمَنْتُهُ»، كَمَا يُقَالُ: «صَدَّقْتَاهُ»، لِأَنَّ الإِيمَانَ: مُشْتَقٌّ مِنَ الأَمْنِ.

فإنَّما استعمل في خَبَرٍ يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ المُخْبِرِ، كالأمرِ الغائبِ، ولهذا لا يوجد في القرآن، وغيره قط: «أَمَنْتُ لَهُ»؛ إلا في هذا النوع.

فإنَّ كلَّ مُخْبِرٍ عن مُشاهدة، أو غيب، يقال له في اللُّغة: «صَدَقْتَ»، كما يقال له: «كذَّبْتَ»، فمن قال: السَّماءُ فَوْقَنَا، قيل له: «صَدَقْتَ».

* وأما لفظُ الإِيمَانِ: فلا يُسْتَعْمَلُ، إلا في الخبرِ عن الغائب، فيقال لمن قال: طَلَعَتِ الشَّمْسُ: «صَدَقْتَاهُ»، ولا يقال: «آمَنَّا لَهُ».

فإنَّ فيه أَصْلٌ؛ معنى: الأَمْنِ، والأَيْتِمَانِ: إنما يَكُونُ في الخبرِ عن الغائب، فالأَمْرُ الغائب هو الذي يُؤْتَمَنُ عليه المُخْبِرُ.

قلت: فمِنَع التَّرادفِ بين الإِيمَانِ، والتَّصَدِيقِ: ووجهه، أَنَّ تَصَرَّفَ فَعَلَ: «صَدَّقَ» يُخالف تَصَرَّفَ فَعَلَ: «آمَنَ».^(١)

* وكذلك؛ فالإِيمَانُ: من الأَمْنِ، ولذا فهو: يكون عن الغائب، ونحو ذلك؛ مِمَّا يدخله الرِّيبُ.

قلت: والتَّصَدِيقُ يتناول جميع الأخبارِ، ثم إنَّ كان الإِيمَانُ: هو ضِدُّ الكُفْرِ، فالكُفْرُ لا يختص بالتَّكْذِيبِ والجُحودِ، بل يشمل غير ذلك، في حين، أَنَّ التَّصَدِيقَ لا يقابل؛ إلا الكُفْرَ، والجُحودَ.^(٢)

قال العَلَّامةُ ابنُ أبي العزِّ الحنفي رحمتهُ اللهُ في «شرح العقيدة الطَّحاوية» (ج ٢ ص ٤٧١): (وقد اعْتَرَضَ عليّ استدلالهم بأنَّ الإِيمَانَ في اللُّغة عبارة عن: «التَّصَدِيقُ»

(١) والإِيمَانُ: فضدُّه الكُفْرُ.

* والإِيمَانُ: مصدر آمَنَ، وهو مأخوذ من مادة: «أ، م، ن»، والأَمَانُ، وهو ضد الخوف.

وانظر: «الإِيمَانُ الكَبِيرُ» لابن تيمية (ص ٥٥١).

(٢) وانظر: «الفتاوى» لابن تيمية (ج ٧ ص ١٢٢).

بمنع التَّرَادُفِ بَيْنَ التَّصَدِيقِ وَالِإِيمَانِ، وَهَبَ أَنْ الأَمْرَ يَصِحُّ فِي مَوْضِعٍ، فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَوْجِبُ التَّرَادُفَ مُطْلَقًا؟ وَكَذَلِكَ اعْتَرَضَ عَلَى دَعْوَى التَّرَادِفِ بَيْنَ الإِسْلَامِ وَالِإِيمَانِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّرَادِفِ: أَنَّهُ يُقَالُ لِلْمُخْبِرِ إِذَا صَدَّقَ: «صَدَّقَهُ»، وَلَا يُقَالُ: «آمَنَهُ»، وَلَا: «آمَنَ بِهِ»، بَلْ يُقَالُ: «آمَنَ لَهُ»، كَمَا: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، فَفَرَّقَ بَيْنَ المُعَدَّى: «بِالْبَاءِ»، وَالْمُعَدَّى: «بِاللَّامِ»، فَالأَوَّلُ: يُقَالُ لِلْمُخْبِرِ بِهِ، وَالثَّانِي: لِلْمُخْبِرِ، وَلَا يَرِدُ كَوْنُهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «مَا أَنْتَ بِمُصَدِّقٍ لَنَا»، لِأَنَّ دُخُولَ: «اللَّامِ»، لِتَقْوِيَةِ العَامِلِ، كَمَا إِذَا تَقَدَّمَ المَعْمُولُ، أَوْ كَانَ العَامِلُ اسْمَ فاعِلٍ، أَوْ مُصَدَّرًا، عَلَى مَا عُرِفَ فِي مَوْضِعِهِ.

* فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا يُقَالُ قَطُّ: «آمَنْتُهُ»، وَلَا: «صَدَّقْتُ لَهُ»، وَإِنَّمَا يُقَالُ: «آمَنْتُ لَهُ»، كَمَا يُقَالُ: «أَقَرَّرْتُ لَهُ»، فَكَانَ تَفْسِيرُهُ: «بِأَقَرَّرْتُ»، أَقْرَبَ مِنْ تَفْسِيرِهِ: «بِصَدَّقْتُ»، مَعَ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا ثَابِتٌ فِي المَعْنَى، فَإِنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ عَنِ مُشَاهِدَةٍ أَوْ غَيْبٍ، يُقَالُ لَهُ فِي اللُّغَةِ: «صَدَّقْتُ»، كَمَا يُقَالُ لَهُ: «كَذَّبْتُ»، فَمَنْ قَالَ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا، قِيلَ لَهُ: «صَدَّقْتُ».

* وَأَمَّا لَفْظُ الإِيمَانِ، فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الخَبَرِ عَنِ الغَائِبِ، فَيُقَالُ لِمَنْ قَالَ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، «صَدَّقْنَاهُ»، وَلَا يُقَالُ: «آمَنَّا لَهُ»، فَإِنَّ فِيهِ أَصْلَ مَعْنَى: «الْأَمْنِ»، وَ«الْإِثْمَانِ» إِنَّمَا يَكُونُ فِي الخَبَرِ عَنِ الغَائِبِ، فَالأَمْرُ الغَائِبُ هُوَ الَّذِي يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ المُخْبِرُ، وَلِهَذَا لَمْ يَأْتِ فِي القُرْآنِ وَغَيْرِهِ لَفْظُ: «آمَنَ لَهُ»، إِلَّا فِي هَذَا النُّوعِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُقَابَلْ لَفْظُ الإِيمَانِ قَطُّ بِالتَّكْذِيبِ كَمَا يُقَابَلُ لَفْظُ: «التَّصَدِيقِ»، وَإِنَّمَا يُقَابَلُ بِالكُفْرِ،

والكُفْرُ لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك، لكان كُفْرُهُ أَعْظَمَ، فعَلِمَ أن الإيمان ليس هو: «التَّصْدِيقَ» فقط، ولا الكُفْرُ: هو التَّكْذِيبَ فقط، بل إذا كان الكُفْرُ يكون تكديماً، ويكون مخالفةً، ومُعَادَاةً بلا تكذيب، فكذلك الإيمان، يكون تصديقاً، وموافقةً، وموالاتاً، وانقياداً، ولا يكفي مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ). اهـ

* ولهذا؛ لم يأت في القرآن، وغيره لفظ: «أَمَنَ لَهُ»، إلا في هذا النوع.
قلت: ولأنه لم يُقَابَلْ لفظُ الإيمان: قَطُّ، بالتكذيب، كما يُقَابَلُ لفظُ التَّصْدِيقِ، وإنما يُقَابَلُ بالكُفْرِ.^(١)

* والكَفْرُ لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتبعك، بل أعاديك، وأبغضك، وأخالفك، لكان كُفْرُهُ أَعْظَمَ.
* فعَلِمَ أَنَّ الْإِيمَانَ: ليس هو «التَّصْدِيقَ» فقط، ولا الكُفْرُ: هو التَّكْذِيبَ فقط.
بل إذا كان الكُفْرُ يكون تكديماً، ويكون مُخَالَفَةً، ومُعَادَاةً بلا تكذيب.
* فكذلك الْإِيمَانُ: يكون تصديقاً، وموافقةً، وموالاتاً، وانقياداً، ولا يكفي مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ.^(٢)

(١) فلفظ الإيمان: لم يقابل بالتكذيب؛ كلفظ: «التَّصْدِيقِ»، وإنما مقابل الإيمان: «الكُفْرُ»، أن الكُفْرَ ليس هو: «التكذيب» فقط.

* فكذلك ما يقابله، وهو الإيمان، ليس هو: «التَّصْدِيقَ» فقط.

(٢) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥٢).

* إِذَا فَالتَّسْمِيرُ الصَّحِيحُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: خَبراً عَنِ إِخْوَةِ يَوْسُفَ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]؛ مَعْنَاهُ: أَنَّكَ لَا تُقَرُّ بِخَبَرِنَا، وَلَا تَتَّقُ بِهِ، وَلَا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ، وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ، لِأَنَّهُمْ: لَمْ يَكُونُوا عِنْدَهُ مَمَّنْ يُؤْتَمَنُ عَلَيَّ ذَلِكَ، فَلَوْ صَدَقُوا لَمْ يَأْمَنَ لَهُمْ.^(١)

قلت: وهذا القدر هو: الَّذِي خَفِيَ عَلَيَّ مِنْ جَعَلِ الإِيمَانَ: هُوَ «التَّصَدِيقُ»!.
قال الإمام ابن القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّلَاةِ» (ص ٤٥): (فالتَّصَدِيقُ: إِنَّمَا يَتَمُّ بِأَمْرَيْنِ: لَا يَكُونُ المَرءُ مُصَدِّقاً؛ إِلاَّ بِهُمَا جَمِيعاً:
أحدهما: اعتقاد الصِّدْقِ.^(٢)
والثاني: محبة القلب، وانقياده.

* وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى؛ لِإِبْرَاهِيمَ: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤].

وَإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَ مَعْتَقِداً لَصَدْقِ رُؤْيَاهُ مِنْ حِينِ رَأَاهُ، فَإِنَّ رُؤْيَا الأَنْبِيَاءِ وَحْيِي، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ مُصَدِّقاً، لَهَا بَعْدَ أَنْ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ.

* وَكَذَلِكَ؛ قَوْلُهُ ﷺ: «وَالْفَرَجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ، أَوْ يُكَذِّبُهُ»^(٣)، فَجَعَلَ التَّصَدِيقَ عَمَلَ الفَرَجِ، لَا مَا يَتَمَنَّى القَلْبُ، وَالتَّكْذِيبَ تَرَكَهُ لِذَلِكَ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ: «التَّصَدِيقَ»، لَا يَصِحُّ إِلاَّ بِالعَمَلِ). اهـ.

(١) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥٢).

(٢) يعني: فِي المُخَيَّرِ.

(٣) أخرجه البخاري فِي «صحيحه» (ج ٥ ص ٢٣٠٤)، ومسلم فِي «صحيحه» (ج ٤ ص ٢٠٤٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «الصلاة» (ص ٤٤)؛ عن اليهود: (فهؤلاء قد

أقرؤا بألسنتهم: إقراراً، مُطابِقاً؛ لمعتقدهم أنه نبي، ولم يدخلوا بهذا «التصديق»، والإقرار في الإيمان؛ لأنهم لم يلتزموا طاعته، والانقياد لأمره.

* ومن هذا كفر: «أبي طالب»، فإنه عرف حقيقة المعرفة: أنه صادق، وأقرَّ

بذلك بلسانه، وصرَّح به في شعره، ولم يدخل بذلك في الإسلام.

* فالتصديق إنما يتم بأمرين:

أحدهما: اعتقاد الصدق، والثاني: محبة القلب وانقياده). اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «الصلاة» (ص ٤٤): (ونحن نقول: الإيمان هو

«التصديق»، ولكن ليس التصديق مُجَرَّد اعتقاد صدق المخبر دون الانقياد له، ولو كان مُجَرَّد اعتقاد التصديق إيماناً؛ لكان «إبليس»، و«فرعون، وقومه»، و«قوم صالح»، و«اليهود» الذين عرفوا أن مُحَمَّدًا رسول الله، كما يعرفون أبناءهم: «مؤمنين مُصَدِّقِينَ».

* وقد قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]؛ أي: يعتقدون أنك

صادق، ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، والجحود لا يكون

إلا بعد معرفة الحق، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾

[النمل: ١٤]، وقال موسى؛ لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال تعالى، عن اليهود: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ

أبناءهم وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦].

* فهو لاء: قد أقرّوا بألستهم إقراراً مُطابقاً لمعتقدهم أنه نبيّ، ولم يدخلوا بهذا

التّصديق، والإقرار في الإيمان، لأنهم لم يلتزموا طاعته، والانقياد لأمره). اهـ.

قلت: ويُصر: «المرجئة»، و«الأشاعرة»، منهم: على قولهم في الإيمان: أنه

«التصديق».

* وعمدتهم في ذلك: ما ذكره أبو بكر الباقلاني في كتابه: «التمهيد» (ص ٣٤٦)

بقوله: (فإن قالوا: فخبرونا ما الإيمان عندكم؟، قيل؛ الإيمان: هو «التصديق» بالله،

وهو العلم، والتصديق يوجد القلب.

فإن قال: فما الدليل على ما قلت؟، قيل: إجماع أهل اللغة قاطبة^(١) على أنّ

الإيمان: قبل نزول القرآن، وبعثة النبيّ ﷺ، هو «التصديق»، لا يعرفون في اللغة إيماناً

غير ذلك، ويدلّ على ذلك، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي:

بمُصَدِّقٍ لنا). اهـ.

قلت: وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «الإيمان الكبير» (ص ٣٢٣)؛

قول أبي بكر الباقلاني هذا، ثمّ قال: (وهذا عمدة مَنْ نَصَرَ قول: «الجهميّة» في مسألة

الإيمان)^(٢). اهـ.

قلت: فقولُه أنّ الإيمان في اللغة؛ قبل نزول القرآن، هو: «التصديق»، فلم يذكر

مَنْ نقل الإجماع على الوجه الصحيح، وفي أي: كتاب ذكر هذا الإجماع!.

(١) فدعوى الإجماع: في أنّ الإيمان، هو «التصديق»، فهي دعوى بغير دليل، فلا تصح، وسوف يأتي تبين

ذلك أيضاً.

(٢) وبهذا نعلم: أنّ جمهور الأشاعرة، يفسرون «التصديق»، بأنه المعرفة، بمثل قول: «جهم بن صفوان».

ثم من المقصود بأهل اللُّغة: هل المقصود نقلتها، كـ«الأصمعي»، و«الخليل» ونحوهما، أو المتكلمون بها؟.

* أما علماء اللُّغة: فهو لاء لا ينقلون كل ما كان قبل افسلام بإسناد.

وإنما ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم، أو سمعوه في دواوين الشعر، فهم يجتهدون في نقل اللُّغة، فممكّن يصيبون، ومممكّن أن يخطئون على حسب اجتهادهم.^(١)

قلت: ولا نعلم لفظ الإيمان في اللُّغة: أنه «التَّصْدِيق» عند العرب، فضلاً عن أن يكونوا أجمعوا عليه!.

ثم لو فرض ان أبا بكر الباقلاني نقل عن واحد؛ أو اثنين منهم: أن الإيمان: هو «التَّصْدِيق»، فكيف يُعدُّ هذا إجماعاً؟!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٢٢)؛ في معرض رده على الباقلاني: (إن دعواه أن الإيمان في اللُّغة: هو «التَّصْدِيق»، لم يؤيدها بشاهد من كلام العرب، وإنما دعمها بما ينقض دعواه؛ وذلك أنه قال: «ومنه قولهم: فلان مؤمن بالشفاعة، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر، وهذا قطعاً ليس من ألفاظ العرب قبل نزول القرآن). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٥٤٨): (مثال ذلك: أن «المُرْجئة» لما عدلوا عن معرفة كلام الله تعالى، ورسوله صلوات الله، أخذوا يتكلمون في

(١) فليس ذلك أبلغ من نقل الصحابة رضي الله عنهم، كافة للقرآن عن النبي صلوات الله الذي يدل على خلاف دعواهم.

مُسَمًّى «الإيمان»، و «الإسلام»، وغيرهما: بطرق ابتدعوها، مثل: أن يقولوا: «الإيمان في اللغة»: هو «التصديق»، والرَّسول ﷺ إنما خاطب النَّاسَ بلُغَةِ العَرَبِ لَمْ يَغْيِرْهَا، فيكون مراده بالإيمان «التَّصَدِيقُ»؛ ثم قالوا: و«التَّصَدِيقُ» إنما يكون بالقلب واللسان، أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيمان، ثم عمدتهم في أن الإيمان: هو «التَّصَدِيقُ»، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بِمُصَدِّقٍ لَنَا!.

* فيقال لهم: «اسم الإيمان»، قد تكرر ذكره في القرآن والحديث أكثر من ذكر سائر الألفاظ، وهو أصل الدين، وبه يخرج النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ؛ ويفرق بين السَّعْدَاءِ وَالْأَشْقِيَاءِ، ومن يوالي ومن يُعَادِي، والدين كله تابع لهذا؛ وكلُّ مُسْلِمٍ محتاج إلى معرفة ذلك؛ أفيجوز أن يكون الرَّسول ﷺ قد أهمل بيان هذا كله. ووكله إلى هاتين المقدمتين؟.

* ومعلومٌ أن الشَّاهد الذي استشهدوا به على أن الإيمان: هو «التَّصَدِيقُ» أنه من القرآن، ونقل معنى الإيمان متواتراً عن النَّبِيِّ ﷺ أعظم من تواتر لفظ الكلمة، فإنَّ الإيمان يحتاج إلى معرفة جميع الأمة فينقلونه، بخلاف كلمة من سورة، فأكثر المؤمنين لم يكونوا يحفظون هذه السورة، فلا يجوز أن يجعل بيان أصل الدين مبنياً على مثل هذه المُقَدِّمَاتِ، ولهذا كثر النزاع والاضطراب بين الذين عدلوا عن صراط الله المُسْتَقِيمِ، وسلكوا السُّبُلَ، وصاروا من الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا، ومن الَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا من بعد ما جاءتهم اليِّنَاتِ، فهذا كلام عامٌ مطلقٌ). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٥٤٥): (واسم

الإيمان، والإسلام، والنِّفاق، والكُفْر، هي أعظم من هذا كله؛ فالنَّبِيُّ ﷺ قد بيَّن المراد

بهذه الألفاظ بياناً لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق، وشواهد: استعمال العرب ونحو ذلك؛ فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله تعالى، ورسوله ﷺ، فإنه شافٍ كافٍ؛ بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة للخاصة والعامة، بل كل من تأمل ما تقوله: «الخوارج»، و«المرجئة»، في معنى الإيمان علم بالاضطرار أنه مخالفٌ للرسول ﷺ، ويُعلم بالاضطرار، أن طاعة الله تعالى، ورسوله ﷺ من تمام الإيمان). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الإيمان الكبير» (ص ٥٤٦): (وأهل البدع: إنما دخل عليهم الدّاخل، لأنهم أعرضوا عن هذه الطّريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مُقدمات يظنون صحّتها.

* إمّا في دلالة الألفاظ، وإمّا في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله تعالى، ورسوله ﷺ، وكلّ مقدمات تخالف بيان الله تعالى، ورسوله ﷺ، فإنها تكون ضلالاً). اهـ.

قلت: وهذا ينقض دعوى الإجماع في أن الإيمان: هو «التّصديق».

أما إن كان المقصود بأهل اللّغة؛ هم: الصّحابة رضي الله عنهم، والتابعون لهم بإحسان، فهؤلاء لم يُنقل عنهم: أنّهم، قالوا: أن الإيمان؛ بمعنى: «التّصديق» فقط.

* ثم إن العرب؛ هم: الرسول ﷺ، والصّحابة رضي الله عنهم، والتابعون لهم بإحسان، لم ينقلوا الكلام المسموع عن العرب في عهدهم، أن الإيمان: هو «التّصديق»، بل نقلوا عن العرب ما يدلّ على أنهم قصدوا بالإيمان غير «التّصديق».

قلت: والإيمان له في الشرع معانٍ خاصّةٍ، فلا بدّ من الرجوع إلى المقصود به في الكتاب، والسنة.

* مثل: الصّلاة، والزّكاة، والحجّ؛ هي معاني نقلت من المعنى اللّغوي إلى معنى زائد على الأصل اللّغوي ذلك هو المعنى الشّرعي لها.

وفي القرآن: لم يرد ذكر إيمان بمطلق غير مُفسّر، وإنّما ورد لفظ الإيمان فيه:
* إمّا مقيداً.

* وإمّا مطلقاً مُفسّراً.

* فالمُقيد: كقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣].

وقوله تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣].

* والمُطلق المُفسّر: كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ

قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ١].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٣٠): (وكل إيمان

مطلق: في القرآن، فقد يُبين فيه أنه لا يكون الرّجل مؤمناً، إلا: «بالعمل مع التصديق»،

فقد بين في القرآن: أنّ الإيمان لا بدّ فيه من: «عمل مع التصديق»، كما ذكر مثل ذلك

في اسم: «الصّلاة»، و«الزّكاة»، و«الصّيام»، و«الحجّ»). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٥٤٩): (إنَّ لفظ

الإيمان: تكرر في القرآن، والحديث أكثر من غيره من الألفاظ، والإيمان: أصل الدين، وكل مسلم يحتاج إلى معرفته، فلا بدَّ أن يؤخذ معنى: الإيمان، من جميع موارد لا من آية واحدة). اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «الصلاة» (ص ٤٢): (قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ

وَلَا صَلَّى * وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [القيامة: ٣١-٣٢]، فلمَّا كان الإسلام تصديق الخبر، والانقياد للأمر، جعل تعالى له ضدَّين: عدم التصديق، وعدم الصلاة، وقابل التصديق بالتكذيب، والصلاة بالتولي، فقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾؛ فكما أنَّ المكذب كافر، فالمُتولي عن الصلاة كافر، فكما يزول الإسلام بالتكذيب، يزول بالتولي عن الصلاة، قال سعيد عن قتادة: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾؛ لا صدق بكتاب الله، ولا صلى لله، ولكن كذبَ بآيات الله، وتولى عن طاعته: ﴿أُولَى لَكَ فَأُولَى * ثُمَّ أُولَى لَكَ فَأُولَى﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥]؛ وعيد على أثر وعيد). اهـ

قلت: فقد تبين بطلان ما احتجت به: «المرجئة العصرية»، و«المرجئة

القديمة»، ومن جاء بعدُ ممن وافقهم من «الأشاعرة»، و«الماتريدية»، وغيرهم، من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بِمُصَدِّقٍ لَنَا، وقولهم: إنَّ الإيمانُ مرادفٌ للتصديق، فقد رددنا عليهم، وبيننا فساد تفسيرهم للآية، وقمعنا

شبهاتهم، وأنهم خالفوا في ذلك؛ تفسير الرسول ﷺ، والصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، والتَّابِعِينَ الكرام.^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «الإيمان الكبير» (ص ٥٤٧): (ولهذا تَكَلَّمَ أحمدُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «رسالته» المعروفة، في الرَّدِّ عَلَى من تمسك بما يظهر له من القرآن^(٢)، من غير استدلال ببيان: الرَّسول ﷺ، والصَّحابة، والتَّابِعِينَ). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «الفتاوى» (ج ٧ ص ١٢٤): (والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه. * كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبّادها، ولم يكن قولهم؛ مثل: قول: «جهنم بن صفوان».

فعرفوا: أن الإنسان لا يكون مؤمناً، إن لم يتكلم بالإيمان، مع قدرته عليه، وعرفوا أنّ: «إبليس»، و«فرعون»، وغيرهما، كفار مع تصديق قلوبهم. * لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان، لزمهم قول: «جهنم بن صفوان»، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم: دخول أعمال الجوارح أيضاً، فإنها لازمة لها). اهـ

(١) وانظر: «الطُّرُق الحُكْمِيَّة» لابن القيم (ص ١٠٢ و ١٠٣)، و«إعلام الموقعين» له (ج ٢ ص ٤٣٣).

(٢) وهذا الكتاب: للإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو كتاب مفرد، سَمَّاهُ كتاب: «طاعة الرَّسول ﷺ».

وانظر: «الطُّرُق الحُكْمِيَّة» لابن القيم (ص ١٠٢).

والكتاب ذكره ابن النَّدِيم في «الفهرست» (ص ٢٨٥).

قلت: و«المرجئة العصرية»: كلما قام لهم الدليل: حرّفوا السبيل، إما يعرضوا

عنه تفويضاً، أو يحرفوه تأويلاً.^(١)

قال الإمام ابن القيم رحمته في «إعلام الموقعين» (ج ٤ ص ١٩٣): (فما امتحن

الإسلام بمحنة قطُّ؛ إلا وسببها التّأويل؛ فإنّ محتته: إمّا من المتأولين، وإمّا أن يسلم

عليهم الكفّار، بسبب ما ارتكبوا من التّأويل، وخالفوا ظاهر التّنزيل، وتعلّلو

بالأباطيل). اهـ



(١) فما خلفوه كمّ هائل من شبهات، وتأويلات باطلة، سببها قصور أفهامهم، وقلة علم، وجهل بالغ، وهوى

هالك، وبكسل في طلب الحجج، ومعرفة الحقّ بالرّجال.

وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (ج ١ ص ٣٣٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل على بطلان؛ تفسير: «عبيد الجابري» للإيمان: أنه؛ بمعنى: «التَّصَدِيقُ» فقط في اللُّغَةِ، وذلك لما فيه من موافقة: «المرجئة»، و«الجهميَّة»، و«الماتريديَّة»، و«الأشاعرة»، ولما يظهر فيه من اللّوازم؛ أن: «إبليس»، و«فرعون وقومه»، و«اليهود»، و«التَّصَارِي» من المؤمنين؛ لأنهم صدّقوا بقولهم في الباطن، دون: «الإقرار»، و«الانقياد»، و«العمل»، ولأنه يستلزم: «عدم عمل القلب»، مع «اعتقاد الصِّدْق» فقط، بمعنى: الإيمان، هو: «التَّصَدِيق»، وهذا باطل، لأن الإيمان: ليس مجرد: «التَّصَدِيق»، بل هو: «التَّصَدِيق» المستلزم، للطَّاعة، والِانقياد، والإقرار، مع العمل، وإذا زال عمل القلب، مع بقاء اعتقاد التَّصَدِيق فقط، فهذا موضع المعركة، بين أهل السُّنَّة، وبين أهل الإرجاء، فلا ينفع التَّصَدِيق، مع انتفاء عمل القلب، والإقرار، والانقياد

* قال عبيد بن عبد الله الجابري في كتابه: «التَّقرير الأحمَد بشرح أصول السُّنَّة للإمام أحمد» (ص ١٠٥): (الإيمان في اللُّغَةِ معناه: «التَّصَدِيق»، قال الله تعالى؛ فيما قصَّه علينا من خبر: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم -عليهم الصَّلَاة والسَّلَام-، وبين أخوة يوسف -عليه الصَّلَاة والسَّلَام-: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]؛ يعني: ما أنت بمصدِّقٍ كلامنا). اهـ

* فقول عبيد الجابري: (الإيمان في اللغة معناه: «التصديق»...)؛ يعني: مُجَرَّد

«التصديق»^(١).

* فهذا قول: «الأشاعرة» تماماً، وهو القول الثاني، لأبي الحسن الأشعري،

ووافقه جمهور الأشاعرة؛ كالباقلاني، وهو يعدُّ من كبار علماء الكلام، ومن أئمة

الأشاعرة، حيث هذب كلام أبي الحسن الأشعري، وسعى في نشر مذهبه.

* وهو: أن الإيمان تصديق القلب، أو معرفته فقط، مجردة من الأعمال، سواء

أعمال القلب: من خوف، أو رجاء، أو أعمال الجوارح من: «صلاة»، أو «زكاة»، أو

«صيام»، أو «حج»، أو غير ذلك.^(٢)

* وتختلف تعبيرات: «الأشاعرة» في هذا الموضوع، فتارة يقولون؛ هو:

«المعرفة»، كقول: «جهم بن صفوان السمرقندي»، وتارة يقولون؛ هو: «التصديق».^(٣)

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٩١): (ومعلومٌ: أن الإيمان: هو «الإقرار»؛ لا

مُجَرَّد «التصديق»، و«الإقرار»: ضمن قول القلب: الذي هو: «التصديق»، وعمل القلب الذي هو:

«الانقياد»). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٩١): (فكان تفسيره؛ يعني: «الإيمان»، بلفظ

«الإقرار»، أقرب من تفسيره؛ بلفظ: «التصديق»؛ مع أن بينهما فرقاً). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٩١)؛ في ردّه على من ادّعى الترادف بين الإيمان،

والتصديق: (إنه؛ يعني: الإيمان، ليس مُرادفاً «للتصديق» في المعنى). اهـ.

(٢) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٦٢).

(٣) وانظر: «الفتاوى» لابن تيمية (ج ٢ ص ٩٤)، و(ج ٧ ص ٥٠٩ و ٥٤٣ و ٥٥٠)، و«التسعينية» له (ص ١٦٠)،

و«الإيمان الكبير» له أيضاً (ص ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢١).

قلت: ولا يخفى الفرق بين عبارتي التصديق، والمعرفة، غير أن حقيقة، قول الأشاعرة: هو أن التصديق؛ بمعنى: المعرفة.

فقول الجهمية: أن الإيمان هو المعرفة، وما عداها: من تصديق القلب، وإقراره، ومن القول والعمل، فغير داخل في الإيمان.

قلت: وهذا قول: «جهم بن صفوان»، ولا زم قوله، أن: «إبليس»، و«فرعون»، ومن عرف الله تعالى وعانده، وسبَّ الله تعالى، وسبَّ رسول الله ﷺ، وعاداها، وأهان المصحف، أنه مؤمن.^(١)

قال الإمام ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الكبرى» (ج ١ ص ٥٧٨): (هذا: «أبو جهل» قد عرف بقلبه، وعلم أن محمداً رسول الله، فيلزم صاحب هذه المقالة، أن يلحقه في الإيمان، بأهل بدرٍ، والحديبية، وأصحاب الشجرة، من أهل بيعة الرضوان.

غَضِبَ اللهُ تَعَالَى عَلَى صَاحِبِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ: وَأَصْلَاهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَلَا بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، وَلَا بَيْنَ الصَّالِحِ وَالطَّالِحِ). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣١٧): (ولهذا؛ تجد: «المعتزلة»، و«المرجئة»، و«الرافضة»، وغيرهم، من أهل البدع: يفسِّرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تألوه من اللغة.

* ولهذا تجدهم: لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، وأئمة المسلمين؛ فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم.

(١) وانظر: «الاعتقاد» للالكائي (ج ٥ ص ٩٩٩)، و«الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٣٥٧).

وإنما يعتمدون: على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير

المأثور والحديث، وآثار السلف). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣١٨): (وإذا

تدبرت حججهم، وجدت دعاوى، لا يقوم عليها دليل، والقاضي أبو بكر الباقلاني:

نَصَرَ قول: «جَهَم» في: «مسألة الإيمان»، متابعة: «لأبي الحسن الأشعري»، وكذلك:

أكثر أصحابه). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣٢١): (وأبو

الحسن الأشعري: نَصَرَ قول^(١): «جَهَم» في الإيمان). اهـ

* وكذلك أبو المعالي الأشعري، يقول: «الإيمان: هو التصديق»، كما نقل عنه،

شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٩٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «النبوات» (ج ١ ص ٥٨٠): (وأما

الأشعري: فالمعروف عنه، وعن أصحابه: أنهم يوافقون: «جهماً» في قوله في

الإيمان، وأنه مجرد تصديق القلب، أو معرفة القلب؛ لكن قد يظهرون مع ذلك: قول

أهل الحديث، ويتأولونه). اهـ

وقال الإمام ابن بطّة رحمته في «الإبانة الكبرى» (ج ١ ص ٥٨١): (فإن هؤلاء:

«مرجئة» أهل ضلال، وزيف، وعدول عن الملة). اهـ

(١) ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية في «الإيمان الكبير» (ص ٣٦٢)؛ أن الباقلاني: نَصَرَ أيضاً قول: «جهم بن

صفوان» في مسألة الإيمان.

وَعَنِ الْإِمَامِ وَكَيْعٍ رحمته قَالَ: (الْقَدْرِيَّةُ: يَقُولُونَ، الْأَمْرُ مُسْتَقْبَلٌ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْدِرْ
الْمَصَائِبَ وَالْأَعْمَالَ، وَالْمُرْجِيَّةُ: يَقُولُونَ، الْقَوْلُ يُجْزَى مِنْ الْعَمَلِ، وَالْجَهْمِيَّةُ:
يَقُولُونَ: الْمَعْرِفَةُ تُجْزَى مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، قَالَ وَكَيْعٌ: وَهُوَ كُلُّهُ كُفْرٌ).

أثر صحيح

أخرجه ابنُ بطة في «الإبانة الكبرى» (ج ١ ص ٥٨٥) من طريق إسحاق بن داود
قال: سمعت أبا موسى الأزدي بطرسوس، يقول: قال وكيع به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَعَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ وَكَيْعَ بْنَ الْجَرَّاحِ يَقُولُ: (لَيْسَ بَيْنَ كَلَامِ:
«الْجَهْمِيَّةِ»، وَ«الْمُرْجِيَّةِ»: كَبِيرُ فَرْقٍ، قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ: الْإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ، وَقَالَتِ
الْمُرْجِيَّةُ: الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ).

أثر صحيح

أخرجه الطَّبري في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٦٠-مُسْنَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ) من طريق
عبد الله بن أحمد بن شَبَّوَيْهِ المَرَّوَزِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكَيْعًا بِهِ.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٦٣٧)؛ وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي
رحمته، قَالَ: أَخْبَرْتُ، أَنَّ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَّاضٍ قَالَ: (يَقُولُ أَهْلُ الْإِرْجَاءِ: الْإِيمَانُ؛ قَوْلٌ
بِلا عَمَلٍ!، وَيَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ: الْإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ، بِلا قَوْلٍ، وَلَا عَمَلٍ!، وَيَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ:
الْإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ، وَالْقَوْلُ، وَالْعَمَلُ، فَمَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ؛ فَقَدْ أَخَذَ بِالْوَثِيقَةِ،

وَمَنْ قَالَ: الإِيمَانُ: قَوْلٌ بِلا عَمَلٍ؛ فَقَدْ خَاطَرَ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُّقْبَلُ إِقْرَارُهُ، أَوْ يُرَدُّ عَلَيْهِ بِذُنُوبِهِ، وَقَالَ: فَضِيلٌ: قَدْ بَيَّنْتُ لَكَ، إِلاَّ أَنْ تَكُونَ أَعْمَى^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الصَّارِمِ المَسْلُوبِ» (ج ٢ ص ٧٠١):

(بعض: «الجهمية»، و«المرجئة»، القائلين؛ بأن الإيمان: هو المعرفة، والقول، بلا عمل من أعمال القلب). اهـ

وَعَنِ الإِمَامِ وَكَيْعِ رحمته الله قَالَ: (يَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ: الإِيمَانُ؛ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَالْمُرْجئةُ تَقُولُ: الإِيمَانُ: قَوْلٌ بِلا عَمَلٍ، وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: الإِيمَانُ المَعْرِفَةُ).

أثر صحيح

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٥ ص ٩٩٩)، والآجري في «الشريعة»

(٢٥٩)، و(٣٠٤)، والعدني في «الإيمان» (٢٩)، من طريق أبي بكر الحميدي قال:

سمعت وكيع بن الجراح به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَبَوَّبَ الإِمَامُ اللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٥ ص ٩٩٦)؛ سياق ما نقل من مقابح

مذاهب المرجئة.

(١) وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٦٢٧)، و(٧٨٤)، و(٧٨٥)، مُسْنَدًا مختصراً.

وإسناده صحيح.

وقال العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله: (ومجرد الإتيان بلفظ:

الشَّهادة، من غير علم بمعناها، ولا عمل بمقتضاها: لا يكون به المُكَلَّفُ مُسَلِّمًا، بل هو حُجَّةٌ على ابن آدم.

* خلافًا لمن زعم: أن الإيمان، مُجَرَّدُ الإقرار، «كالكرامية»، ومُجَرَّدُ التَّصديق،

«كالجهمية».

وقد أكذب الله تعالى المنافقين، فيما أتوا به، وزعموه من الشَّهادة، وأسجل

على كذبهم، مع أنهم أتوا بألفاظ مؤكدة، بأنواع من التأكيدات) (١). اهـ

قلت: فإن المؤمن الصادق: ينقاد لله تعالى ظاهراً وباطناً، إخلاصاً ومحبةً لله

تعالى، ونيلاً لرضاه، وظفراً بجنته، وثوابه، وخوفاً من عقابه وعذابه.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٦٣٥): وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي حَبِيبٍ رحمته الله

قَالَ: أُخْبِرْتُ: أَنَّ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ رحمته الله قَالَ: (يَقُولُ أَهْلُ الْبِدْعِ: الإِيمَانُ: الإِثْرَارُ بِلَا

عَمَلٍ، وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا يَتَفَاضَلُ النَّاسُ بِالأَعْمَالِ، وَلَا يَتَفَاضَلُونَ بِالإِيمَانِ، وَمَنْ

قَالَ ذَلِكَ، فَقَدْ خَالَفَ الأَثَرَ، وَرَدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... وَتَفْسِيرُ مَنْ يَقُولُ: الإِيمَانُ لَا

يَتَفَاضَلُ، يَقُولُ: إِنَّ الفَرَائِضَ لَيْسَتْ مِنَ الإِيمَانِ، فَمَيَّزَ أَهْلُ البِدْعِ: العَمَلَ مِنَ الإِيمَانِ (٢)،

وَقَالُوا: إِنَّ فَرَائِضَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ مِنَ الإِيمَانِ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ أعْظَمَ الفِرْيَةَ،

أَخَافُ أَنْ يَكُونَ جَاحِدًا لِلْفَرَائِضِ، رَادًّا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَمْرَهُ).

(١) «الدرر السننية» (ج ١ ص ٥٢٢ و ٥٢٣).

(٢) ومعناه: أنهم أخرجوا الأعمال من مسمى الإيمان.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٦٣٦)؛ وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي حَرِيرَةَ
قَالَ: أَخْبَرْتُ: أَنَّ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَّاضٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُونَ؛ لَكَانَ مَنْ
عَصَى، وَازْتَكَبَ الْمَعَاصِي، وَالْمَحَارِمَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَبِيلٌ، وَكَانَ إِقْرَارُهُ يَكْفِيهِ مِنَ
الْعَمَلِ، فَمَا أَسْوَأَ هَذَا مِنْ قَوْلٍ وَأَقْبَحَهُ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الفتاوى» (ج ٧ ص ٤٩٤): (ولا ريب:
أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِلْكَفْرِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «الْمَعَاصِي بَرِيدُ الْكُفْرِ»؛
فِيْنَهِيَ عَنْهَا خَشْيَةٌ أَنْ تَفْضِيَ إِلَى الْكُفْرِ الْمَحْبُطِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ
يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]؛ وَهِيَ الْكُفْرُ،
وإِبْلِيسُ خَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى، فَصَارَ كَافِرًا؛ وَغَيْرُهُ أَصَابَهُ عَذَابُ أَلِيمٍ). اهـ

وقال الإمام أبو يعلى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الإيمان» (ص ٣٥٦): (قالت الأشعرية: الإيمان،
هو التصديق في اللغة، والشريعة جميعاً، وإنَّ الأفعال، والأعمال، من شرائع الإيمان،
لا في نفس الإيمان).

* وقال المرجئة، والكرامية^(١): الإيمان، هو التصديق باللسان، وهو الإقرار
بالشهادتين، دون طمأنينة القلب.

(١) والكرامية: بفتح الكاف، وتشديد الراء، وهم: أتباع محمد بن كرام السجستاني.

انظر: «میزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ٢١)، و«الممل والنحل» للشهرستاني (ج ١ ص ١٥٤)، و«الفصل»

لابن حزم (ج ٣ ص ١٨٨)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ٧ ص ١٤٠ و١٤١).

* ويفيد هذا أن الأفعال، ليست من الإيمان، ولا من شرائعه، وأنه إذا أتى بالشَّهَادَتَيْنِ، فهو كامل الإيمان، وإن لم يأت بالأفعال.

* وقالت الجهميَّة: الإيمان: هو المعرفة بالله فحسب). اهـ

قلت: فقول: «عبيد الجابري»، أن الإيمان: هو «التَّصْدِيقُ»، في اللُّغَةِ، فقد وافق: «الجهميَّة»، و«الأشاعرة»، لأنَّ الأشاعرة يقولون: أن الإيمان هو: «التَّصْدِيقُ»، الذي؛ بمعنى: «المعرفة»^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣١٧): (وقد عدلت: «المرجئة» في هذا الأصل، عن بيان الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة، والتابعين لهم بإحسان.

* واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللُّغَةِ، وهذه طريقة أهل البدع). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٥١): (ومنهم: من يقول بقول: «المرجئة» إنه التَّصْدِيقُ، بالقلب واللِّسان). اهـ

قلت: وهذا أيضاً قول: «الماتريدية»، بأن الإيمان: هو «التَّصْدِيقُ»، وأما قول اللِّسان عندهم؛ فهو: دليل عليه، وليس داخلاً فيه، وأمَّا العمل، فغير داخل في الإيمان، وليس من مسمّاه.

(١) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٣١٥ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢١)

* والمرجئة المحضة، وهي: «الجهمية»، تقول: الإيمان، هو المعرفة

الخاصة^(١)؛ أي: إذا عرفت رَبَّكَ بقلبك، فهذا هو الإيمان.

* والمرجئة العصرية: فتحوا باباً للمرجئة المحضة، الذين هم: «الجهمية»،

حتى قالوا: الأعمال ليست مطلوبة أصلاً.

* والمرجئة العصرية تقول: إن الأعمال، لا تدخل في مسمى الإيمان، وإن

كانت الأعمال مطلوبة.^(٢)

قال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمته الله في «التعليق على صحيح

البخاري» (ج ١ ص ١٥٢): (واختلف الناس في الإيمان، فمنهم من قال: إن الإيمان

هو مُجَرَّد «التَّصَدِيقُ وَالْإِقْرَارُ»، وهذا لا يتفاوت، فالناس فيه سواء، وهذا مذهب:

«الجهمية المرجئة» الغلاة في الإرجاء، ولا شك أن هذا القول ليس بصحيح من

وجهين:

الوجه الأول: أن قولهم: إن الإيمان هو مجرَّد «التَّصَدِيقُ» ليس بصحيح؛ لأنَّ

النُّصُوصُ ظاهرة في أن الأعمال من الإيمان.

الوجه الثاني: أن قولهم: إن «التَّصَدِيقُ» لا يتفاوت غير صحيح أيضاً؛ لأنَّ إقرار

القلب يتفاوت؛ فإن خبر الواحد لا يساوي خبر الإثنين في الطَّمَأْنِينَةِ إِلَيْهِ، فلو أخبرك

(١) ومرجئة الفقهاء: مقصودهم بالمعرفة مع القول: التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، مع الإقرار باللسان فقط، وهو

المشهور في مذهبهم.

(٢) وهذا خطأ له آثار ترتب عليه، كما بيَّنا.

شخص بخبر، وأنت تطمئنُّ إلى هذا الشخص، وتثق بكلامه، ثم أخبرك آخر، فإنَّ ثقتك تزداد، فإذا أخبرك ثالث تزداد أيضا.

* ولهذا قسّم العلماء رحمهم الله: اليقين إلى ثلاثة أقسام: علم اليقين، وعين اليقين، وحقّ اليقين، كما دلَّ على ذلك القرآن، قال الله تعالى: ﴿كَأَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ * ثُمَّ لَتَرَوْنها عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥-٧]، وقال الله تعالى في القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الحاقة: ٥١]، وقال في حال المحتضرين: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]. ١٠هـ.

وقال الإمام أحمد رحمته الله؛ وقد ذكرت عنده المرجئة، وقيل له: (إنهم يقولون إذا عرفَ الرَّجُلَ رَبَّهُ بقلبه، فهو مؤمن، فقال: «المرجئة»: لا تقول هذا، بل: «الجهمية» تقول بهذا، المرجئة تقول: حتى يتكلم بلسانه، وإن لم تعمل جوارحه، و«الجهمية»: تقول إذا عرف ربّه بقلبه، وإن لم تعمل جوارحه، وهذا كفر، إبليس قد عرف ربّه، فقال: ﴿رَبِّ بِمَا أَعُوذْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، قلت: فالمرجئة: لما كانوا يجتهدون، وهذا قولهم، قال: البلاء).^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٤١٣): (والمرجئة

ثلاثة أصناف:

(١) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في «السنة» (ج ٣ ص ٥٧١).

وإسناده صحيح.

وانظر: «المسائل والرّسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل» (ج ١ ص ٧٣).

الذين يقولون: الإيمان مُجَرَّد ما في القلب، ثم من هؤلاء: من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر: «فرق المرجئة».

* كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري: أقوالهم في كتابه، وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم.

ومنهم: من لا يدخلها في الإيمان، ك«جَهْم» ومن اتبعه، ك«الصَّالِحِي»، وهذا الذي نَصَرَهُ، هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مُجَرَّد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد، قبل: «الكَرَامِيَّة».

والثالث: تصديق القلب، وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن: «أهل الفقه والعبادة» منهم.

وهؤلاء غَلَطُوا من وجوه. اهـ.

* وهذه خلاصة الأقوال: في «الإيمان»، ومنها يتبين أن ضلال الفرق في مسألة:

«الإيمان» يتفاوت؛ فأبعدهم عن الحق: «الجهميَّة»، ثم ما آل إليه مذهب:

«الأشاعرة»، ومذهب: «الماتريديَّة»، ومذهب: «المرجئة» من مناصرة مذهب: «جَهْم

بن صفوان السمرقندي» في الإيمان.

قلت: والمعنى الصحيح، للإيمان في اللغة: هو الإقرار القلبي، ويكون الإقرار: باعتقاد القلب، أي: تصديقه بالأخبار، وعمل القلب؛ أي: إذعانه، وانقياده، للعمل، والأوامر.^(١)

* وهذا التعريف للإيمان: عليه أئمة الحديث، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته، حيث بيّن معنى الإيمان اللغوي، وهذا من آرائه السديدة، واختياراته الموفّقة؛ حيث اختار؛ معنى: «الإقرار» للإيمان.

قلت: لأنه رأى أن لفظة: «أقرّ» أصدق في الدلالة، والبيان، على معنى: الإيمان الشرعي، من غيرها، لأدلة علمية.

* وردّ بتحقيق علمي، قول من ادّعى: أن الإيمان: هو التصديق، أو هو مرادف للتصديق، وذكر فروقاً بينهما، تمنع دعوى الترادف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٩١): (ومعلومٌ: أن الإيمان: هو «الإقرار»؛ لا مُجرّد «التصديق»، و«الإقرار»: ضمن قول القلب: الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو: الانقياد). اهـ

(١) وانظر: «الفتاوى» لابن تيمية (ج ٧ ص ٢٩١)، و«الإيمان الكبير» له (ص ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٣)، و«شرح العقيدة الواسطية» لشيخنا ابن عثيمين (ج ٢ ص ٢٢٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزّ الحنفيّ (ص ٣٣٧ و ٣٣٨)، و«الصلاة» لابن القيم (ص ٦٠ و ٦١ و ٦٢).
قلت: فالتصديق بدون انقياد في الشرع لا ينفع في الإيمان، فتنبه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٩١): (فكان

تفسيره؛ يعني: الإيمان، بلفظ «الإقرار»، أقرب من تفسيره؛ بلفظ: «التصديق»؛ مع أن بينهما فرقا). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٩١)؛ في رده على

من ادعى الترادف بين الإيمان، والتصديق: (إنه؛ يعني: الإيمان، ليس مرادفاً للتصديق في المعنى).

* فإن كل مخبر عن مشاهدة، أو غيب، يقال له في اللغة: صدقت، كما يقال:

كذبت.

فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت، كما يقال: كذب، وأما لفظ الإيمان:

فلا يستعمل؛ إلا في الخبر عن غائب، لم يوجد في الكلام، أن من أخبر عن مشاهدة؛ كقوله: طلعت الشمس، وغربت، أنه يقال: آمنه، كما يقال: صدقناه.

* ولهذا؛ المحدثون، والشهود، ونحوهم، يقال: صدقناهم، وما يقال: آمننا

لهم؛ فإن الإيمان مشتق من الأمن، فإنما يستعمل في خبر يؤتمن عليه المخبر؛ كالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبر.

ولهذا لم يوجد قط في القرآن، وغيره، لفظ: آمن له؛ إلا في هذا النوع). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣٥٧): (لكن

دعواكم: أن الإيمان هو: «التصديق»، وإن تجرد عن جميع أعمال القلوب، غلط). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣٥٨): (لكن

الشارع ضم إليه أمورا، إما في الحكم، وإما في الحكم والاسم.

* وهذا القول قد سلم صاحبه أنّ حكم الإيمان المذكور في الكتاب، والسنة، لا

يثبت بمجرد تصديق القلب؛ بل لا بد من تلك الشرائط.

وعلى هذا فلا يمكنه جعل الفاسق مؤمناً، إلا بدليل يدل على ذلك، لا بمجرد

قوله: «إن معه تصديق القلب» (أهـ).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٢٩): (...أن

القرآن ليس فيه ذكر إيمان مطلق غير مفسر؛ بل لفظ الإيمان فيه إمّا مقيد، وإمّا مطلق مُفسّر.

«فالمقيد» كقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ

لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةً مِّن قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]، و«المطلق المُفسّر» كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا

الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ...﴾ [الأنفال: ٢] الآية. وقوله تعالى:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ

فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، ونحو ذلك، وقوله تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا

مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وأمثال هذه الآيات: وكلّ إيمان مطلق في

القرآن؛ فقد بين فيه أنّه لا يكون الرجل مؤمناً، إلا بالعمل مع التصديق؛ فقد بين في

القرآن أن الإيمان لا بدّ فيه من عمل مع التصديق، كما ذكر مثل ذلك في اسم:

«الصلاة»، و«الزكاة»، و«الصيام»، و«الحج» (أهـ).

وقال الإمام ابن قتيبة رحمته الله في «تفسير غريب القرآن» (ص ٩): (وأما إيمان العبد

بالله تعالى: فتصديقه به قولاً، وعقداً، وعملاً) (أهـ).

قلت: و«الإقرار» هذا: هو الإلتزام بالدين، وليس هو مُجَرَّد: التَّصَدِيق، فلفظ؛

«الإقرار»: يتناول الإلتزام، والتَّصَدِيق^(١)، ولا بدّ منهما في الإيمان.^(٢)

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ

رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي

قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٧٠٨): (إلا أن يقال:

أراد تصديق القلب واللسان جميعاً، مع «المعرفة»، و«الإقرار»؛ ومراده «بالإقرار»

الإلتزام لا التَّصَدِيق؛ كما قال تعالى: وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ

وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ

عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران:

٨١]، فالميثاق: المأخوذ على أنهم يؤمنون به وينصرونه وقد أمرُوا بهذا، وليس هذا

«الإقرار» تصديقاً؛ فإنَّ الله تعالى لم يخبرهم بخبر؛ بل أوجب عليهم إذا جاءهم ذلك

الرَّسُولُ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَيَنْصُرُوهُ، فَصَدَّقُوا بهذا «الإقرار» والتزموه، فهذا هو

إقرارهم). اهـ.

(١) وقد يراد «بالإقرار»، بمُجَرَّد التَّصَدِيق، بدون التزام الطَّاعة جُملة وتفصيلاً، وهذا قول: «المرجئة»، اللّهم

غفرًا.

(٢) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٧٠٨).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٥٢٥): (وهذه الأعمال: إذا عملها الإنسان، مُخْلِصاً لله تعالى؛ فإنه يثيبه عليها، ولا يكون ذلك؛ إلا مع «إقراره بقلبه»: أنه: «لا إله إلا الله»، و«أن محمداً رسول الله»، فيكون معه من الإيمان هذا «الإقرار»). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٥١٥): (وأما الإيمان؛ فأصله: تصديق، وإقرار، ومعرفة.

* فهو من باب قول القلب: المتضمن عمَل القلب؛ والأصل فيه: التّصديق، والعمل تابع له.

فلهذا: فسّر النبي صلى الله عليه وآله: الإيمان، بإيمان القلب، وبخضوعه، وهو الإيمان: بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى المصرية» (ص ١٤٨): (أصل الإيمان في القلب، وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار القلب بالتّصديق، والحبّ، والانقياد.

* ولا بدّ أن يظهر: موجهه، ومقتضاه على الجوارح، فالأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب، ودليل عليه، وشاهد له، وشعبته مجموع الإيمان المطلق، وبعض له، وما في القلب، هو الملك، والأعضاء جنوده). اهـ.

قلت: فمسألة التّلازم بين إيمان القلب، وإيمان الجوارح، فهي واضحة.

* فشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: يأبى تفسير، الإيمان: بالتصديق، لعدة أمور ذكرها، وناقشها، في كتابه المشهور «الإيمان الأوسط»، وقد ردّ على من عرّف الإيمان بالتصديق، فالردّ الإجمالي:

- (١) أنّ الإيمان في اللُّغة: ليس مرادفاً للتصديق، وإما هو؛ معنى: الإقرار.
- (٢) أنّ الإيمان، وإن كان في اللُّغة: هو التصديق، فالتصديق: يكون بالقلب، واللِّسان، وسائر الجوارح.
- (٣) أنّ الإيمان، إذا فسّر بالتصديق، فليس: هو مطلق التصديق، بل هو تصديق خاصٌّ، مقيد بقيود، اتصل اللفظ بها.
- (٤) أنّ الإيمان، وإن كان هو: التصديق، فالتصديق التّام، الذي يقوم بالقلب، ولا بدّ الواجب من أعمال القلوب والجوارح؛ فإنها لوازم الإيمان التّام، وانتفاء اللّازم دليل على انتفاء الملزوم.

(٥) أنّ لفظ الإيمان: بقي على معناه في اللُّغة، ولكن الشّارع زاد فيه أحكاماً.

(٦) أنّ الشّارع نقل المعنى في اللُّغة إلى الشّرع.

* فقد اختار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته: في تعريف الإيمان في اللُّغة، أنه بمعنى: الإقرار، وناقش من جعل التصديق مرادفاً للإيمان، وبيّن أن مع التسليم بذلك، فلا يخرج، عن أمرين اثنين:

الأول: أن التَّصْدِيقَ ليس بالقلب فقط، بل: «بالقول والعمل» أيضاً، وفي الحديث الصحيح، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (وَالْفَرْجُ يُصَدَّقُ ذَلِكَ، وَيُكَذَّبُهُ) ^(١)، فجعل: «التَّصْدِيقُ»: عمل الفَرْجِ، لا ما يتمنى القلب، والتكذيب تركه لذلك، وهذا صريح في أن: «التَّصْدِيقُ» لا يصحَّ؛ إلا بالعمل. ^(٢)

والثاني: أن الإيمان، وإن كان هو التَّصْدِيقُ، فهو تصديق مخصوص، كالصَّلَاةِ في اللُّغَةِ الدُّعَاءِ، إلا أنها في لُغَةِ الشَّارِعِ، دُعَاءٌ، وعمل مَخْصُوصٌ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ١٢٨): (بل القرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التَّصْدِيقِ، وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فإن تلك إنما فسرتها السُّنَّةُ، والإيمان بين معناه الكتاب والسُّنَّةُ وإجماع السَّلَفِ). اهـ

* وقد أجمع السَّلَفُ الصَّالِحُ على أن الإيمان: قول وعمل... قول اللِّسَانِ، واعتقاد القلب، وعمل الجوارح.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٥ ص ٢٣٠٤)، ومسلم في «صحيحه» (ج ٤ ص ٢٠٤٦ و ٢٠٤٧) من حديث ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

* ومعناه: أنه قد يحقق الزنى بالفَرْجِ، وقد لا يحققه، بأن لا يولج الفَرْجُ، وإن قارب ذلك.

وانظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (ج ١٦ ص ٢٠٦).

(٢) وانظر: «الصَّلَاةُ» لابن القيم (ص ٦٠ و ٦١ و ٦٢).

قلت: وسوف يأتي الردُّ على مَنْ ادَّعى الإجماع على أن الإيمان في اللُّغَةِ: هو «التَّصْدِيقُ»، في آخر هذا الباب، وقد سبق أيضاً.

قَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِ «الْأُمَّ»: (كَانَ الإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِمَّنْ أَدْرَكْنَاهُمْ، يَقُولُونَ: أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، لَا يُجْزَى وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِالْآخِرِ).^(١)

وقال العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتاوى» (ج ٣ ص ١٩): (فهذه الأصول الستة^(٢)): هي أصول الدين كله، هي أصول إسلامنا وديننا كله، فمن أتى بها مع الأعمال الظاهرة: صار مسلماً مؤمناً، ومن لم يأت بها؛ فلا إسلام له، ولا إيمان له). اهـ.

وقال العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ فِي «فتاوى نور على الدرب» (ج ١ ص ٤٩): (وعليه أيضاً: مع هاتين الشهادتين؛ أن يؤدي الفرائض؛ فعليه أن يؤدي الصلوات الخمس، وعليه أن يؤدي الزكاة، وعليه أن يصوم رمضان، وعليه أن يحج البيت، وعليه أن يؤدي كل ما فرضه الله تعالى عليه، فلا بد من هذا.

* ولا بد من تجنبه ما حرم الله تعالى عليه، فإن أتى بناقض من نواقض الإسلام كفر، ولو أتى بالشهادتين، فإن المنافقين يقولون الشهادتين: أشهد أن لا إله إلا الله،

(١) أثر صحيح.

أخرجه اللالكثائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٥٩٣).

وإسناده صحيح.

وذكره ابن تيمية في «الإيمان» (ص ١٩٧)، وكما في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٠٨ و ٢٠٩)، وابن رجب في «فتح

الباري» (ج ١ ص ٥).

(٢) الأصول الستة: هي أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره.

وأن محمداً رسول الله، لكنهم في الباطن يكذبون؛ يكذبون الرسول ﷺ، ويكذبون الله تعالى فيما قال،: فصاروا كفاراً في الدرك الأسفل من النار). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (غَلَّتِ الْمُرْجِئَةُ حَتَّى صَارَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ، وَالزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَعَامَةَ الْفَرَائِضِ مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ لَهَا: إِنَّا لَا نُكْفِرُهُ^(١)، نُرْجَأُ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ بَعْدَ إِذْ هُوَ مُقَرَّرٌ، فَهَؤُلَاءِ الْمُرْجِئَةُ الَّذِينَ لَا شَكَّ فِيهِمْ، ثُمَّ هُمْ أَصْنَافٌ).^(٢)

قال الحافظ ابن رجب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢١)؛ بَعْدَ إِذْ ذَكَرَ قَوْلَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ: (يَعْنِي: فِي أَنَّهُمْ مُرْجِئَةٌ، وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ يُكْفَرُ بِتَرْكِ هَذِهِ الْفَرَائِضِ). اهـ

قلت: وهذا التأصيل العقدي من السلف، هو قاصم ظهر: «عبيد الجابري» المرجئ، الذي لا يكفر بترك هذه الفرائض!، ويقرر لمن ترك هذه الأصول، أنه ناقص الإيمان.

(١) وهذا قول: «المرجئة الخامسة» تماماً.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الكرماني في «المسائل» (ص ٣٧٧).

وإسناده صحيح.

وذكره ابن رجب في «فتح الباري» (ج ١ ص ٢١).

وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَجَلَسْتُ إِلَى نَافِعٍ^(١)، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً، فَقَالَ: سِرٌّ أَمْ عَلَانِيَةٌ؟ فَقُلْتُ: لَا؛ بَلْ سِرٌّ. قَالَ: رَبِّ سِرٌّ لَا خَيْرَ فِيهِ، قُلْتُ: لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ. فَلَمَّا صَلَّيْنَا صَلَاةَ الْعَصْرِ؛ قَامَ، وَأَخَذَ بِيَدِي، وَخَرَجَ مِنَ الْخَوْخَةِ^(٢)، وَلَمْ يَنْتَظِرِ الْقَاصَّ، فَقَالَ: حَاجَتُكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَخْلِنِي مِنْ هَذَا، قَالَ: تَنْحَ يَا عَمْرُو، قَالَ: ذَكَرْتُ لَهُ بُدُوءَ قَوْلِهِمْ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أُمِرْتُ أَنْ أُضْرِبَهُمْ بِالسُّيُوفِ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُقَرُّ بِأَنَّ الصَّلَاةَ فَرِيضَةٌ وَلَا نُصَلِّي، وَأَنَّ الْحَمْرَ حَرَامٌ وَنَحْنُ نَشْرِبُهَا، وَأَنَّ نِكَاحَ الْأُمَّهَاتِ حَرَامٌ وَنَحْنُ نَفْعَلُ؟ قَالَ: فَتَنَّرَ^(٣) يَدَهُ مِنْ يَدِي، ثُمَّ قَالَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؛ فَهُوَ كَافِرٌ).

أثر صحيح

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (ج ١ ص ٣٨٢)، والخلال في «السنة» (ج ٥

ص ٣١)، والطبري في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٤٥-مُسْنَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ) من طريق

(١) مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) واحدة الخوخ والخوخة: كوة في البيت تؤدي إليه الضوء، والخوخة مخترق ما بين كل دارين لم ينصب عليها باب، بلغة أهل الحجاز.

انظر: «لسان العرب» لابن منظور (ج ٣ ص ١٤).

(٣) تَنَّرَ: الْجَدَّبَ بِجَفَاءٍ.

انظر: «لسان العرب» لابن منظور (ج ٥ ص ١٩٠).

خالد بن حيان الكِندي، وعُمَر بن خالد الرَّقِّي، كلاهما: عن مَعْقِل بن عُبَيْد الله العَبْسِيِّ به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيِّ قَالَ: (لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ: فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهِمْ؛ يَعْنِي: الْمُرْجئةَ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَوْ قَدْ أَخَذَ النَّاسُ فِي الْخُصُومَاتِ).

أثر صحيح

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (ج ١ ص ٣٨٢)، والخلال في «السنة» (ج ٥ ص ٣١)، والطبري في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٤٥-مسند ابن عباس) من طريق عُمَر بن خالد الرَّقِّي، وخالد بن حيان الكِندي، كلاهما: عن مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيِّ بِهِ.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْأَشْعَثِ قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: (الإِيمَانُ: الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ، وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّفْضِيلُ بِالْعَمَلِ).

أثر صحيح

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (ج ١ ص ٥٨٠) من طريق محمّد بن علي بن الحسن حدّثنا إبراهيم بن الأشعث قال: سمعت الفضيل بن عياض به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٦١٦): (وقد تقدم: أن

جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من

الأعمال الظاهرة ممتنع، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءاً من الإيمان). اهـ

قلت: فالإيمان إذاً ليس هو مجرد تصديق بالقلب، أو اللسان، أو إظهار الإيمان وادّعاءه، بل إنّ للإيمان، لوازم يلزم صاحبه، وشروط، وأركان، ومقتضيات يقتضيها لا يتحقق الإيمان، ولا يصح إلا بها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ١٦٠): (بين الله تعالى: أن الإيمان له لوازم، وله أصداد، موجودة تستلزم ثبوت لوازمه، وانتفاء أصداده). اهـ
وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمته في «فتح المجيد» (ص ٣٥): (قوله: «من شهد أن لا إله إلا الله»؛ أي: من تكلم بها عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها، باطنياً، وظاهراً، فلا بدّ في الشهادتين من: العلم، واليقين، والعمل بمدلولها، كما قال الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

* وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، أما النطق بها من غير معرفة؛ لمعناها، ولا يقين، ولا عمل بما يقتضيه، من نفي الشرك، وإخلاص القول والعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب، والجوارح، فغير نافع بالإجماع). اهـ

* وبين الإمام الطبري رحمته في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٦١): عن مذهب: «المرجئة» في الإيمان، حيث قال: (فيمن كان من قوله: الإيمان قول بلا عمل، وفيمن كان من مذهبه: أن الشرائع ليست من الإيمان، وأن الإيمان: أما هو التصديق بالقول، دون العمل المصدق بوجوبه). اهـ

قلت: فموضوع المعركة: بين أهل السنة، وبين أهل الإرجاء، هذا النوع من

الكفر^(١)، فهم لا يثبتون من الكفر؛ إلا كفر التكذيب، وكفر الجحود!^(٢)

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمته الله: (وأصل الإسلام،

وأساسه: أن ينقاد العبد لله تعالى بالقلب، والأركان مدعناً له بالتوحيد)^(٣). اهـ

وقال العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ رحمته الله: (ومجرد التلفظ:

بالشهادتين، لا يكفي في الإسلام، بدون العمل: بمعناها، واعتقاده: إجماعاً)^(٤). اهـ

قلت: وهذا يدل على أن العبد، لم يكن مؤمناً إلا بما اجتمع فيه هذه الثلاثة

الأشياء، وهي: التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح.^(٥)

فَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ الْخُرَاعِيِّ رحمته الله قَالَ: (قَالَ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ

عِيَّاشٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ؛ الإِيمَانُ:

المَعْرِفَةُ، وَالْإِقْرَارُ، وَالْعَمَلُ).

(١) وإن حوصروا، وألزموا، وألقموا حجراً بكثرة الحجج في ثبوت هذا النوع من الكفر، حَرَفُوا النُّصُوصَ لأجله، والله المستعان.

(٢) وانظر: «الفتاوى» لابن تيمية (ج ٧ ص ٣٢٧)، و(ج ١٢ ص ١٨)، و«منهاج السنة» له (ج ٥ ص ٢٥١)، و«مدارج السالكين» لابن القيم (ج ١ ص ٣٦٧)، و«طريق الهجرتين» له (ص ٣٩٥)، و«الفصل في المِلَل والنحل» لابن حزم (ج ٢ ص ٢١٥ و ٢٣٨).

(٣) «مجموع الرسائل والمسائل النجدية» (ج ٤ ص ٤٢٠).

(٤) «فتاوى الأئمة النجدية» (ج ١ ص ٩٧).

(٥) وانظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (ج ٤ ص ٧٠٣).

أثر صحيح

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (١٣٦٨)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٦٤٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٠٩٦)، والخلال في «السنة» (١٠٠٦)، و(١٢٤٩)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٦٨) من طريق أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبو سلمة الخُزاعيُّ به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٦٢): (والمرجئة: وإن قالوا، إن الإيمان يتضمن الإسلام، فهم يقولون: الإيمان هو: تصديق القلب واللسان.

وأما الجهمية: فيجعلونه تصديق القلب.

* فلا تكون الشهادتان، ولا الصلاة، ولا الزكاة، ولا غيرهن من الإيمان.

وقد تقدم ما بيّنه الله تعالى، ورسوله ﷺ: من أن الإسلام داخل في الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يكون مسلماً، كما أن الإيمان داخل في الإحسان، فلا يكون مُحسناً حتى يكون مؤمناً). اهـ

قلت: فلا بدّ إذاً من التّفصيل في تعريف الإيمان في اللّغة، ولا يكفي القول فيه التّصديق المُجمل.

* والحقيقة، فإن مال مقولة: «عبيد الجابري» في: «الإيمان» على هذه الطريقة، قاضٍ، بإخراج العمل عن حقيقة الإيمان الشرعي، والمصير إلى مذهب: «المرجئة» في أصل مذهبهم الفاسد.

قلت: فليس الإيمان عند أهل السنة: مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ^(١)، كما عند أهل البدع:

من: «المرجئة» بجميع فرقهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٤ ص ١٤١): (والكرامية:

توافق؛ «المرجئة» و«الجهمية» في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان، بل يقولون: هو مؤمن حقاً، لمن أظهر الإيمان). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ١٤٣): (وعند:

«الجهمية» إذا كان العلم في قلبه، فهو كامل الإيمان، إيمانه: كإيمان النبيين، ولو قال، وعمل ماذا عسى أن يقول ويعمل، ولا يتصور عندهم: أن ينتفي عنه الإيمان؛ إلا إذا زال ذلك العلم قلبه). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٥١٠): (قالت:

الخوارج، والمعتزلة؛ الطّاعات كلّها من الإيمان، فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمان؛ فذهب سائرهم، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان.

* وقالت: المرجئة، والجهمية؛ ليس الإيمان إلا شيئاً واحداً، لا يتبعض، أما

مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ؛ كقول: «الجهمية»، أو تصديق القلب واللسان؛ كقول:

«المرجئة» قالوا: لأننا إذا أدخلنا فيه الأعمال صارت جزءاً منه، فإذا ذهبت، ذهب

(١) فالتصديق، لا يصح؛ إلا بالفعل.

وانظر: «الصلاة» لابن القيم (ص ٧١).

بعضه، فيلزم إخراج ذي الكبيرة من الإيمان، وهو قول: «المعتزلة»، و«الخوارج». اهـ.

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْجَرَّاحِ الْجَوْزَجَانِيِّ؛ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْنَا وَإِلَيْكَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، وَسَلَّمَكَ وَإِيَّانَا مِنْ كُلِّ سُوءٍ بِرَحْمَتِهِ «وَأْتَفَقَا مِنْ هَاهُنَا»: أَتَانِي كِتَابُكَ تَذَكُّرٌ فِيهِ مَا يُذَكِّرُ مِنْ احتِجَاجِ مَنْ احتَجَّجَ مِنَ المُرْجِئَةِ، وَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ الخُصُومَةَ فِي الدِّينِ لَيْسَتْ مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَنَّ تَأْوِيلَ مَنْ تَأَوَّلَ القُرْآنَ بِلا سُنَّةٍ تَدُلُّ عَلَيَّ مَعْنَاهَا، أَوْ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ أَثَرٍ، «قَالَ المَرْوِذِيُّ: أَوْ أَثَرٍ عَنِ أَصْحَابِ الرُّسُولِ ﷺ»، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ عَنِ أَصْحَابِهِ، فَهُمْ شَاهَدُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَشَهِدُوا تَنْزِيلَهُ، وَمَا قَصَّهُ لَهُ القُرْآنُ، وَمَا عُنِيَ بِهِ، وَمَا أَرَادَ بِهِ، وَخَاصُّهُ هُوَ أَوْ عَامٌّ، فَأَمَّا مَنْ تَأَوَّلَهُ عَلَيَّ ظَاهِرًا بِلا دَلَالَةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلا أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَهَذَا تَأْوِيلُ أَهْلِ البِدْعِ، لِأَنَّ الآيَةَ قَدْ تَكُونُ خَاصَّةً، وَيَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمًا عَامًّا، وَيَكُونُ ظَاهِرُهَا عَلَيَّ العُمُومِ، فَإِنَّمَا قُصِدَتْ لِشَيْءٍ بَعِيْنِهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَعْبُورُ عَنِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا أَرَادَ وَأَصْحَابُهُ ﷺ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنَّا لِمُشَاهَدَتِهِمُ الْأَمْرَ).

أثر صحيح

أخرجه الخلال في «السنة» (ج ٥ ص ٢٣) من طريق عبد الله بن عبيد الطرسوسي

قال: ثنا محمد بن حاتم المروزي قال: ثنا أبو عبد الرحيم محمد بن أحمد بن الجراح

قال: كتب إلي أحمد بن حنبل فذكره.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وذكره ابن تيمية في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٣٩٠).

* والمرجئة العصرية: زعمت أن معنى: الإيمان: هو التصديق بالإجماع، وتردّ

وتبطل كل قولٍ يعارض هذا التعريف.

ولماذا تذهب: «المرجئة» إلى هذا التعريف؛ لكي نقول: لا كفر، إلا بجُحود،

وتكذيب، واعتقاد.

* لذلك تارك «جنس العمل»: لا يكفر عند: «المرجئة العصرية»! (١) (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٢٨٨): (مثال ذلك: أن

«المرجئة» لما عدلوا عن معرفة كلام الله تعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم: أخذوا يتكلمون في

مسمى: «الإيمان»، و «الإسلام»، وغيرهما؛ بطرق ابتدعوها، مثل: أن يقولوا: الإيمان

في اللغة: هو التصديق، والرسول صلى الله عليه وسلم: إنما خاطب الناس بلُغة العرب، لم يغيرها؛

فيكون مراده بالإيمان: التصديق، ثم قالوا: والتصديق، إنما يكون بالقلب، واللسان،

أو بالقلب؛ فالأعمال ليست من الإيمان). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٥٤٨): (وهذه من

عقائد: «المرجئة»، وأقوالهم؛ كأصحاب: «بشر المرسي»، الذين يقولون: بأنّ

(١) والمرجئة العصرية: تدافع عن عقيدتها الإرجائية، وأن الإيمان: هو التصديق القلبي؛ كما صرح: «ربيع

المدخلي»، و«عبيد الجابري».

(٢) لذلك تأتي: «المرجئة العصرية»، بمثل: هذه التعاريف المتناقضة، لتقرر الإيمان على حسب عقيدتها.

الإيمان: هو التصديق؛ لأن الإيمان في اللغة: هو التصديق، وما ليس بتصديق، فليس بإيمان، ويزعم أن التصديق: يكون بالقلب، وباللسان جميعاً). اهـ

قلت: فعند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته تعريف: «المرجئة الخامسة»؛ أن

الإيمان: هو مجرد التصديق.^(١)

قلت: فهذا خداع فاضح، ومكر واضح، لدفع ما وقعت فيه «المرجئة العصرية»

من إدانات وإلزامات بدعية خطيرة.

وقال الإمام محمد بن نصر المروزي رحمته في «تعظيم قدر الصلاة» (ج ١

ص ٣٩٢): (وقد وهمت في تفسيره؛ يعني: «الإيمان»، فتأولوه على غير تأويله، قلة

معرفة منهم: بلسان العرب، وعور كلام النبي ﷺ). اهـ

قلت: و«عبيد الجابري» هذا أخذ ألفاظ السلف، وخلطها بعقيدة: «المرجئة»،

فجاء بالعجائب، والمتناقضات، بل كذب على عقيدة السلف في الإيمان، وذلك

ليس: ل«عبيد الجابري»؛ أي: إمام في شرحه: «للإيمان»، فوقع في الباطل، ولا بد.^(٢)

فَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمته قَالَ: (كُلُّ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ فِي الدِّينِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ

هَذِهِ الْأَهْوَاءِ، لَيْسَ فِيهِ إِمَامٌ مُتَقَدِّمٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ، فَقَدْ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ

حَدَثًا).

(١) وليس لهم؛ أي: حجة في هذا التعريف الباطل، لا من قريب؛ ولا من بعيد من كلام لغة العرب.

(٢) وانظر: «الأدب الشرعية» لابن مفلح (ج ٢ ص ٦٠)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص ١٨٧)،

و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ٢١ ص ٢٩١).

أثر صحيح

أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (ج ٢ ص ٣٣٥) من طريق سهل بن نعيم

قال: قال لي محمد بن إدريس الشافعي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

* فَمَنْ أَحَدَثَ حَدَّثًا فِي الْإِسْلَامِ، فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةُ، وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ،

لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٥٤٤): (والمرجئة:

أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان، فمن قصد منهم: إخراج أعمال القلوب أيضًا،

وجعلها: هي التصديق، فهذا ضلال بين، ومن قصد إخراج العمل الظاهر، قيل لهم:

العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٢ ص ٧١): (وكل قول:

يتفرد به المتأخر، ولم يسبقه إليه أحد منهم: فإنه يكون خطأ، كما قال الإمام أحمد:

إياك أن تقول في مسألة ليس لك فيها إمام)^(١). اهـ

عَنْ مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيِّ، قَالَ: (حَجَجْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَى: «عَطَاءِ بْنِ أَبِي

رَبَاحٍ» فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِي، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ: سُورَةَ يُوسُفَ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ؛ هَذَا

الْحَرْفَ: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]، مُخَفَّفَةً؛

(١) وإمام: «عبيد الجابري» في تقريره للإرجاء، هو بمثل: «جهنم بن صفوان»، و«بشر المريسي»، وغيرهما من

أئمة الضلالة، اللهم غفرًا.

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ لَنَا إِلَيْكَ حَاجَةً، فَأَخْلِنَا، فَفَعَلَ، فَأَخْبَرْتُهُ: أَنَّ قَوْمًا قَبَلْنَا قَدْ أَحَدْتُوا، وَتَكَلَّمُوا، وَقَالُوا: إِنَّ الصَّلَاةَ، وَالزَّكَاةَ لَيْسَتَا مِنَ الدِّينِ، فَقَالَ عَطَاءٌ: أَوْلَيْسَ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءً، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البينة: ٥]؛ فَالصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ مِنَ الدِّينِ).

أثر صحيح

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (ج ١ ص ٣٨٢)، والخلال في «السنة» (ج ٥ ص ٣٠) من طريق أحمد بن حنبل قال: ثنا خالد بن حيان الكندي قال: ثنا مَعْقِلُ بن عُبَيْدِ اللهِ العَبْسِيُّ به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَقَالَ الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ رحمته الله فِي «الإيمان» (ج ٩ ص ٢٤٧ و٢٤٨-الحلية): (فَالْمُرْجئةُ، وَالجَهْمِيَّةُ، قِيَاسُهُمَا: قِيَاسٌ وَاحِدٌ: فَإِنَّ «الجَهْمِيَّةَ» زَعَمَتْ: أَنَّ الإِيمَانَ المَعْرِفَةُ، فَحَسِبُ، بِلَا إِفْرَارٍ وَلَا عَمَلٍ، وَ«المُرْجئةُ» زَعَمَتْ: أَنَّهُ قَوْلٌ بِلَا تَصَدِيقِ قَلْبٍ، وَلَا عَمَلٍ؛ فَكِلَاهُمَا: «شِيعَةُ: إبليس»، وَعَلَى زَعْمِهِمْ: «إِبْلِيسُ مُؤْمِنٌ»؛ لِأَنَّهُ عَرَفَ رَبَّهُ سُبْحَانَهُ، وَوَحَدَهُ، حِينَ قَالَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، وَحِينَ قَالَ: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللهُ رَبَّ العَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٨]، وَحِينَ قَالَ

(١) هو أبو الحسن محمد بن أسلم الطوسي: أحواله مشتهرة مشهورة، وشمائله مسطرة مذكورة، كان بالآثار مقتدياً، وعن الآراء مُتَّهِيًا، أعطي بياناً وبلاغة، نقض على المخالفين بتبيانته. انظر: «حلية الأولياء» لأبي نُعَيْمٍ (ج ٩ ص ٢٣٨).

﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]؛ فَأَيُّ: قَوْمٍ أَبِينُ ضَلَالَةً، وَأَظْهَرُ جَهْلًا، وَأَعْظَمُ بَدْعَةً، مِنْ قَوْمٍ يَزْعُمُونَ: أَنَّ إِبْلِيسَ مُؤْمِنٌ!، فَضَلُّوا عَنْ جِهَةِ قِيَاسِهِمْ، يَقِيسُونَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى دِينَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ دِينُهُ، فَمَا عُبِدَتِ الأَوْثَانُ، وَالْأَصْنَامُ؛ إِلاَّ بِالقَائِسِينَ؛ فَاحْذَرُوا: يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ القِيَاسَ عَلَى اللَّهِ فِي دِينِهِ، وَاتَّبِعُوا، وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَإِنَّ دِينَ اللَّهِ تَعَالَى: اسْتِنَانٌ، وَافْتِدَاءٌ، وَاتِّبَاعٌ، لَا قِيَاسٌ، وَابْتِدَاعٌ. اهـ

وقال الإمام الطُّبري رحمه الله في «معالم الدين» (ص ١٩٠): (المعنى: الذي يستحقُّ به؛ اسم: مؤمن بالإطلاق: هو الجامع لمعاني الإيمان، وذلك أداءً لجميع فرائض الله تعالى ذكره: من معرفة، وإقرار، وعمل). اهـ

وقال الإمام الطُّبري رحمه الله في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٤٩): (الإيمان: هو التَّصَدِيقُ: غير أن التَّصَدِيقَ، معنيان: أحدهما؛ قولٌ، والآخرُ: عَمَلٌ). اهـ

وقال الإمام الطُّبري رحمه الله في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٤٩): (فكذلك: القول في الإيمان: إِنَّمَا هو: اسْمٌ للتَّصَدِيقِ، الذي معناه: ما ذكرنا، من الإقرارِ، والعملِ). اهـ

* فالإيمان: هو الأساس، والقاعدة التي تبنى عليها الأعمال؛ فلا عمال؛ إلا بالنية، ولا عمل؛ إلا بالإيمان، ولأن أعظم ما جاء به الوحي، هو الإيمان بالله تعالى، ورسوله ﷺ.

* والإيمان: أصله، التَّصَدِيقُ، والاعتراف، والإقرار بالقلب، ثم تتبعه أعمال القلوب، وأعمال الجوارح.

* فإن الذي قرره أئمة الحديث: أن الإيمان قول وعمل.

(١) قول القلب: وهو التَّصَدِيقُ، والإقرار، والاعتراف.

(٢) وقول اللسان: وهو الذكر، وتلاوة القرآن، وغير ذلك.

(٣) وعمل القلب: كالنية، والإخلاص، والمحبة، والصدق، والتوكل، والرغبة،

والرغبة، وغير ذلك.

(٤) وعمل الجوارح: كالصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، وغير ذلك.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٩ ص ٢٤٦-

الْحِلْيَةُ): (فَإِذَا آمَنَ الْقَلْبُ، وَشَهِدَ اللِّسَانُ: عَمَلَتِ الْجَوَارِحُ، فَأَطَاعَتْ أَمْرَ اللهِ تَعَالَى،

وَعَمَلَتْ بِعَمَلِ الْإِيمَانِ، وَأَدَّتْ حَقَّ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهَا فِي فَرَائِضِهِ، وَأَنْتَهَتْ عَنْ مَحَارِمِ اللهِ

تَعَالَى، إِيْمَانًا، وَتَصَدِيقًا؛ بِمَا فِي الْقَلْبِ، وَنَطَقَ بِهِ اللِّسَانُ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ

مُؤْمِنًا). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٩ ص ٢٤٦-

الْحِلْيَةُ): (تَرُونَ أَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ أَنَّ إِيْمَانَهُ يُعْرَفُ بِالْعَمَلِ، لَا بِالْقَوْلِ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ الْإِيْمَانَ

الَّذِي فِي الْقَلْبِ يَنْفَعُهُ إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ الْإِيْمَانِ؛ فَإِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ الْإِيْمَانِ تَبَيَّنَّ عِلْمُهُ

إِيْمَانِهِ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ). اهـ.

قلت: فلا يتحقق الإيمان: إلا بالأقوال، والأعمال، كما دلَّت على ذلك

النصوص: من الكتاب، والسنة، والآثار.^(١)

(١) وانظر: «مِنحة المَلِكِ الجليل في شرح صحيح مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ» للشَّيْخِ الرَّاجِحِيِّ (ج ١ ص ٥٦ و ٥٧).

وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي ثَوْرٍ رحمته الله قَالَ: (لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا؛ إِلَّا بِمَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ
الثَّلَاثَةِ الْأَشْيَاءِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ بِالثَّلَاثَةِ أَشْيَاءَ، فَكُلُّهُمْ يَشْهَدُ؛ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقُلْنَا بِمَا
اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ: التَّصْدِيقِ بِالْقَلْبِ، وَالْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٍ بِالْجَوَارِحِ).

أثر صحيح

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (١٣٧٠) من طريق أحمد بن جعفر قال: حدثنا
إدريس بن عبد الكريم المقرئ به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٣٨٨)؛ معلقاً على أثر
أبي ثور: (يعني: الإمام أبو ثور رحمته الله، أنه لا يكون مؤمناً؛ إلا إذا التزم بالعمل، مع
الإقرار، وإلا فلو أقر، ولم يلتزم العمل لم يكن مؤمناً).

* وهذا الاحتجاج الذي ذكره: أبو ثور، هو دليل على وجوب الأمرين،
«الإقرار والعمل»، وهو يدل على أن؛ كلا: منهما من الدين، وأنه لا يكون مطيعاً لله
تعالى، ولا مستحقاً للثواب، ولا ممدوحاً، عند الله تعالى، ورسوله صلوات الله عليه، إلا بالأمرين
جميعاً). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رحمته الله قَالَ: (إِنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِالتَّحَلِّيِّ، وَلَا بِالتَّمَنِّيِّ،
إِنَّمَا الْإِيمَانُ مَا وَقَرَ فِي الْقَلْبِ، وَصَدَقَهُ الْعَمَلُ).

أثر صحيح

أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (٩٣)، وفي «المصنف» (ج ١١ ص ٢٢)،
(ج ١٣ ص ٥٠٤)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» (١٤٨٨)، وابن المبارك في

«الزُّهد» (١٥٦٥)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٠٩٣)، و(١٠٩٤)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (٥٦)، وابن أبي عاصم في «الزُّهد» (٣٦٣) من طرق عن الحسن البصري به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وذكره ابن تيمية في «الإيمان الكبير» (ص ٥٥٥).

وقوله: (لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالتَّمَنِّي)؛ يعني: بالكلام.

وقوله: (بِالتَّحَلِّي)؛ يعني: أن يصير حلية ظاهرة له، فيظهره من غير حقيقة من قلبه.

ومعناه: ليس هو ما يظهر من القول، ولا من الحلية الظاهرة.

* ولكن ما وَقَرَ في القلب، وصدقته الأعمال، فالعمل يصدق: أن في القلب

إيماناً، وإذا لم يكن عمل، كذب أن في قلبه إيماناً، لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم.^(١)

* وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٨ ص ٢٢٩)؛ أن

جَهْمًا، جعل الإيمان مُجَرَّد معرفة القلب، كما سبق.

* وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً في «الإيمان الكبير» (ص ٤٣٠)؛ أن

المرجئة، تقول: أن الصَّلَاةَ، والزَّكَاةَ^(٢): ليستا من الإيمان.

(١) انظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٥٥٥).

(٢) وهذا قول: «عبيد الجابري» تماماً.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «زاد المعاد» (ج ٣ ص ٣٥١): (الإيمان بالله: هو مجموع هذه الخِصَال، من القول والعمل، كما على ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتَّابِعُونَ، وتابِعُوهم كلَّهم). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمته الله في «الصَّلاة» (ص ٥٤): (وها هنا أصلُ آخر: وهو أنَّ حقيقة الإيمانِ مركبةٌ من قولٍ وعملٍ.

* والقول قسمان: قولُ القلب، وهو الاعتقاد.

وقولُ اللِّسان، وهو التكلُّمُ بكلمة الإسلام.

* والعمل قسمان:

(١) عملُ القلب، وهو نيَّته وإخلاصه.

(٢) وعملُ الجوارح). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٦٦٠): (ولهذا فسَّر

النبي صلى الله عليه وسلم: «الإيمان»: في حديث: «وفد عبد القيس»، «بالشَّهادَتَيْنِ»، و«الصَّلاة»، و«الزَّكاة»، و«الصَّوم»). اهـ.

وَعَنِ الإِمَامِ أَبِي نُورٍ رحمته الله قَالَ: (فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بِالإِقْرَارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ التَّصَدِيقُ

مُؤْمِنًا، وَلَا بِالتَّصَدِيقِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الإِقْرَارُ مُؤْمِنًا، حَتَّى يَكُونَ مُصَدِّقًا بِقَلْبِهِ، مُقْرَأًا بِلِسَانِهِ، فَإِذَا كَانَ تَصَدِيقًا بِالقَلْبِ، وَإِقْرَارًا بِاللِّسَانِ، كَانَ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنًا، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يَكُونُ، حَتَّى يَكُونَ مَعَ التَّصَدِيقِ عَمَلٌ، فَيَكُونُ بِهَذِهِ الأَشْيَاءِ إِذَا اجْتَمَعَتْ مُؤْمِنًا).

أثر صحيح

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (١٣٧٠) من طريق أحمد بن جعفر قال: حدثنا إدريس بن عبد الكريم المقرئ به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٤٩) عن أهل الأهواء: (بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقوه عن المتكلمين، من: «الجهمية»، ونحوهم من أهل البدع، فيبقى الظاهر قول السلف، والباطن قول: «الجهمية» الذين هم أفسد الناس مقالة في الإيمان). اهـ

قلت: فيظن من لا يعرف حقيقة الإيمان، مثل: «عبيد الجابري» أن هذا هو مذهب السلف الصالح الذي دل عليه الكتاب والسنة، وهو خلاف ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٦٦): (فالمتأخرون الذين نصروا قول: «جهم» في مسألة الإيمان، يظهرون قول السلف في هذا^(١))، وفي الاستثناء، وفي انتفاء الإيمان الذي في القلب، حيث نفاه القرآن ونحو ذلك، وذلك كله موافق للسلف في مجرد اللفظ، وإلا فقولهم في غاية المباينة: لقول السلف؛ ليس في الأقوال أبعد عن السلف منه). اهـ

قلت: فمن لم يكن متبعا سبيل السلف الصالح، كان متبعا غير سبيلهم، ولا

بد.

(١) وهذا: الذي وقع فيه: «الجابري» تماما

وهذا يدلُّ على أن سبيلهم من الواجبات، فليس لأحد أن يخرج عمَّا أجمعوا

عليه، في مسائل الإيمان، وغيرها.^(١)

وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي ثَوْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (فَأَمَّا الطَّائِفَةُ الَّتِي زَعَمَتْ: أَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ؛ فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعِبَادِ؛ إِذْ قَالَ لَهُمْ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]؛ إِلَّا إِقْرَارًا بِذَلِكَ، أَوْ الْإِقْرَارَ وَالْعَمَلَ؟، فَإِنَّ قَالَتْ: إِنَّ اللَّهَ أَرَادَ الْإِقْرَارَ، وَلَمْ يُرِدِ الْعَمَلَ، فَقَدْ كَفَرَتْ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ مِنَ الْعِبَادِ: أَنْ يُصَلُّوا، وَلَا يُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِنَّ قَالَتْ: أَرَادَ مِنْهُمْ الْإِقْرَارَ وَالْعَمَلَ، قِيلَ: فَإِذَا كَانَ أَرَادَ مِنْهُمْ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، لَمْ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ يَكُونُ مُؤْمِنًا بِأَحَدِهِمَا: دُونَ الْآخَرِ، وَقَدْ أَرَادَهُمَا جَمِيعًا).

أثر صحيح

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (١٣٧٠) من طريق أحمد بن جعفر، وأحمد بن

حمدان، كلاهما: عن إدريس بن عبد الكريم المقرئ به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَعَنِ الْإِمَامِ الْأَوْزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْإِيمَانُ اسْمٌ يَجْمَعُ، كَمَا يَجْمَعُ هَذِهِ اسْمُ الْأَدْيَانِ؛ وَتَصَدِيقُهُ: الْعَمَلُ، فَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ، وَعَرَفَ بِقَلْبِهِ، وَصَدَّقَ ذَلِكَ بِعَمَلِهِ، فَذَلِكَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى، الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَمَنْ قَالَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يَعْرِفْ بِقَلْبِهِ، وَلَمْ يُصَدِّقْ بِعَمَلِهِ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، وَكَانَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ).

(١) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٣٨٥).

أثر صحيح

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (١٣٧١)، وابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (١٠٩٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (ج ٨ ص ٢٥٥)، والخلال في «السنة» (١٠٢٥) من طريق معاوية بن عمرو قال: حدّثنا أبو إسحاق الفزاريُّ به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

قلت: فالله تعالى أراد بالأمرين جميعاً، وهما: الإقرار بجميع ما أمر الله تعالى

به، والعمل بذلك^(١).

فَعَنِ الْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْإِيمَانُ بِاللَّهِ تَعَالَى مَعَ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ مَعَ الْإِيمَانِ، وَلَا يَصْلُحُ هَذَا، إِلَّا مَعَ هَذَا، حَتَّى يُقَدِّمَانَ عَلَى الْخَيْرِ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

أثر صحيح

أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٨٦)، واللائكائي في «الاعتقاد» (١٣٦١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (ج ٣ ص ٣٥٤) من طريق هارون بن إبراهيم البربري قال: سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير به.

(١) فلا يجوز أن يكون بإحدهما مؤمناً، إذا ترك الآخر، لأن الله تعالى أراد بالأمرين جميعاً.

* فلو قال العبد: أُفِرُّ، وَلَا أَعْمَلُ، لم يُطلق له اسم الإيمان.

وفيما بيننا من هذا ما يُكْتَفَى به، ونسأل الله التَّوْفِيقَ.

(٢) وانظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (ج ٤ ص ٧٠٣ و٧٠٤).

قلت: وهذا سنده صحيح.

قلت: فالإيمان والعمل: قرينان، لا يصلح كل واحد منهما، إلا مع صاحبه.^(١)

* وليس بين أهل العلم خلاف في عبد قال: أشهد أن الله تعالى واحد، وأن ما

جاءت به الرسل حق، وأقرّ بجميع الشرائع، ثم قال: ما عقّد قلبي على شيء من هذا،

ولا أصدّق به، أنه ليس بمسلم.^(٢)

فَعَنِ الإِمَامِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا بُدَّ لِهَذَا الدِّينِ مِنْ أَرْبَعٍ: دُخُولٍ فِي دَعْوَةِ

المُؤْمِنِينَ، وَلَا بُدَّ مِنَ الإِيمَانِ، وَتَصَدِيقِ بِاللَّهِ، وَبِالْمُرْسَلِينَ، وَأَوْلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ، وَالْجَنَّةِ

وَالنَّارِ، وَالبُعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا، تُصَدِّقُ بِهِ إِيْمَانَكَ).

أثر حسن

أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٣١٠٨٥)، واللالكائي في «الاعتقاد»

(١٣٦٤)، وابن العديم في «تاريخ حلب» (ج ٩ ص ٣٩٩١) من طريق الفضل بن ذكين

أبي نعيم قال: حدّثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وَعَنْ أَبِي يَحْيَى الأَعْرَجِ قَالَ: قُلْتُ؛ لِحَدِيثِ بِنِ الإِيمَانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مَا التَّفَاقُ؟ قَالَ:

(الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِالإِسْلَامِ، وَلَا يَعْمَلُ بِهِ).

أثر صحيح

(١) وانظر: «اقتضاء العلم العمل» للخطيب (ص ٢٠).

(٢) وانظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (ج ٤ ص ٧٠٢).

أخرجه الطُّبري في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٤٢- مُسند ابن عَبَّاس)، وأحمد في «الإيمان» (٤٧٨)، وعبد الله بن أحمد في «السُّنة» (٧٨٣)، و(٨٠١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (ج ١ ص ٣٨٢) من طريق المُؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن عيسى، ووكيع، عن سفيان الثوري، والأعمش؛ كلاهما: عن ثابت بن أبي المقدام عن أبي يحيى الأعرج به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

قال الإمام الطُّبري رحمته الله في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٤٣): (فمعنى: النفاق؛

إنما هو إظهار المرء بلسانه قولاً، ما هو مُسْتَبْطِنٌ خِلافَهُ). اهـ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٦٣٦)؛ وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي

رحمته الله، قَالَ: أَخْبَرْتُ، أَنَّ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَّاضٍ قَالَ: (وَيَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ

قَرَنَ الْعَمَلَ بِالْإِيمَانِ، وَأَنَّ فَرَائِضَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْإِيمَانِ، قَالُوا: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [محمد: ٢]؛ فَهَذَا مَوْصُولٌ: الْعَمَلُ بِالْإِيمَانِ).

قلت: وهذه الآثار شديدة على: «المرجئة العصرية»، وُحِجَّة عليهم.

قال الإمام الطُّبري رحمته الله في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٤٣): (كان الإيمان:

عندنا، قولاً باللسان؛ بما يَحِقُّن به المرءُ دَمَهُ، وعملاً بالجوارح، بما يستوجب بالعمل

به، حقيقة اسم الإيمان). اهـ.

وقال الإمام الطُّبري رحمته الله في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٦٦): (فإن كان

الإيمان: كما قلت؛ بالإطلاق، إنما هو: المعرفة بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل

بالجوارح، واجتناب الكبائر، وترك الإصرار على الصَّغائر). اهـ.

وقال الإمام الطُّبري رحمه الله في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٨٥): (اسم الإيمان

المُطلق، إنما هو: للمعرفة بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، دون بعض ذلك). اهـ.

* وسئل العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله: من شهد أن لا إله

إلا الله، واعتقد بقلبه، ولكن ترك جميع العمل، هل يكون مسلماً؟.

فأجاب فضيلته: (لا، ما يكون مسلماً حتى يوحد الله بعمله، يوحد الله بخوفه

ورجائه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن أن الله أوجب كذا وحرم كذا. ولا يتصور... ما

يتصور أن الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له.

لا يمكن يتصور أن يقع من أحد... نعم لأن الإيمان يحفزه إلى العمل الإيمان

الصادق... نعم).^(١) اهـ.

وقال العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: عن العمل: (لا، هو جزء، ما هو

بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان قول وعمل وعقيدة؛ أي: تصديق، والإيمان

يتكون من القول والعمل والتصديق؛ عند أهل السنة والجماعة).^(٢) اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٨٤): (وهكذا:

أهل البدع، لا تجد أحداً، ترك بعض السنة، التي يجب التصديق بها، والعمل؛ إلا وقع

في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة، إلا ترك شيئاً من السنة). اهـ.

(١) نقلاً من «التعليق على فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» الشريط الثاني أول الوجه الثاني.

(٢) انظر: «أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان» للسناني (ص ١٤٤).

قلت: فما ابتدع أناس من البدع، إلا تركوا من السنن مثلها، ثم بعد ذلك تقع بينهم العداوة والبغضاء.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾

[المائدة: ١٤].

قلت: ويلزم من قول: «عبيد الجابري» أن الإيمان: هو التصديق، فيلزم أن يكون العبد مسلماً، ولو لم يتكلم بالشهادتين، ولا أتى بشيء من الأعمال الصالحة!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٦٥): (ثم قولكم:

كل مؤمن مسلم، إن كنتم تريدون بالإيمان: تصديق القلب فقط.

* فيلزم أن يكون الرجل مسلماً، ولو لم يتكلم بالشهادتين، ولا أتى بشيء من

الأعمال المأمور بها، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٤٠٢): (فإن

الإيمان: أصله الإيمان الذي في القلب، ولا بد فيه من شيئين:

(١) تصديق بالقلب.

(٢) وإقراره ومعرفته.

* ويقال لهذا: قول القلب، فلا بد فيه من قول القلب وعمله، ثم قول البدن

وعمله.

* ولا بد فيه من عمل القلب، مثل: حب الله تعالى، ورسوله ﷺ، وخشية الله

تعالى، وحب ما يحبه الله تعالى، ورسوله ﷺ، وبغض ما يبغضه الله تعالى، ورسوله

ﷺ، وإخلاص العمل لله تعالى وحده، وتوكل القلب على الله تعالى وحده، وغير

ذلك من أعمال القلوب، التي أوجبها الله تعالى، ورسوله ﷺ، وجعلها من الإيمان). اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٠٥): (ومن هنا يظهر خطأ قول: «جَهْم بن صَفْوَان»، ومن اتبعه، حيث ظنوا: أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٠٧): عن ظنَّ المرجئة: (ظنَّهم: أن الإيمان مجرد تصديق، وعلم فقط، ليس معه عمل، وحال، وحركة، وإرادة، ومحبة، وخشية في القلب، وهذا من أعظم غلط: «المرجئة» مطلقاً). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٠٨): (ظنَّهم: أن كل مَنْ حَكَمَ الشارع، بانه كافر مُخَلَّد في النار، فإنما ذلك لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم، والتصديق، وهذا أمر خالفوا به الحس، والعقل، والشرع). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٠٦): عن قول: «الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه»: (وهذا القول: مع أنه أفسد قول، قيل في «الإيمان»، فقد ذهب إليه كثير من: «أهل الكلام المرجئة».

وقد كَفَر السلف، كـ«وَكَيْع بن الجراح»، و«أحمد بن حنبل»، و«أبي عبيد»،

وغيرهم، من يقول بهذا القول). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٢٤): (من غلط:

«المرجئة» ظنهم أن ما في القلب، من الإيمان، ليس إلا التصديق فقط، دون أعمال القلوب؛ كما تقدم: «جهمية المرجئة»). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ص ٢٩٢): (إن لفظ الإيمان

في اللغة: لم يقابل بالتكذيب؛ كلفظ التصديق؛ فإنه من المعلوم في اللغة: أن كل مخبر، يقال له: صدقت، أو كذبت، ويقال: صدقناه أو كذبناه، ولا يقال: لكل مخبر: آمنّا له، أو كذبناه.

ولا يقال: أنت مؤمن له، أو مكذب له؛ بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ

الكفر، يقال: هو مؤمن، أو كافر، والكفر لا يختص بالتكذيب). اهـ.

قلت: وقد بين شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمته في «شرح العقيدة

الواسطية» (ج ٢ ص ٢٢٩)؛ خطأ عدد من أهل العلم^(١)، الذين قالوا: أن الإيمان في اللغة: هو التصديق.

قال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمته في «شرح العقيدة الواسطية»

(ج ٢ ص ٢٢٩): (ثم إن كلمة: «صدقت» لا تعطي معنى: كلمة «أمنت»، فإن: «أمنت»

تدل على طمأنينة بخبره: أكثر من: «صدقت».

(١) وسوف يأتي تفصيل ذلك في آخر هذا الباب.

ولهذا؛ لو فسّر: «الإيمان»، بـ«الإقرار»، لكان أجود؛ فنقول: الإيمان: الإقرار، ولا إقرار؛ إلا بتصديق، فنقول: أقرّ به، كما نقول: آمن به، وأقرّ لهن كما تقول: آمن له). اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمته الله في «الصلاة» (ص ٥٤): (فأهل السنة: مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده؛ كما لم ينفع إبليس؛ وفرعون وقومه، واليهود، والمشركين: الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول صلى الله عليه وسلم؛ بل ويقرون به سرّاً وجهراً، ويقولون: ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه، ولا نؤمن به). اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمته الله في «الصلاة» (ص ٥٤): (فإنّ الإيمان ليس مجرد التصديق؛ وإنما هو: التصديق المستلزم للطاعة والانقياد. وهكذا الهدى: ليس هو مجرد معرفة الحق وتبينه، بل هو: معرفته المستلزمة لاتباعه، والعمل بموجبه). اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمته الله في «الصلاة» (ص ٥٤): (كما أنّ اعتقاد التصديق؛ وإن سُمّي تصديقاً؛ فليس هو التصديق المستلزم للإيمان، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته). اهـ

قلت: ولذلك نقول: لـ«عبيد الجابري»، فلا تنقل؛ أي: شيء في اللغة، بمثل: ما نقله: مثلاً «الأصمعي»، أو: «الخليل»، أو من قلدهما في اللغة، فإنّ هؤلاء ممكن يخطئون أحياناً في اللغة، ويجتهدون حتى في نقل اللغة ما قبل الإسلام.

* بل ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم، وما سمعوه في دواوين الشعر، وغير ذلك بغير إسناد، وهذا النقل معرض للخطأ بلا شك، وللإجتهاد.

ولذلك ما نقله عدد من أهل اللغة، أن الإيمان هو: التصديق، ليس بالصحيح^(١).

قلت: ولم يعرف عن أهل اللغة جميعهم أنهم قالوا: أن الإيمان في اللغة: هو التصديق.

* فأين الإجماع على أن الإيمان: هو التصديق، بإجماع أهل اللغة قاطبة، بعد نزول القرآن، سيقولون يدل على ذلك، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمصدق لنا.^(٢)

فيقال لهم: من نقل هذا الإجماع، ومن أين يعلم هذا الإجماع، وفي أي: كتاب ذكر هذا الإجماع من كتب السلف، أن الإيمان: هو التصديق، قبل نزول القرآن، وبعد نزول القرآن.^(٣)

* لم يكن ذلك أبلغ من نقل الصحابة رضي الله عنهم، كافة للقرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فالصحابة رضي الله عنهم فيما نقلوه عن العرب أولى.

قلت: ونحن لا حاجة لنا مع بيان الرسول صلى الله عليه وسلم لِمَا بعثه الله تعالى به من القرآن.

(١) فظن: «عبيد الجابري» فيما نقله عن هؤلاء عن العرب أولى من نقل الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) وهذا التعريف: مما تكلم الناس به، بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم، فلا يلتفت إلى هذا التعريف، وسوف يأتي الردّ عن ذلك.

(٣) وأين التواتر الموجود عن العرب القاطبة، قبل نزول القرآن، أنهم لا يعرفون، للإيمان، معنى غير التصديق.

ولما فهمه الصحابة رضي الله عنهم لفظ القرآن، ومعناه صحيح.

قلت: فحصر «عبيد الجابري» الإيمان في: «التصديق»، يلزمه لوازم في غاية الفساد.

فإمّا أن يقول بها، فيتبين بطلان ما هو عليه من الباطل.

وإما أن يتكبر، فيعارض ويخالف مقولته، فيخرب علمه بيده.

ومن هذه اللوازم: الحكم بإسلام «إبليس»، و«فرعون»، و«أبي طالب»،

و«اليهود»، وغيرهم، من الذين أظهروا: «التصديق» ولم يصدر عنهم هذا التكذيب.^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٣٠٧): (والتصديق من

الإيمان، ولا بد أن يكون مع التصديق شيء من حب الله تعالى، وخشية الله تعالى،

وإلا فالتصديق الذي لا يكون معه شيء من ذلك ليس إيماناً البتة، بل هو كتصديق:

«فرعون»، و«اليهود»، و«إبليس»، وهذا هو الذي أنكره السلف على: «الجهمية»). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الصارم المسلول» (ج ٣ ص ٩٦٩): (ألا

ترى أن نفرأ من اليهود: جاؤوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وسألوه عن أشياء، فأخبرهم، فقالوا:

(١) وانظر: «الصارم المسلول على شاتم الرسول» لابن تيمية (ج ٣ ص ٩٦٧ و ٩٦٩)، و«الفتاوى» له (ج ١٨

ص ٢٧٢)، و«الشرعية» للأجري (ج ٢ ص ٦٨٦)، و«فواعد في بيان حقيقة الإيمان» للشيخاني (ص ١٥٣).

نشهد أنك نبي، ولم يتبعوه، وكذلك: «هرقل»^(١)، وغيره، فلم ينفعهم: هذا العلم، وهذا التصديق). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «مفتاح دار السعادة» (ج ١ ص ٣٣٢): (والقلب عليه: واجب، لا يصير مؤمناً؛ إلا بهما جميعاً: واجب المعرفة والعلم، وواجب الحب؛ والانقياد، والاستسلام فكما لا يكون مؤمناً إذا لم يأت: بواجب العلم، والاعتقاد، لا يكون مؤمناً، إذا لم يأت بواجب الحب، والانقياد، والاستسلام، بل إذا ترك هذا الواجب مع علمه ومعرفته به، كان أعظم كفراً، وأبعد عن الإيمان). اهـ.

* فمذهب: «المرجئة» أن الإيمان عقد في القلب فقط، ولا يدخلون العمل في مسماه، ويرون أن مجرد التصديق هو الإيمان!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣٢٦): (فإن قيل: هذا يقدح في العلم باللغة قبل نزول القرآن، قيل: فليكن؛ ونحن لا حاجة بنا مع بيان الرسول ﷺ لِمَا بعثه الله تعالى به من القرآن؛ أن نعرف اللغة: قبل نزول القرآن، والقرآن نزل بلغة قريش، والذين خوطبوا به كانوا عرباً، وقد فهموا ما أريد به: وهم الصحابة رضي الله عنهم، ثم الصحابة بلَّغوا لفظ القرآن، ومعناه: إلى التابعين حتى انتهى إلينا، فلم يبق بنا حاجة إلى أن تتواتر عندنا تلك اللغة من غير طريق تواتر القرآن، لكن لما تواتر القرآن لفظاً ومعنى، وعرفنا أنه نزل بلغتهم؛ عرفنا أنه كان في لغتهم لفظ السماء والأرض،

(١) يشير إلى قصة: «هرقل»، وهي موجودة في: «الجامع الصحيح» للبخاري (٤٠٢)؛ وفيها، أنه قال: (وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ).

والليل والنهار، والشمس والقمر، ونحو ذلك على ما هو معناها في القرآن، وإلا فلو كلفنا نقلاً متواتراً لأحاد هذه الألفاظ من غير القرآن؛ لتعذر علينا ذلك في جميع الألفاظ، لا سيما إذا كان المطلوب: أن جميع العرب كانت تريد باللفظ هذا المعنى، فإن هذا يتعذر العلم به، والعلم بمعاني القرآن ليس موقوفاً على شيء من ذلك؛ بل الصحابة رضي الله عنهم بلَّغوا معاني القرآن، كما بلَّغوا لفظه، ولو قدرنا أن قوماً سمعوا كلاماً أعجمياً، وترجموه لنا بلغتهم؛ لم نحتج إلى معرفة اللغة التي خوطبوا بها أولاً). اهـ

وقال العلامة الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن رحمته الله: (ومجرد الإتيان بلفظ الشهادة، من غير علم بمعناها، ولا عمل بمقتضاها: لا يكون به المكلف مسلماً).^(١) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٦٤٤) عن الإيمان: (إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه إذا ذهب: ذهب عن الكمال، ومنه ما إذا ذهب: ذهب الإيمان بالكلية، وهو القول والاعتقاد). اهـ

وقال العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في «كشف الشبهات» (ص ١٢٦): (لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختلف شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً. فإن عرف التوحيد ولم يعمل به، فهو كافر معاند؛ ك«فرعون»، و«إبليس»، وأمثالهما). اهـ

(١) انظر: «الدر السنية في الأجوبة النجدية» (ج ١ ص ٥٢٢).

(٢) وانظر «التعليق على صحيح مسلم» لشيخنا العثيمين (ص ١٦٩)؛ كتاب: «الإيمان».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «شرح العمدة» (ص ٨٦): (فإذا خلا العبد: عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً... فإن حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل، لا بالقول فقط؛ فمن لم يفعل لله تعالى شيئاً فما دان الله ديناً، ومن لا دين له فهو كافر). اهـ

وقال الحافظ أبو عبيد رحمته الله في «الإيمان» (ص ٦٥): (فلم يجعل الله تعالى للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمناً حقاً، وإن لم يكن هناك عمل، فهو معاند لكتاب الله والسنة). اهـ

* وسئل العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: شهادة أن لا إله إلا الله هي مفتاح دين الإسلام، وأصله الأصيل؛ فهل من نطق بها فقط؛ دخل في دائرة المسلمين؛ دون عمل يذكر؟ وهل الأديان السماوية - غير دين الإسلام الذي جاء به محمد صلوات الله عليه: جاءت بنفس هذا الأصل الأصيل؟.

فأجاب فضيلته: (من نطق بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ حكم بإسلامه باذي ذي بدء، وحقن دمه:

فإن عمل بمقتضاها ظاهراً وباطناً؛ فهذا مسلم حقاً، له البشري في الحياة الدنيا والآخرة.

* وإن عمل بمقتضاها ظاهراً فقط؛ حكم بإسلامه في الظاهر، وعومل معاملة المسلمين، وفي الباطن هو منافق، يتولى الله حسابه.

وأما إذا لم يعمل بمقتضى: «لا إله إلا الله»، واكتفى بمجرد النطق بها، أو عمل بخلافها؛ فإنه يحكم برده، ويعامل معاملة المرتدين.

* وإن عمل بمقتضاها في شيء دون شيء؛ فإنه يُنظر: فإن كان هذا الذي تركه يقتضي تركه الردة؛ فإنه يحكم برده، كمن ترك الصلاة متعمداً، أو صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله. وإن كان هذا الذي تركه لا يقتضي الردة؛ فإنه يُعتبر مؤمناً ناقص الإيمان بحسب ما تركه؛ كأصحاب الذنوب التي هي دون الشرك.

وهذا الحكم التفصيلي جاءت به جميع الشرائع السماوية).^(١) اهـ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٦٣٤)؛ وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي حُرَيْرَةَ، قَالَ: أُخْبِرْتُ، أَنَّ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَّاضٍ قَالَ: (وَاللَّهِ لَا تَكُونُ مُؤْمِنًا؛ حَقًّا، مُسْتَكْمِلَ الإِيمَانِ؛ حَتَّى تُؤَدِّيَ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْكَ، وَتَجْتَنِبَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَتَرْضَى بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ، ثُمَّ تَخَافُ مَعَ هَذَا: أَنْ لَا يَقْبَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْكَ).

* وَوَصَفَ فَضَيْلُ الإِيمَانَ بِأَنَّهُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَقَرَأَ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥]؛ فَقَدْ سَمَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: دِينًا قِيَمَةً: بِالقَوْلِ، وَالْعَمَلِ؛ فَالقَوْلُ: الإِقْرَارُ بِالتَّوْحِيدِ، وَالشَّهَادَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِالْبَلَاغِ.

وَالْعَمَلُ: أَدَاءُ الْفَرَائِضِ وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ، فَالَّذِينَ: التَّصَدِيقُ بِالْعَمَلِ^(٢).

(١) «المتقى» (ج ١ ص ٩).

(٢) وانظر: «الورع» لابن أبي الدنيا (ص ٢٥).

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْأَشْعَثِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الْفَضِيلَ بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: (أَهْلُ
الإِزْجَاءِ يَقُولُونَ: الإِيمَانُ؛ قَوْلٌ لَا عَمَلٌ، وَتَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ: الإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ، بِلَا قَوْلٍ،
وَلَا عَمَلٍ، وَيَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ: الإِيمَانُ: الْمَعْرِفَةُ، وَالْقَوْلُ، وَالْعَمَلُ).

أثر صحيح

أخرجه الطَّبْرِي فِي «تَهذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٦٦٠-مُسْنَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ)، وَعَبْدُ اللَّهِ
بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٦٢٧)، وَ(٧٨٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيِّ
قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْأَشْعَثِ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْفَضِيلَ بْنَ عِيَاضٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «عَدَّةِ الصَّابِرِينَ» (ص ٢٠٦): (الإيمان: قول
وعمل، والقول: قول القلب واللسان، والعمل: عمل القلب والجوارح).

* وَبَيَانَ ذَلِكَ: أَنْ مَنْ عَرَفَ اللَّهُ بِقَلْبِهِ، وَلَمْ يَقَرَّ بِلِسَانِهِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، كَمَا قَالَ
تَعَالَى: عَنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، وَكَمَا قَالَ
تَعَالَى: عَنْ قَوْمِ عَادٍ، وَقَوْمِ صَالِحٍ: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ وَرِزْنٍ
لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٨]،
وَقَالَ مُوسَى لِفِرْعَوْنَ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

* فَهَؤُلَاءِ: حَصَلَ لَهُمْ قَوْلُ الْقَلْبِ: وَهُوَ الْمَعْرِفَةُ وَالْعِلْمُ، وَلَمْ يَكُونُوا بِذَلِكَ
مُؤْمِنِينَ، وَكَذَلِكَ: مَنْ قَالَ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُؤْمِنًا، بَلْ كَانَ مِنَ
الْمُنَافِقِينَ، وَكَذَلِكَ: مَنْ عَرَفَ بِقَلْبِهِ، وَأَقَرَّ بِلِسَانِهِ، لَمْ يَكُنْ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ مُؤْمِنًا، حَتَّى

يأتى بعمل القلب من الحب والبغض، والموالاة والمعاداة، فيحب الله تعالى، ورسوله ﷺ، ويوالى أولياء الله تعالى، ويعادى أعداءه، ويستسلم بقلبه لله وحده، وينقاد لمتابعة رسوله ﷺ وطاعته، والتزام شريعته ظاهراً وباطناً.

* وإذا فعل ذلك لم يكف في كمال إيمانه، حتى يفعل ما أمر به، فهذه الأركان

الأربعة: هي أركان الإيمان، التي قام عليها بناؤه، وهي ترجع إلى علم وعمل). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الرد على الشاذلي» (ص ٢٠٨): (مذهب

الصحابة رضي الله عنهم، وجماهير السلف من التابعين، لهم بإحسان، وعلماء المسلمين: أن

الإيمان قول، وعمل؛ أي: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح). اهـ.

وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمته الله في «فتح المجيد»

(ص ٣٤٨): (فلا ينفع القول، والتصديق، بدون العمل، فلا يصدق الإيمان الشرعي،

على الإنسان؛ إلا باجتماع الثلاثة: التصديق بالقلب وعمله، والقول باللسان، والعمل

بالأركان: وهذا قول: أهل السنة والجماعة، سلفاً وخلفاً). اهـ.

وقال العلامة الشيخ ابن قاسم رحمته الله في «حاشية الدرر المضيئة» (ص ٧١):

(إيماننا معشر السلف: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، فإن من لم

يقر بلسانه مع القدرة، فليس بمؤمن، ومن أقر بلسانه، ولم يعتقد بقلبه، فهو منافق،

وليس بمؤمن، ومن لم يعمل بالقلب والجوارح، فليس بمؤمن، فمذهب السلف: أن

الإيمان قول اللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان). اهـ.

قلت: ف«مرجئة الزمان»، جمعوا بين المتناقضات جهلاً؛ منهم: بحقيقة قول

السلف الأوائل في الإيمان، فوافقوا السلف في الظاهر، فقالوا: الإيمان: قول وعمل،

ثم نقضوا قولهم، فوافقوا: «المرجئة» في حقيقة قولهم^(١)، فقالوا: الإيمان هو التصديق، والعمل شرط كمال في الإيمان، فصححوا: إيمان العبد بدونه، فرجعوا إلى حقيقة قول: «المرجئة» في مسائل الإيمان.

قال العلامة الشيخ ابن باز رحمته الله؛ جواباً لمن سأله عن قول ابن حجر: إن السلف اعتبروا العمل شرط كمال في الإيمان؟.

فقال: (لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان: قول وعمل، وعقيدة؛ أي: تصديق.

ثم سئل: هناك من يقول: بأنه داخل في الإيمان، لكنه شرط كمال؟.

فقال: لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان، هذا قول: «المرجئة»،

المرجئة: يرون الإيمان: قول، وتصديق فقط^(٢). اهـ.

* لذلك: فمن لم يكن في قلبه التصديق، والإقرار، والخوف، والرجاء، لم

يسموه مؤمناً^(٣)، ولا يسمون إبليس مؤمناً بالله، وإن كان مُصَدِّقاً بوجوده وربوبيته،

ولا يسمون فرعون مؤمناً، وإن كان عالماً بأن الله تعالى بعث موساً عليه السلام،

ولا يسمون اليهود مؤمنين بالقرآن، والرسول ﷺ، وكانوا يعرفون أنه حق، كما يعرفون

أبناءهم.

(١) وهو في حقيقة الأمر إنما ينقضه، ويتأوله حتى يصير موافقاً لقول: «المرجئة».

(٢) «مجلة المشكاة» المجلد الثاني، الجزء الثاني (ص ٢٧٩ و ٢٨٠).

(٣) وكذلك: لا تدعن قلوبهم لهذا التصديق، ولم يعملوا بمقتضاه، والإيمان لا بد فيه من الإذعان أيضاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣٢٨): (وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]، قد تكلمنا عليها في غير هذا الموضوع، فإن هذا استدلال بالقرآن، وليس في الآية ما يدل على أن المصدق مرادف للمؤمن، فإن صحة هذا المعنى بأحد اللفظين لا يدل على أنه مرادف للآخر). اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٣٢٩): (أنه لو فُرض: أن الإيمان في اللغة: التصديق؛ فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء، بل بشيء مخصوص، وهو ما أخبر به الرسول ﷺ، وحينئذ، فيكون الإيمان في كلام الشارع أخص من الإيمان في اللغة.

* ومعلوم أن الخاص ينضم إليه قيود لا توجد في جميع العام، كالحَيوان إذا أخذ بعض أنواعه، وهو الإنسان كان فيه المعنى العام، ومعنى اختص به، وذلك المجموع ليس هو المعنى العام.

فالتصديق الذي هو الإيمان؛ أدنى أحواله أن يكون نوعاً من التصديق العام، فلا يكون مطابقاً له في العموم، والخصوص من غير تغيير اللسان، ولا قلبه؛ بل يكون الإيمان في كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص كالإنسان الموصوف بأنه حيوان وأنه ناطق). اهـ

قلت: ولم يصب من قال أن العرب لا يعرفون اللغة، إيماناً غير التصديق، ومن

أين له هذا النفي الذي لا تمكن الإحاطة به، بل هو قول بلا علم.^(١)

(١) ولو صدق به: مع العمل؛ بخلاف مقتضاه، لم يقولوا: هو مؤمن به أيضاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣١٤): (ولا بد في تفسير القرآن والحديث: من أن يعرف ما يدل على مراد الله تعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله تعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم بكلامه.

* وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال، أهل البدع: كان بهذا السبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلام الله تعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك، ويجعلون هذه الدلالة حقيقة، وهذه مجازاً.

* كما أخطأ: «المرجئة» في اسم: «الإيمان»، جعلوا لفظ: «الإيمان» حقيقة في مجرد التصديق، وتناوله للأعمال مجازاً). اهـ

قلت: وقول: «المرجئة العصرية»، أن الإيمان: هو التصديق، فهذا لا ينفعهم، بل هو عليهم، لا لهم، لأن الحقيقة: هي اللفظ الذي يدل بإطلاق قرينة.

وقد تبين أن لفظ الإيمان، حيث أطلق في الكتاب والسنة، دخلت فيه الأعمال، إنما يدعي خروجها منه: «المرجئة العصرية».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣١٥): (ولو قدر أنه أريد بلفظ: «الإيمان»، مجرد: «التصديق»؛ فلم يقع ذلك، إلا مع قرينة... وأيضاً، فليس لفظ: «الإيمان» في دلالته على الأعمال المأمور بها بدون لفظ: «الصلاة»،

و«الصيام»، و«الزكاة»، و«الحج»؛ في دلالة علي: «الصلاة الشرعية»، و«الصيام الشرعي»، و«الحج الشرعي».

* سواء قيل: إن الشارع نقله، أو أراد الحكم دون الاسم، أو أراد الاسم، وتصرف فيه تصرف أهل العرف، أو خاطب بالاسم مُقَيِّدًا، لا مُطْلَقًا. اهـ.
قلت: ومحصل ذلك أن الحقيقة الشرعية، للإيمان ليست هي الحقيقة اللغوية، بل هي أخص منها، بسبب ما انضاف إليها من القيود.

* وهذا يدل على أن العبد لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، فلا بد أن يعمل بموجب ذلك التصديق.

قال تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥].

وقال تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].
قلت: فقد بين الله تعالى أن التصديق الذي لا يكون العبد مؤمنًا، إلا به، هو أن يكون تصديقًا على هذا الوجه، وهذا يبين في القرآن والسنة، من تغيير اللغة، ولا نقل لها.^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٣٠): (بل القرآن والسنة مملوءان؛ بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان، إلا بالعمل مع التصديق.

(١) وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٣٣٢).

* وهذا في القرآن: أكثر بكثير من معنى: «الصلاة»، و«الزكاة»؛ فإن تلك إنما

فسرتها السنة، و«الإيمان»، بَيَّنَّ معناه: الكتاب، والسنة، وإجماع السلف). اهـ

قلت: وعلى لازم: «عبيد الجابري» بقوله: أن الإيمان: هو التصديق، الذي هو

بمعنى المعرفة.

على لازم قوله هذا، أن الكفار في الآخرة: يعرفون ربهم، ويصدقون به، فإن كان

مجرد التصديق، أو مجرد المعرفة: إيماناً، كانوا مؤمنين في الآخرة على الحقيقة.

قال تعالى ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ

جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الملك: ٨-٩].

قلت: ففي الدنيا كذبوا بالله تعالى، وبتنزيل القرآن ظاهراً، وأما في الآخرة،

فعرّفوا ذلك، ظاهراً، وباطناً، واعترفوا بذلك.

قال تعالى ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبَّنَا

قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠].

قلت: فالإيمان في الآخرة لا ينفع، وإنما الثواب على الإيمان في الدنيا.

رغم أن الكفار كانوا في الدنيا مصدقين بالرب سبحانه، ومع هذا لم ينفعهم هذا

التصديق المجرد، أو المعرفة المجردة.

قال تعالى ﴿وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

قلت: حتى فرعون كان في باطنه مُصدِّقاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٥٩): (ونصوص

القرآن في غير موضع تدل على أن الكفار كانوا في الدنيا مصدقين بالرب سبحانه.

حتى فرعون الذي أظهر التكذيب، كان في باطنه مُصدِّقًا، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وكما قال موسى لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] ومع هذا لم يكن مؤمنا). اهـ

* ولما؛ قال تعالى، عن فرعون: ﴿آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠].

قال تعالى: ﴿الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، فوصفه الله تعالى بالمعصية، ولم يصفه بعدم التصديق؛ وبعدم المعرفة، أو العلم في الباطن، كما قال تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦].

قلت: ومن لازم قول: «عبيد الجابري» هذا، أن: «إبليس» من المؤمنين، لأنه مُصدق بالله تعالى، وعارف به، وهو يعلم أنه هو الله تعالى.

* وقد قال تعالى، عن إبليس: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [ص: ٧٣-٧٤].

قلت: فلم يصفه الله تعالى؛ إلا بالإباء والاستكبار، ولم يصفه الله تعالى بعدم التصديق، والمعرفة، وبعدم العلم.

* فالشارع خاطب الصَّحابة رضي الله عنهم بلغة العرب، وهي: اللُّغة التي يعرفوها، وقد جرى عرفهم في اللُّغة: أن يكون في لغتهم التصديق الذي، لا بدَّ معه العمل بموجب ذلك التَّصديق.^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٣٢): (وقد تواتر أنه أراد، بـ«الصلاة»، و«الزكاة»، و«الصيام»، و«الحج» معانيها المعروفة. وأراد بالإيمان ما بيَّنه، بكتابه، وسنة رسوله، من أن العبد لا يكون مؤمناً، إلا به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الأَنْفَال: ٢].

وهذا متواتر في القرآن، والسنن، ومتواتر أيضاً، أنه لم يكن يحكم لأحد بحكم الإيمان، إلا أن يؤدي الفرائض). اهـ

قلت: فلا يجوز إخراج لفظ الإيمان عما دل عليه الكتاب، والسنة، وإجماع السلف، إلى لفظ التصديق: بمجرد عن العمل، والإقرار.^(٢)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٣٥): (وإذا كان الله تعالى: إنما أنزل القرآن بلغة العرب؛ فهي لا تعرف التصديق، والتكذيب، وغيرهما من الأقوال، إلا ما كان معنًى ولفظاً، أو لفظاً، يدل على معنًى).

(١) وهذا يدل على أنه لا يكفي بالتصديق المجرد؛ بل لا أكتفي بتصديق القلب واللسان، فضلاً عن تصديق القلب وحده.

بل لا بدَّ أن يعمل بموجب ذلك التصديق.

وانظر: «الإيمان الكبير» لابن تيمية (ص ٣٣١).

(٢) فنقول: أن الإيمان هو التصديق فقط في اللغة، فهذا باطل.

* ولهذا لم يجعل الله تعالى أحداً مُصدِّقاً، للرسول بمجرد العلم، والتصديق

الذي في قلوبهم، حتى يصدقوهم بألستهم). اهـ.

قلت: فتبين أن: «عبيداً الجابري» يقول أن الإيمان في اللغة، هو التصديق

المجرد، وقد وافق: «الجهمية»، و«الأشاعرة»، و«المرجئة».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٤٦): (ولا ريب:

أن قول الجهمية أفسد من قولهم، من وجوه متعددة، شرعاً، ولغةً، وعقلاً). اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٤٦): (وقول:

«جهم» في الإيمان، قولٌ خارجٌ عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفّروا من

يقول، بقول: «جهم» في الإيمان). اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الإيمان الكبير» (ص ٣٤٧): (قد نفى الله

الإيمان عن من قال بلسانه، وقلبه، إذا لم يعمل، كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا

قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ

وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا

بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمْ

الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٤-١٥]، فنفى الإيمان عن من سوى هؤلاء). اهـ.

قلت: «فالجابري» هذا انتحل ما عند الخلف من اللّي في الألفاظ، والإلحاد،

والتحريف في النصوص، والخروج عن مراد السلف.

* وهذه المخالفة اقتضت مشاققة الرسول ﷺ، فمن شاق لم يتبع، ومن لم يتبع

شناً وحاداً.

فالمرجئة الخامسة: أصّلوا أصولاً فاسدة في مسائل الإيمان، وهؤلاء لهم

نصيب، وحظ، وشبه بالمبتدعة الأولى التي أصلت أصولاً، وبدّعت من خالفها.

* ولذلك وقع لهم من الاشتباه والاضطراب والتناقض في أقوالهم، فهم

يوجبون أقوالاً، ثم ينكرونها إذا رد عليهم، فهم في أمر مريج.^(١)

قلت: وحقيقة الإيمان؛ عند «الأشاعرة»، و«الماتريدية»؛ تنحصر أيضاً في

التَّصَدِيقِ.

فأين نجد تعريف: «المرجئة العصرية» بأن الإيمان هو التَّصَدِيقُ، تجده عند:

«الأشاعرة»، و«الماتريدية».^(٢)

قلت: فلا يظنّ الظانّ اكتفاءه؛ بمجرّد إيمان: ليس معه العمل الصالح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»

(ج ٧ ص ١١٢): (أن ما يقوم بالقلب: من تصديق، وحب الله تعالى، ورسوله صلّى الله عليه وآله،

وتعظيم، لا بدّ أن يظهر على الجوارح، وكذلك بالعكس.

ولهذا يُستدلُّ بانتفاء اللازم الظاهر، على انتفاء الملزوم الباطن). اهـ

قلت: إن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر.

(١) هذه حصيلة الذين فسدت دعوتهم.

(٢) وانظر: «الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية» لأبي عذبة (ص ٤٠)، و«تحفة المريد شرح جوهرة

التوحيد» للييجوري (ص ٣٠)، و«المسايرة» لابن الهمام (١٧٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الإيمان الكبير» (ص ٤٢٤): (ظنهم أن

الإيمان الذي في القلب، يكون تاماً بدون شيء من الأعمال.

* ولهذا يجعلون الأعمال: ثمرة الإيمان ومقتضاه، بمنزلة السبب مع المسبب،

ولا يجعلونها لازمة له.

والتحقيق: أن إيمان القلب التام، يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة،

ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر). اهـ

قلت: والإيمان التام، هو: الصحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٥٥٣): (وهذا تعرف

أن من آمن قلبه، إيماناً جازماً، امتنع أن لا يتكلم بالشهادتين مع القدرة، فعدم

الشهادتين مع القدرة مستلزم انتفاء الإيمان القلبي التام). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٥٦٢): (فإنه يمتنع أن

يكون إيمان تاماً في القلب، بلا قول، ولا عمل ظاهر). اهـ

* يعني: يمتنع أن يكون إيمان صحيح في القلب، بلا قول، أي: بدون

الشهادتين، وبدون عمل صالح.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٥٨٢): (فلا يُتصوّر،

مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تُعدَم الأعمال الظاهرة الواجبة.

بل يلزم من وجود هذا كاملاً، وجود هذا كاملاً، كما يلزم من نقص هذا، نقص

هذا.

* إذ تقدير: إيمان تام في القلب، بلا ظاهر، من قول، وعمل، كتقدير: موجب

تام، بلا موجب، وعلّة تامّة بلا معلولها، وهذا ممتنع). اهـ

* وسئل العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: ما الدليل على

مشروعية شروط شهادة: «لا إله إلا الله»، من العلم، والانقياد، والصدق،

والاخلاص، والمحبة، والقبول، واليقين، وما الحكم فيمن يقولك (تكفي شهادة:

«لا إله إلا الله»؛ بمجرد قولها دون هذه الشروط)؟.

فأجاب فضيلته: (هذا أما أنه مضلل، يريد تضليل الناس، وإما أنه جاهل يقول

ما لا يعلم، ف«لا إله إلا الله» ليست مجرد لفظ، بل لا بد لها من معنى ومقتضى، ليست

مجرد لفظ يقال باللسان، والدليل على ذلك؛ قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ

بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ»^(١)، وقوله ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَيَّ النَّارَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»^(٢)؛ قيدها بهذه القيود، وقول النبي ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ

حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا

بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَيَّ اللَّهُ»^(٣)، إلا بحق: «لا إله إلا الله»، فلم يكتفِ بمجرد قولهم: «لا

إله إلا الله»، إذا لم يلتزموا بحقها، وهو العمل بمقتضاها، ومعرفة معناها، فليست: «لا

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٣) من حديث طارق بن أشيم الأشجعيّ ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١٨٦) من حديث عتبان بن مالك ﷺ.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» بهذا اللفظ (٢١) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

إِلَهَ إِلَّا اللهُ» مجرد لفظ يقال باللسان، ومن هذه الأدلة تؤخذ هذه الشروط التي ذكرها أهل العلم^(١). اهـ

قلت: فهل يقال بعد هذا كله أن من ترك جميع الأعمال أنه ناقص الإيمان، وأنه لا يكفر إلا بالجحود، وترك اعتقاد القلب!^(٢)

* يعني: يمتنع أن يكون إيمان صحيح في القلب، بلا قول؛ أي: بدون الشهادتين، وبدون الأعمال الصالحة الظاهرة.

وقال الإمام الأجرى رحمته الله في «الشرعية» (ص ١١٨): (الإيمان: لا يتم لأحد،

حتى يكون مصدقاً بقلبه، وناطقاً بلسانه، وعاملاً بجوارحه). اهـ

* يعني: لا يصح الإيمان، إلا بالتصديق بالقلب، والنطق باللسان، والعمل

بالجوارح.^(٣)

الذي هو: اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص

بالمعصية.

(١) «مسائل في الإيمان» (ص ٣٨).

(٢) وهذا الاعتقاد الفاسد من «الجابري»؛ هو: توهيم للناس، وتلييس لهم.

(٣) وتصديق القلب: هو الاعتقاد، ويشمل ذلك: أعمال القلوب، كالحب، والخوف، والرجاء، والخشية، والتقوى، واليقين، وغير ذلك.

والنطق باللسان: هو قول اللسان، والكلمة: وأعظمها شهادة: «أن لا إله إلا الله»، و«أن محمداً رسول الله».

وعمل الجوارح: وهو سائر ما تقوم به الأعضاء من الأعمال الصالحة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ١٤ ص ١٢١)؛ في شرح حديث: «وإن في الجسد مضغة»: (فبين ﷺ): أن صلاح القلب، مستلزم لصلاح الجسد، فإذا كان الجسد غير صالح، دل على أن القلب غير صالح، والقلب المؤمن صالح؛ فعلم أن من يتكلم بالإيمان، ولا يعمل به، لا يكون قلبه مؤمناً). اهـ

قلت: فإذا كان الباطن صالحاً، كان الظاهر كذلك، وإذا كان الباطن فاسداً كان الظاهر كذلك فاسداً بحسبه، لأن الإيمان أصله في القلب وهو:

قول القلب: من الإقرار والتصديق والعلم.

وعمل القلب: من الإذعان والانقياد والاستسلام.

* والإيمان المطلوب شرعاً: هو الإيمان الظاهر والباطن، وتلازم عمل

القلب، بعمل الجوارح؛ لأنه لا يصح إيمان العبد بواحد دون الأخرى.

فمن زعم وجود العمل في قلبه دون جوارحه؛ لا يثبت له اسم الإيمان؛ لأن

الأعمال، والأقوال الظاهرة، من لوازم الإيمان التي لا تنفك عنه.^(١)

قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ

وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﷻ وَرَضُوا

عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

(١) وانظر: «الفتاوى» لابن تيمية (ج ١٤ ص ١٢١)، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ج ١ ص ٢١٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ١٤ ص ١٢١): (وأما إذا لم يظهر أثر ذلك لا بقوله، ولا بفعله قط، فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان، وذلك أن الجسد تابع للقلب؛ فلا يستقر شيء في القلب، إلا ظهر موجهه، ومقتضاه على البدن ولو بوجه من الوجوه). اهـ

وقال الإمام ابن رجب رحمته في «جامع العلوم والحكم» (ج ١ ص ٢١٠): (أنَّ صلاحَ حركاتِ العبدِ بجوارحه، واجتنابه المحرّمات، وأتّقاءه للشبهات بحسب صلاح حركة قلبه.

* فإن كان قلبه سليماً، ليس فيه إلا محبة الله تعالى، ومحبة ما يحبه الله، وخشية الله تعالى، وخشية الوقوع فيما يكرهه؛ صلحت حركات الجوارح كلها، ونشأ عن ذلك اجتناب المحرّمات كلها، وتوقى الشبهات حذراً من الوقوع في المحرّمات.

* وإن كان القلب فاسداً، قد استولى عليه أتباع هواه، وطلب ما يحبه، ولو كرهه الله تعالى، فسدت حركات الجوارح كلها، وانبعثت إلى كل المعاصي والمشتبهات بحسب أتباع هوى القلب). اهـ

وقال الإمام ابن رجب رحمته في «جامع العلوم والحكم» (ج ١ ص ٢١٠): (فإن أعمال الجوارح لا تستقيم، إلا باستقامة القلب، ومعنى استقامة القلب: أن يكون ممتلئاً من محبة الله تعالى، ومحبة طاعته، وكرهه معصيته... وحركات الجسد تابعة لحركة القلب وإرادته.

* فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُهُ، وَإِرَادَتُهُ لَلَّهِ تَعَالَى وَحَدَهُ، فَقَدْ صَلَحَ، وَصَلَحَتْ حَرَكَاتُ الْجَسَدِ كُلِّهِ، وَإِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ الْقَلْبِ، وَإِرَادَاتُهُ لِعَبْدٍ لَيْسَ بِاللهِ تَعَالَى، فَسَدَ، وَفَسَدَتْ حَرَكَاتُ الْجَسَدِ، بِحَسَبِ فَسَادِ حَرَكَةِ الْقَلْبِ.

وَمَعْنَى هَذَا: أَنَّ كُلَّ حَرَكَاتِ الْقَلْبِ، وَالْجَوَارِحِ: إِذَا كَانَتْ كُلُّهَا لَلَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ كَمَلَ إِيمَانُ الْعَبْدِ بِذَلِكَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَيَلْزَمُ مِنْ صَلَاحِ حَرَكَاتِ الْقَلْبِ صَلَاحُ حَرَكَاتِ الْجَوَارِحِ؛ فَإِذَا كَانَ الْقَلْبُ صَالِحًا، لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِرَادَةُ اللهِ تَعَالَى، وَإِرَادَةُ مَا يَرِيدُهُ، لَمْ تَتَّبِعْ الْجَوَارِحُ؛ إِلَّا فِيمَا يُرِيدُهُ اللهُ تَعَالَى). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإِيمَانِ الكَبِيرِ» (ص ٣٤٨): (فَفِي الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، مِنْ نَفْيِ الإِيمَانِ عَمَّنْ لَمْ يَأْتِ بِالعَمَلِ، مَوَاضِعَ كَثِيرَةً، كَمَا نَفَى فِيهَا الإِيمَانَ عَنِ المَنَاقِقِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإِيمَانِ الكَبِيرِ» (ص ٣٥٥): (فَالسُّلْفُ يَقُولُونَ: «تَرَكَ الوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةَ، دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ الإِيمَانِ الوَاجِبِ مِنَ الْقَلْبِ»). لَكِنْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ بِزَوَالِ عَمَلِ الْقَلْبِ، الَّذِي هُوَ حُبُّ اللهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَخَشْيَةُ اللهِ تَعَالَى، وَنَحْوِ ذَلِكَ). اهـ.

* فَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ، مِنْ لَوَازِمِ الإِيمَانِ.

قُلْتُ: وَالْأَدَهَى مِنْ ذَلِكَ، وَالْأَمْرُ بِتَأَثُرِ بَتَلِكِ الفِكْرَةِ السَّادِجَةِ، دَعَاةَ بَزْعَمِهِمْ يَدْعُونَ إِلَى: «أَصُولِ الدَّعْوَةِ السُّلْفِيَّةِ»، فَتَرَاهُمْ مَعَ الأَسْفِ يَتَمَسَّكُونَ بِهَذَا المَعْتَقَدِ البَاطِلِ فِي الإِرْجَاءِ، وَيَتَكَلَّفُونَ التَّنْقِيبَ عَنِ أدْلَةِ لَهُ، بِتَعَسُّفٍ، وَتَكْلُفٍ، وَلِيَّيْ لَأَعْنَاقِ النُّصُوصِ، وَإِخْضَاعِهَا، لِتَوَافِقِ ذَلِكَ المَعْتَقَدِ البَاطِلِ.

* وجَرَّهم ذلك للتدليس، بنقل بعض العبارات الموهمة من علماء ربانيين، عُرِفُوا بصفاء المنهج، وصحة المعتقد، لِيَمَعنُوا في التضليل، ويوغلُوا في التلبس، فيكتب عليهم وزرها، ووزرٌ من اعتقدها، وعمل بمقتضاها إلى يوم القيامة.

وهذا القسم: انطلق في دعوته، بلا منهج واضح، ولا تصور اعتقادي متكامل، فلم يتناول الأمور بالتأصيل العلمي، والنظر إلى النصوص مجتمعة.

* بل سلك في ذلك مسلكاً عقيماً من مسالك أهل البدع والأهواء، فتشابهت عليه نصوص الكتاب والسنة، كما تشابهت على أهل البدع والأهواء، بل تشابهت عليه عبارات العلماء.

فواجه الخوارج: بزعمه، بأصول، وقواعد فاسدة، لا يملك ردّها، إلا بجهل بالغ في: «مسائل الإيمان»، فهرب بزعمه من بدعة الخوارج، ليقع في بدعة: «الإرجاء».

وأخذ يُسند هذا الواقع المنحرف إلى أهل السنة، جهلاً منه، ويؤصله بقواعد بدعية، فاحيا بدعة مذهب المرجئة.

قلت: فمن أخطأ الدليل ضلَّ السبيل، ذلك لأن المبتدع غير متبع، في تحرير المسائل العلمية وتحقيقها.^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «التفسير الكبير» (ج ١ ص ١٦٣): (وذلك أنّ عمدته في الباطل، لا على ما تلقاه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، بل على ما رآه، أو ذاقه، ثم إن

(١) فما امتحن الإسلام بمنحة أعظم من محنة هؤلاء الأعداء.

وجد السنة، توافقه، وإلا لم يبال بذلك، فإذا وجدها تخالفه: أعرض عنها، تفويضاً، أو حرفها تأويلاً، فهذا هو الفرقان بين المؤمن السني، والمنافق البدعي). اهـ.

قلت: فبثوا فيهم عداوة السنة وأهلها بالتدريج، فردوهم على أعقابهم خاسرين.

* فالجابري: هذا تترس، وراء مذهب السلف في الإيمان، وخلط الحابل بالنابل، وجاء بإفكٍ عظيم.

وأنه ليس على مذهب أهل السنة، لما جاء فيه من عقائد باطلة، وتقريره مذهب المرجئة.

* والحقيقة أن هذا نوع من الهوى الذي يردي بصاحبه، لأنه شبيه بالكلب الذي لا يترك عرقاً، ولا مفصلاً، إلا دخله.

ولهذا نقول: «المرجئة العصرية»، أن دعوتكم، واعتقادكم، يدعوا إلى: «الإرجاء»، وغيره من الاعتقادات الباطلة.

قلت: فينبغي أن لا تنفروا من ردودنا عليكم؛ بمثل: نفور الوحوش، كيف؛ وهي مسطرة في دروسكم، وكتبكم، والكل يقرؤها، وتحت انظار الناس.

* ولذلك من تدبر ردود^(١) الإمام ابن تيمية، والإمام ابن القيم، والعلامة ابن باز، وغيرهم، في مسألة الإيمان، على المرجئة، إنما يعنون بكلامهم على هؤلاء أيضاً.

قلت: وليعلم طالب الحجة: أن الله تعالى مع الذين اتقوا، والذين هم يحسنون.

(١) فهذه الردود، منصرفة لهم أيضاً، لأن فكرة الإرجاء واحده قديماً وحديثاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «درء تعارض العقل والنقل» (ج ١ ص ٣٣٥): (جعلوا هذا علماً مقولاً، وديناً مقبولاً، يردُّون به نصوص الكتاب والسنة... سببه الكسل في طلب الحجج، أو معرفة الحق بالرجال، لم يكن بنا حاجة إلى كشف هذه المقالات، والتحريفات، والتأويلات الفاسدة). اهـ

قلت: فالمعركة محتدمة، ومخازي القوم، وتحريفاتهم كثيرة في العلم، والعاقبة للتقوى، وما توفيقي إلا بالله. ^(١)

* فانتحلوا لاتباعهم الفكر الإرجائي منهجاً، وضحكوا عليهم، بقولهم: هذا هو مذهب السلف، فغروهم بهذا حتى أصبح بعد مدة يسيرة الإلحاد في الاعتقاد شائعاً في مذهبهم، مثل: تحريفهم للأسماء والصفات، وتحريفهم في مسائل الإيمان، وغير ذلك، فزرعوا شراً عظيماً في الشباب السطحي، فالله المشتكى من غربة الإسلام في هذا الزمان. ^(٢)

قال الإمام الأجرى رحمته الله في «الشريعة» (ج ٢ ص ٥٥٦): (لا يصح الدين: إلا بالتصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، مثل: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وما أشبه ذلك). اهـ

(١) فتغلل الفكر الإرجائي في: «أتباع المرجئة العصرية» حتى أصبح شعاراً ودياراً، والمذهب المرتضى عندهم.

(٢) فهذا الإرجاء، ليس شعاراً للإسلام، وإنما هو من البدع المحدثه في الإسلام، التي ضحك بها المرجئيون على أتباعهم السذج في البلدان الإسلامية.

فجعلوا هذه البدعة الشنيعة من مذهب السلف، والسنة الحقيقية تركوها ظهرياً.

وقال الحافظ البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (ج ١ ص ١١): (لن يكون الدين في

محل القبول والرضا، إلا بانضمام التصديق إلى العمل). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٣٣٤): (فلا إيمان:

إلا بعمل، ولا عمل إلا بعقد). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «شرح العمدة» (ج ٢ ص ٨٢): (حقيقة

الدين: هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل، لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله

تعالى شيئاً، فما دان لله تعالى ديناً، ومن لا دين له، فهو كافر). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في «الفوائد» (ص ١٢٤): (الإيمان له ظاهر وباطن،

وظاهره: قول اللسان، وعمل الجوارح، وباطنه: تصديق القلب، وانقياده،

ومحبته). اهـ.

وَعَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (أَمَّا؛ مَا ذَكَرْتَ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّمَا الإِيمَانُ:

قَوْلٌ»، هَذَا قَوْلٌ: «أَهْلِ الإِرْجَاءِ»، وَهُوَ قَوْلٌ مُحَدَّثٌ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَلْفُنَا، وَمَنْ نَقْتَدِي

بِهِ).

أثر حسن

أخرجه الخلال في «السنة» (١١٠١) من طريق محمد بن المنذر بن عبد العزيز

قال: ثنا أحمد بن الحسن الترمذي، قال: أملى علينا أبو عبد الله فذكره.

قلت: وهذا سنده حسن.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الْفَرَّاءِ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عُيَيْنَةَ؛ عَنِ الإِرْجَاءِ، فَقَالَ:

(الإِرْجَاءُ، عَلَى وَجْهَيْنِ: قَوْمٌ أَرْجَوْا أَمْرَ عَلِيٍّ، وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فَقَدْ مَضَى أَوْلِيكَ، فَأَمَّا:

الْمُرْجِئَةُ: الْيَوْمَ، فَهَمُّ: قَوْمٌ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ، بِلَا عَمَلٍ، فَلَا تُجَالِسُوهُمْ، وَلَا تَوَاكَلُوهُمْ، وَلَا تُشَارِبُوهُمْ، وَلَا تُصَلُّوا مَعَهُمْ، وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ).

أثر صحيح

أخرجه الطَّبْرِي فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٦٥٩-مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الرَّازِي قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُوسَى الرَّازِي بِهِ.
قلت: وهذا سنده صحيح.

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَتِ الْأُمَّةُ السُّنَّةَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ إِلَّا مَنْ دَفَعَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْخَوَارِجِ، وَمَا يُشْبِهُهُمْ، فَقَدْ رَأَيْتَ إِلَى مَا قَدْ خَرَجُوا).

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ: أَنَّ الْإِيمَانَ الْإِقْرَارُ؛ فَمَا يَقُولُ: فِي الْمَعْرِفَةِ؟، هَلْ: يَحْتَاجُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعَ الْإِقْرَارِ؟ وَهَلْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُصَدِّقًا بِمَا أَقْرَأَ؟، وَهَلْ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّقًا بِمَا عَرَفَ؟، فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَحْتَاجُ: إِلَى الْمَعْرِفَةِ، مَعَ الْإِقْرَارِ؛ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ شَيْئَيْنِ، وَإِنْ زَعَمَ: أَنَّهُ يَحْتَاجُ: أَنْ يَكُونَ مُقْرَأً، وَمُصَدِّقًا بِمَا عَرَفَ؛ فَهُوَ: مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، فَإِنْ جَحَدَ، وَقَالَ: لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، وَالتَّصَدِيقِ؛ فَقَدْ قَالَ قَوْلًا عَظِيمًا، فَكَذَلِكَ الْعَمَلُ مَعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ).

أثر صحيح

أخرجه الخَلَّال فِي «السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٢٤ و ٢٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّرْسُوسِيِّ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ الْمَرْزُوقِيِّ قَالَ: ثنا أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْجِرَاحِيِّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَذَكَرَهُ.

قلت: وهذا سنده صحيح.

* فالأئمة؛ مثل: أحمد، وغيره، فقد عَرَفُوا باطل مذهب: «المرجئة» في الإيمان،

وهو أن الإيمان: لا يذهب بعضه، ويبقى بعضه، فلا يكون؛ إلا شيئاً واحداً.

* لذلك الإمام أحمد رحمته ذكر أنه لا بدّ في الإيمان: من المعرفة، والتّصديق،

والإقرار، والإذعان، الذي هو الانقياد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٧ ص ٣٩٣ و ٣٩٤):

(وأحمد، وأبو ثور، وغيرهما؛ من الأئمة: كانوا قد عرفوا؛ أصل قول: «المرجئة»،

وهو أن الإيمان: لا يذهب بعضه، ويبقى بعضه، فلا يكون إلا شيئاً واحداً، فلا يكون

ذا عدد: اثنين، أو ثلاثة؛ فإنه إذا كان له عدد؛ أمكن ذهاب بعضه، وبقاء بعضه، بل لا

يكون إلا شيئاً واحداً.

* ولهذا؛ قالت الجهمية: إنه شيء واحد في القلب، وقالت الكرامية: إنه شيء

واحد على اللسان^(١)، كل ذلك: فراراً من تبعض الإيمان، وتعدده... وأحمد ذكر أنه:

لا بدّ من المعرفة، والتّصديق، مع الإقرار، وقال: إن من جَحَدَ المعرفة، والتّصديق؛

فقد قال: قولاً عظيماً). اهـ.

وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيِّ قَالَ: (قَدِمَ عَلَيْنَا: «سَالِمُ الْأَفْطُسُ» بِالْإِزْجَاءِ،

فَعَرَضَهُ، فَنَفَرَ مِنْهُ أَصْحَابُنَا نَفَارًا شَدِيدًا، وَكَانَ أَشَدَّهُمْ: نَفَارًا: «مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ»،

(١) قال الإمام ابن القيم رحمته في «إغاثة اللهفان» (ج ٢ ص ١٦٥): (وأصل كل فتنة؛ إنما هو: من تقديم الرأي:

على الشرع، والهوى: على العقل). اهـ.

وَ«عَبْدُ الكَرِيمِ بِنُ مَالِكِ البَجَزَرِيُّ»، فَأَمَّا: عَبْدُ الكَرِيمِ؛ فَإِنَّهُ عَاهَدَ اللهُ تَعَالَى؛ أَلَّا يُؤْوِيَهُ وَإِيَّاهُ سَقْفُ بَيْتٍ، إِلَّا المَسْجِدَ).

أثر صحيح

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (ج ١ ص ٣٨٢)، والخلال في «السنة» (ج ٥ ص ٢٩ و ٣٠)، والطبري في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٤٥-مُسند ابن عَبَّاس) من طريق خالد بن حيان الكِنْدِي، وعمر بن خالد الرَّقِّي؛ كلاهما: عن مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ العَبْسِيِّ به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وذكر ابن تيمية في «الإيمان الكبير» (ص ١٩٢).

وقال الإمام الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٤٨): (وكذلك كُلُّ مَنْ قامت عليه حُجَّةُ اللهُ تَعَالَى: بوَحْدَانِيَّتِهِ، وشَرَائِعِهِ، فإنه غير خارج، مع قيام الحُجَّةِ عليه بها، من الإيمان، أو الكفر). اهـ

وَبَوَّبَ الإمام الخلال في «السنة» (ج ٥ ص ١٩)؛ جامع: الإيمان، والتسليم، والتمسك؛ بما روي عن النَّبِيِّ ﷺ في ذلك، وما قال الله عزَّ وجلَّ: في كتابه ممَّا عليهم فيه مِنَ الحُجَّةِ.

قلت: وقد أخطأ عدد من أهل العلم؛ حيثُ جَعَلُوا؛ الإيمان: هو التَّصْدِيقُ على ظاهر اللُّغَةِ، فلا تغرَّ.

قال الإمام ابنُ بطةٍ رحمته في «الإبانة الصُّغرى» (ص ٢٤٩)؛ إذ قال: (الإيمان:

اسمٌ، ومعناه التَّصْدِيقُ^(١))، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، يريد: بِمُصَدِّقٍ لَنَا. اهـ.

وقال الإمام محمد بن نصر المروزي رحمته في «تعظيم قدر الصَّلَاة» (ج ٢

ص ٦٩٥): (قالوا: والإيمان في اللُّغة: هو التَّصْدِيقُ)^(٢). اهـ.

وقال الرَّايزي اللُّغوي رحمته في «مُختار الصَّحاح» (ص ١١): (الإيمان:

التَّصْدِيقُ). اهـ.

وقال الخليل اللُّغوي رحمته في «العين» (ج ١ ص ١٠٨): (والإيمان: التَّصْدِيقُ

نفسه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بِمُصَدِّقٍ. اهـ.

وقال الجُّرجاني اللُّغوي رحمته في «التَّعْرِيفَات» (ص ٦٠): (الإيمان: في اللُّغة؛

التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ)^(٣). اهـ.

(١) وإن قال الإمام ابنُ بطةٍ رحمته: أنه التَّصْدِيقُ، فلا يعني به ما قصده: «المرجئة» وغيرهم، ممَّن يجعلون الإيمان، هو: التَّصْدِيقُ، ويحصرُون الإيمان فيه، فانتبه.

لكن قوله أن الإيمان: هو التَّصْدِيقُ، فيه نظر.

* ولهذا صرَّح الإمام ابنُ بطةٍ رحمته في «الإبانة الصُّغرى» (ص ٢٤٩)؛ بأنَّ هذا التَّصْدِيقُ، لا بدَّ أن يجتمع فيه ثلاثة

أركان، حيث قال: (والتصديق بذلك: قولٌ باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان). اهـ.

(٢) وقد وضح الإمام المروزي مراده من التَّصْدِيقُ، فهذا ليس فيه موافقة لـ«عبيد الجابري» فتنبه.

(٣) وهذه اجتهادات من أهل اللُّغة، كلُّها فيها نظر، لأنه لم يثبت ذلك في لغة العرب، كما سبق ذلك، وفي الحقيقة: أن

كلَّ واحد يقلد الثاني في، أن الإيمان: هو التَّصْدِيقُ، فأول من قلده هو: «الخليل» في كتابه «العين» (ج ١ ص ١٠٨).

وقال الجوهرِيُّ اللُّغوي حَمَلَهُ فِي «الصَّحاح» (ج ٥ ص ٢٠٧١): (والإيمان:

التَّصَدِيق). اهـ.

وقال ابنُ الأثير اللُّغوي حَمَلَهُ فِي «النَّهْية فِي غريب الحديث» (ج ١ ص ١٧٣):

(الإيمان: التَّصَدِيق). اهـ.

قلت: فَعُرِّفَ الْإِيمَانُ فِي اللُّغَةِ، وَكَانَ أَشْهَرَ التَّعَارِفِ، وَأَكْثَرَهَا، انْتِشَارًا، عِنْدَ

اِخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ، هُوَ أَنَّ الْإِيمَانَ: هُوَ التَّصَدِيقُ!، وَقَدْ بَيَّنَّا خَطَأَ هَذَا التَّعْرِيفِ، فِيمَا

سَبَقَ.

قلت: ف«المرجئة العصرية»؛ يجعلون الإيمان المُنْجِي مِنَ النَّارِ: تصديق

القلب، وإن لم يأتِ بالعمل مع القُدرة عليه.

* وَاَعْلَمَ أَنَّ إِطْلَاقَ عِدَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ: التَّصَدِيقِ، عَلَى الْإِيمَانِ، لَا يَعْنُونَ بِهِ،

مَا قَصَدْتَهُ: «المرجئة»، و«الأشعرية»، و«الماتريدية»، وغيرهم، ممن يجعلون

الإيمان: هُوَ التَّصَدِيقُ الْمُجَرَّدُ، وَيَحْصِرُونَ الْإِيمَانَ فِيهِ.

* بَلْ عَنَوْا بِالتَّصَدِيقِ: الإِذْعَانِي الْمَسْتَلْزِمَ لِلانْقِيَادِ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، بِلَا شَكٍّ.^(١)

قال الإمام محمد بن نصر المروزي حَمَلَهُ فِي «تعظيم قدر الصلاة» (ج ٢

ص ٦٩٥)؛ وَهُوَ يَذْكَرُ الْاِخْتِلَافَ الْوَاقِعَ، بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ: فِي مَسْأَلَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِيمَانِ،

وَالإِسْلَامِ: (قالوا: وَالْإِيمَانُ فِي اللُّغَةِ؛ هُوَ التَّصَدِيقُ، وَالْإِسْلَامُ فِي اللُّغَةِ: هُوَ الْخُضُوعُ،

(١) فَإِنَّ إبليسَ: لَمْ يُكذَّبْ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى: لَمَّا أَمَرَهُ بِالسُّجُودِ، وَإِنَّمَا أَبَى الإِذْعَانَ، وَالانْقِيَادَ؛ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى،

وَاسْتَكْبَرَ عَنِ ذَلِكَ الْأَمْرِ، وَكَفَرَ.

فأصل الإيمان: هو التصديق بالله، وما جاء من عنده، وإياه، أراد النبي ﷺ بقوله: «الإيمان أن تؤمن بالله»، وعنه يكون الخضوع لله، لأنه إذا صدق بالله خضع له، وإذا خضع أطاع، فالخضوع عن التصديق، وهو أصل الإسلام، ومعنى؛ التصديق هو: المعرفة بالله، والاعتراف له بالربوبية، بوعدته، ووعدته، وواجب حقه، وتحقيق ما صدق به من القول، والعمل، والتحقق في اللغة؛ تصديق الأصل، فمن التصديق بالله يكون الخضوع لله، وعن الخضوع تكون الطاعات، فأول ما يكون عن خضوع القلب لله الذي أوجبه التصديق، من عمل الجوارح: الإقرار باللسان، لأنه لما صدق بأن الله ربّه خضع لذلك بالعبودية مخلصاً، ثم ابتداء الخضوع باللسان، فأقرّ بالعبودية مخلصاً؛ كما قال الله عز وجل؛ لإبراهيم: ﴿أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ﴾ [البقرة: ١٣١]؛ أي: أخلصت بالخضوع لك). اهـ

وقال العلامة الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله في «معارج القبول» (ج ٢ ص ٥٩٤): (من قال من أهل السنة في الإيمان: هو التصديق على ظاهر اللغة، أنهم إنما عنوا التصديق الإذعاني المستلزم، للانقياد ظاهراً، وباطناً بلا شك، لم يعنوا: مجرد التصديق، فإن: «إبليس» لم يكذب في أمر الله تعالى له بالسجود، وإنما؛ أبى: عن الانقياد كفراً، واستكباراً). اهـ

وقال الإمام الطبري رحمه الله في «تهذيب الآثار» (ج ٢ ص ٦٨٥): (ولا يدفَع: مع ذلك: ذو معرفة، بكلام العرب، صحّة القول بأن: الإيمان: التصديق، فإذا كان الإيمان في كلامها: التصديق، والتصديق يكون بالقلب، واللسان، والجوارح، وكان تصديق القلب: العزم والإذعان، وتصديق اللسان: الإقرار، وتصديق الجوارح:

السَّعْيِ وَالْعَمَلِ، كَانَ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ يَسْتَحَقُّ الْعَبْدُ: الْمَدْحَ، وَالْوَلَايَةَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، هُوَ إِيْتَانَهُ بِهَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةَ.

* وَذَلِكَ؛ أَنَّهُ لَا خِلَافَ، بَيْنَ الْجَمِيعِ: أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ، وَعَمِلَ عَلَيَّ غَيْرَ عِلْمٍ مِنْهُ، وَمَعْرِفَةَ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ، أَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ اسْمَ: مُؤْمِنٍ، وَأَنَّهُ لَوْ عَرَفَ، وَعِلْمًا، وَجَحَدَ بِلِسَانِهِ، وَكَذَّبَ وَأَنْكَرَ: مَا عَرَفَ مِنْ تَوْحِيدِ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ، أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحَقِّ اسْمِ: مُؤْمِنٍ. فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ: وَكَانَ صَاحِبًا، أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحَقِّ غَيْرِ الْمُقَرَّرِ: اسْمِ مُؤْمِنٍ، وَلَا الْمُقَرَّرُ غَيْرُ الْعَارِفِ مُسْتَحَقُّ ذَلِكَ، كَانَ كَذَلِكَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ ذَلِكَ بِالْإِطْلَاقِ، الْعَارِفُ الْمُقَرَّرُ غَيْرُ الْعَامِلِ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ أَحَدَ مَعَانِي: الإِيمَانِ، الَّتِي بِوُجُودِ جَمِيعِهَا فِي الْإِنْسَانِ، يَسْتَحَقُّ اسْمَ: مُؤْمِنٍ بِالْإِطْلَاقِ). اهـ.

قلت: وهذا ليس فيه موافقة: لـ«عبيد الجابري» المرجحى، لأنه هو يقول في تعريف: الإِيمَانِ فِي اللُّغَةِ، التَّصْدِيقُ، يَعْنِي: الْمُجَرَّدُ، وَلَمْ يُفَصِّلْ فِي تَعْرِيفِ الإِيمَانِ فِي اللُّغَةِ؛ بِمِثْلِ: تَفْصِيلِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي تَعْرِيفِهِمْ للإِيمَانِ فِي اللُّغَةِ. (١)

قلت: وأكبر من ذلك من قال: أن الإِيمَانَ: هُوَ التَّصْدِيقُ، وَنَقَلَ الْإِتْفَاقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَبَيْنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ، وَفِي ذَلِكَ نَظْرٌ أَيْضًا، لِأَنَّ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: لَمْ يُعْرِفْ أَنَّ الإِيمَانَ: هُوَ التَّصْدِيقُ.

(١) وَكَذَلِكَ: «عَبِيدُ الْجَابِرِيِّ»، لَمْ يُفَصِّلْ فِي تَعْرِيفِ الإِيمَانِ فِي الشَّرْعِ، بِمِثْلِ: تَفْصِيلِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فِي تَعْرِيفِهِمْ للإِيمَانِ فِي الشَّرْعِ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِي الإِيمَانِ، لَا يُوَافِقُ: لـ«عَبِيدِ الْجَابِرِيِّ».

* ثم أهل اللُّغَةِ، وأهل التَّفْسِيرِ بِالدرَجَةِ الْأُولَى؛ هم: الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، لَمْ يُفَسِّرُوا الْإِيمَانَ: أَنَّهُ التَّصْدِيقُ، كَمَا سَبَقَ ذَكَرَ ذَلِكَ، فَهَذَا النُّقْلُ لِلاتِّفَاقِ خَطَأً بِلا شَكِّ.

قال الأزهري اللُّغوي رحمته الله في «تهذيب اللُّغَةِ» (ج ١٥ ص ٣٦٨): (اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ؛ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ الْإِيمَانَ مَعْنَاهُ: التَّصْدِيقُ... وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حِكَايَةً عَنْ إِخْوَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَبِيهِمْ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، لَمْ يَخْتَلَفْ: أَهْلُ التَّفْسِيرِ، أَنَّ مَعْنَاهُ: وَمَا أَنْتَ بِمُصَدِّقٍ لَنَا). اهـ

وقال ابن منظور اللُّغوي رحمته الله في «لسان العرب» (ج ١٣ ص ٢٧): (وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْإِيمَانَ مَعْنَاهُ: التَّصْدِيقُ) (١). اهـ
قلت: وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، لَمْ يُعَرِّفْ، بَأَنَّ الْإِيمَانَ: هُوَ التَّصْدِيقُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةً، بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ.

قال الفيروزآبادي اللُّغوي رحمته الله في «القاموس المُحِيط» (ص ١١٨٦): (الْإِيمَانُ: الثَّقَةُ، وَإِظْهَارُ الْخُضُوعِ، وَقَبُولُ الشَّرِيعَةِ). اهـ

وقال ابن منظور اللُّغوي رحمته الله في «لسان العرب» (ج ١٣ ص ٢٦): (وَحَدَّ الرَّجَاجُ رحمته الله: الْإِيمَانَ، فَقَالَ: الْإِيمَانُ: إِظْهَارُ الْخُضُوعِ، وَالْقَبُولُ لِلشَّرِيعَةِ، وَلِمَا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَاعْتِقَادُهُ، وَتَصْدِيقُهُ بِالْقَلْبِ، فَمَنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ،

(١) فابن منظور رحمته الله في نقله، لهذا الاتفاق، قلَّد فيه، للأزهري في «تهذيب اللُّغَةِ» (ج ٥ ص ٣٦٨)، فتنبه.

مُسلم غير مُرتابٍ، ولا شاكٍّ، وهو الذي يرى أنَّ أداء الفرائض واجبٌ عليه، لا يدخله في ذلك ريبٌ). اهـ

قلت: وهذا يدلُّ أنَّ الإيمان: ليس هو مُجَرَّدُ: «التَّصَدِيق» عند عدد من أهل اللُّغة، بل عَنَوَا: «التَّصَدِيق» الإذعاني المُستلزم؛ للانقياد ظاهراً، وباطناً بلا شكٍّ، الذي لا بدَّ فيه من العمل.



فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
(١)	أهل السنة والجماعة في ردهم على المخالف، يحكمون عليه: بما تكلم به لسانه، وبما كتبه بيده.....	٢
(٢)	فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في كفر من رفض إجماع الصحابة ﷺ، والسلف، وأئمة أهل الحديث، البين الدلالة في الأصول، والفروع من جهة آثارهم الصحيحة، لأنه إجماع قطعي الدلالة، أخذوه عن الرسول ﷺ، وهو وحي، يُوحى إليه من الله تعالى في الدين.....	٣
(٣)	لا يُصلى خلف المرجئة العصرية.....	٦
(٤)	المُقَدِّمَةُ.....	٨
(٥)	ذكر الدليل على أنّ: «عبيد بن عبد الله الجابري» يقول الآن؛ بمذهب: «المرجئة القديمة» بأن الإيمان: في اللغة؛ هو مجرد التصديق، وأن الإيمان لا يزول بالكلية، بترك: «جنس العمل»، وأنه لا يُكفّر، إلا من ترك النطق بالشهادتين، أو عدم اعتقادها، وأن من نطقَ بالشهادتين، وترك: «الصلاة»، و«الزكاة»، و«الصيام»، و«الحج»، فإنه لا يكفّر، بل عنده أنه ناقص الإيمان، ما دام يعتقد بقلبه بالشهادتين، ولا يكفّر؛ إلا بحدود ترك أركان الإسلام،	٤٢

والتكذيب فقط، وهذا مذهب: المرجئة قديماً

وحديثاً.....

٦٩ ذكر الدليل على بطلان؛ تفسير: «عبيد الجابري» للإيمان: أنه؛ (٦

بمعنى: «التصديق» فقط في اللغة، وذلك لما فيه من موافقة:

«المرجئة»، و«الجهمية»، و«الماتريديّة»، و«الأشاعرة»، ولما يظهر

فيه من اللّوازم؛ أن: «إبليس»، و«فرعون وقومه»، و«اليهود»،

و«النصارى» من المؤمنين؛ لأنهم صدّقوا بقولهم في الباطن، دون:

«الإقرار»، و«الانقياد»، و«العمل»، ولأنه يستلزم: «عدم عمل

القلب»، مع «اعتقاد الصدق» فقط، بمعنى: الإيمان، هو:

«التصديق»، وهذا باطل، لأن الإيمان: ليس مجرد: «التصديق»، بل

هو: «التصديق» المستلزم، للطاعة، والانقياد، والإقرار، مع العمل،

وإذا زال عمل القلب، مع بقاء اعتقاد التصديق فقط، فهذا موضع

المعركة، بين أهل السُّنة، وبين أهل الإرجاء، فلا ينفع التصديق،

مع انتفاء عمل القلب، والإقرار، والانقياد.....